دراسات عالمية



المشاكل القومية والعرقية في باكستان

أبها دكسيت



ركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

العدد 9

المشاكل القومية والعرقية في باكستان

أبها دكسيت

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

تأسس مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994 كمؤسسة علمية مستقلة تعني بالدراسات والبحوث في المجالات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تهم دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي.

وفي إطار التفاعل الثقافي والتعاون العلمي، يصدر المركز سلسلة "دراسات عالمية" التي تهتم بترجمة أهم الدراسات والبحوث المنشورة في دوريات عالمية مرموقة، متعلقة باهتمامات المركز العلمية، كما تنشر هذه السلسلة الدراسات والبحوث المقدمة من كتّاب وسياسيين عالميين.

دراســــات عـالـمـيــــة

المشاكل القومية والعرقية في باكستان

أبها دكسيت

العدد 9

تصدر عن



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

● محتوى الدراسة لا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

This is an authorized translation of an article authored by Aabha Dixit and published as Delhi Paper No. 3 by the Institute for Defence Studies and Analyses in New Delhi, India in January 1996. ECSSR is indebted to the author and to the Institute for Defence Studies and Analyses for permitting the translation, publication, and distribution of this work under our cover.

توجه جميع المراسلات باسم رئيس تحرير سلسلة "**دراسات عالمية**"
على العنوان التالي :

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
ص . ب . : 4567
هاتف : 722776 - 9712
فاكس : 769944 - 9712
أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

المحتويات

المقدمــة

تشكل باكستان تجربة فريدة من نوعها، إذ فشلت فيها المحاولات العديدة لصهر القوميات المختلفة والمتمايزة في أمة واحدة. وكان إعــلان تأسيــس دولة بنجلاديــش - عام 1971 - الضربة الأولى التي أصابت المفهوم القائل بأنه يمكن بالاستناد للدين وحده تأسيس دولة. وتلا ذلك قيام أعداد ضخمة من الباشتونيين والبلوشيين بمحاولات فاشلة في السبعينيات، تأكيدا لحقوقهم في العيش خارج كيان دولة باكستان. وفي الثمانينيات أثار السنديون جدلاً حاداً حول أسباب بقاء محافظة السند ضمن باكستان. وتشهد التسعينيات وضعاً تشوبه المفارقات، إذ إن طائفة "المهاجرين" - التي كانت على رأس "حركة باكستان" في الأربعينيات - أصبحت هي الأخرى تطالب بتأسيس مقاطعة مستقلة، مناقضة بذلك الأساس الأيديولوجي الذي استندت عليه فيما مضى، حين كانت تنادي بإنشاء دولة باكستان.

لقد ظهرت نظرية "الدولة ذات الأُمتين" في أوائل القرن العشرين، ووجدت أرضية خصبة في مخيلة الأقلية الهندية المسلمة، في خضم حوادث الشغب الأهلية وتزايد النشاط السياسي لـ "الجامعة الإسلامية" بزعامة محمد علي جناح، في أواخر الثلاثينيات وأوائل الأربعينيات. وقد ركزت نظرية "الدولة ذات الأُمتين" على إبراز الفوارق القائمة في شبه القاره الهندية بين الهندوس والمسلمين، ونادت بتأسيس وطن

مستقل لهم. لكن مؤيدي النظرية لم يكن بمقدورهم أن يخططوا بإحكام – أو أن يتصوروا – بنية محددة وواضحة المعالم، للدولة التي يمكن أن يعيش فيها المسلمون على اختلاف ألوانهم وانتماءاتهم الإقليمية، وحضاراتهم ولغاتهم، بسلام ووئام.

وقد واجهت باكستان منذ قيامها المعضلة الحتمية، المتمثلة في كيفية نسج هوية قومية صالحة وقابلة للتطبيق، من هذه الانتماءات الإقليمية واللغوية المتعددة. ونتيجة لذلك، فإن المناخ السياسي في باكستان يمثل هيمنة قسرية للأقلية على الأغلبية. وهذا المناخ يكتنفه عدد من المشاكل العالقة، مثل المجموعات اللغوية المختلفة، وكيفية توزيع السلطة، ومسألة المشاركة في الحياة السياسية واتخاذ القرارات. وقد حال النزاع بين الأديان والمناطق واللغات دون تطوير وعي وطني متماسك، مما أدى إلى تدهور الأوضاع في الدولة بشكل حاد. ومنذ إنشاء البنية الفوقية – من خلال إقامة دولة باكستان – كان على حكام الدولة الجدد أن يواجهوا مشاكل أساسية، تتعلق ببناء المؤسسات وتحقيق الانسجام الاجتماعي والتنمية الاقتصادية. ومنذ نجاح النخبة المناضلة – بمساعدة بريطانية – في إنشاء دولة باكستان، تبنت نهجاً انحداريا للتنمية (من القمة الى القاعدة). وأسفر اتباع هذا النهج – خلال الثمانية والأربعين عاماً الماضية – عن بروز التوترات الاجتماعية بشكل حاد، وأدى إلى ظهور حركات انفصالية فرعية في أنحاء مختلفة من الدولة. أما التجانس الديني – الذي طرحه الحكام الباكستانيون، باعتباره عاملاً يحافظ على تماسك الدولة ووحدتها – فقد أخفق في إيجاد شعب مسلم موحد. وخلال الثمانينيات أصبح النظام السياسي السائد، هو نفسه الذي يقوض مبدأ التجانس الديني، حتى باتت التوترات وأعمال الشغب الطائفية أمراً شائعاً، كما يشيع الحقد الإثني في باكستان الحديثة.

إن الصدع التقليدي بين "المركزيين" المنتمين إلى أصل بنجابي، و "الاستقلاليين" المنتمين إلى بقية المحافظات الثلاث، كان قائماً منذ تأسيس "حركة باكستان". وقد انتهج هذان الفريقان مواقف متعارضة تعارضاً تاماً، حول ما يجب أن تكون عليه البنية السياسية في باكستان. فالمركزيون، الذين احتفظوا بالسلطة دون انقطاع منذ التقسيم، يعتبرون أن مطالب الاستقلاليين "استبدادية" و "معادية لباكستان". وقد شددوا مراراً

وتكراراً على نظرية التماثلية، وأساسها الالتزام بمبدأ "الأمة الواحدة (باكستان) واللغة الواحدة (الأوردو) والشعب الواحد (المسلم)".

أما الاستقلاليون فيؤكدون على أن سمة "تعدد القوميات" في المقاطعات - التي أصبحت فيما بعد دولة باكستان - موجودة قبل إنشاء الدولة الباكستانية ذاتها. وبالتالي فإن الملامح الاجتماعية الحضارية، المميزة للسكان الأصليين في تلك المناطق، تستدعي في رأيهم المحافظة عليها. وانطلاقا من هذا المنحى الفكري، يرون أن الحد الأدنى من مطالبهم هو وجوب الاعتراف بباكستان كدولة متعددة القوميات، يجب أن تتمتع ببنية سياسية كونفيدرالية، تعمل فيها الحكومة الفيدرالية وفقاً لما ترتضيه المقاطعات الكونفيدرالية، وليس على العكس من ذلك كما حدث خلال الثمانية والأربعين عاما الماضية.

في الوقت ذاته، يُقر الدستور الباكستاني بحقيقة الوجود التاريخي لهذه المقاطعات، قبل قيام دولة باكستان. ففي الفقرة الثانية من المادة (1) يحدد الدستور مقاطعات باكستان بالمحافظات التالية: محافظة الحدود الشمالية الغربية، والبنجاب، والسند، وبلوشستان. كما ينص على أن "أي شخص لا ينتمي إلى هذه المحافظات السابق تحديدها، لا يمكن أن يوصف بأنه باكستاني، وما سوى ذلك يُعدُّ خرقا للدستور الباكستاني". وقد شدد على هذه "النظرية الجغرافية للدستور الباكستاني" مخدوم خليق الزمان، المنتمي إلى عائلة "هلا" القوية، وأحد القوميين السنديين ذوي النفوذ في الساحة الباكستانية.

بدأ النضال العرقي للحصول على أكبر قدر من اللامركزية مع بداية دولة باكستان نفسها. ويمكن إرجاع جذور هذا الخلاف الى اجتماع لاهور الذي عقدته الجامعة الإسلامية عام 1940، وتمخض في النهاية عن قرار إنشاء دولة باكستان. وقد برز في هذه الجلسة خطان فكريان حول شكل وبنية باكستان في المستقبل. وقد اتبع هذان الخطان الأسس الإثنية القومية التي كانا يمثلانها. فالوفود الممثلة لمناطق الأغلبية (البنجاب والسند وبلوشستان ومحافظة الحدود الشمالية الغربية) طالبت بأن تكون باكستان دولة اتحادية فيدرالية حقة، وأن يكون للحكومة المركزية وحدها السلطة على رعاياها، على غرار قانون حكومة الهند لعام 1935.

أما زعماء مناطق الأقلية - وهم من كانوا أصلاً وراء قرار إنشاء دولة باكستان - فقد طالبوا بدولة موحدة غير فيدرالية، وذات حكومة مركزية غير مجزّأة. وبينما كانت خطوط المعركة تُرسم للمستقبل، كان ثمة دليل واضح على أن كلا الجانبين لم يقدم اقتراحاته إلا بعد النظر إلى المستقبل من خلال منظور السلطة.

وبعد استقلال باكستان، اتخذت هذه الخطوط معالم أشد حدة، إذ اعتبر زعماء المحافظات أن فرض أيديولوجيا مصطنعة بالقوة، ليس إلا قشرة تخفي تعطش السياسيين إلى السلطة. ومع بداية الخمسينيات بدأت فورة الإسهام في إقامة دولة جديدة تخبو وتتضاءل، وأخذت النزعات المعادية بالظهور. فقد فشل النهج السياسي الديمقراطي في تأصيل ذاته وترسخ دعائمه، ولم يكن النظام السياسي الوليد مهيئا لاستيعاب المطالب اللغوية والحضارية المختلفة للتجمعات السكانية خارج مركزي القوة، وهما بالتحديد المهاجرين والبنجابيين في منطقتي جلوم وغجرات.

أما الدين، الذي كان العامل الأوحد للمطالبة بإنشاء باكستان، فلم يكن بمقدوره أن يقدم العلاج الناجع والشامل لمشكلات التمييز والسيطرة. حتى أن المفكرين الباكستانيين قد أصبحوا مؤخراً على قناعة متزايدة بأن " الدين واللغة لم يعودا عنصرين أساسيين لتطوير وعي قومي. أما العوامل الحيوية في هذا المضمار - أي مضمار تطوير الوعي القومي - فتعود أساساً إلى التنمية الاقتصادية ومراعاة الصالح العام بالاستناد إلى أسس منصفة وعادلة، وهو ما تجاهلته النخبة الحاكمة. بل إن هذه النخبة تجاهلت ما كانت تنادي به أصلا. وأدى كل ذلك الى تآكل إطار العمل القومي بدلاً من تعزيزه" .

ومن المفارقات حقاً، أن باكستان كانت تقدم مساعدات سخية للكشميريين، تحت ستار "تقرير المصير" ، في حين تجتاح المعارك العرقية الضارية معظم مناطقها، حيث يختلف المسلمون فيما بينهم. فقد تذمر الباشتونيون - في محافظة الحدود الشمالية الغربية - مطالبين بـ "باشتونستان الكبرى" ، بينما يريد البلوشيون تطهير محافظتهم من الباشتونيين. ويطالب كثير من السنديين العرقيين بإخراج محافظة السند من الاتحاد الفيدرالي. أما المهاجرون الذين يشكلون الأغلبية في المراكز الحضرية (كراتشي

وحيدر آباد) فيطالبون بمحافظة منفصلة على الأقل. وهذه الحقيقة المحرجة تطرح تساؤلاً جوهريا هو: هل بمقدور باكستان - كدولة قائمة على أيديولوجية سيطرة دين واحد - أن تتغلب على الخلافات والفروق القائمة ضمن هذا الدين الواحد، كالفروق الطائفية والإقليمية واللغوية والحضارية؟

وهذه الدراسة تتناول الحركات المختلفة - القائمة على أسس عرقية - داخل باكستان، والتي تتراوح مطالبها بين الحصول على حكم ذاتي إلى حدوث انفصال سياسي، وتحاول أن تضعها في منظورها الصحيح.

مفهوم "العرقية" وتطبيقه على باكستان

مع نهاية الحرب العالمية الثانية نشأت حركات وطنية عديدة، تطالب بالتحرر من القوى الاستعمارية، معبرة بذلك عن مطالب الجماهير الملحة للحصول على الاستقلال. وأسفر التحرر من قبضة القوى الأوربية عن قيام دول مستقلة في مناطق معينة، دون أن تأخذ في اعتبارها بعض العوامل والمحددات الحاسمة والخطيرة، كالدين والبنية الإثنية للسكان وهيكليات القوى المحلية. وكانت الانقسامات الإثنية قد سبق تحديدها إما وفقاً لخطوط اقتصادية (التقسيم الحضاري للعمل) أو لخطوط سياسية، مما دفع الدول المستقلة إلى تقرير المسائل الحاسمة - المتعلقة بحقوقها وأدوارها - ضمن هذه البيئة الجديدة التي خلفتها إزالة الاستعمار. ونتج عن هذا الأمر "كتل عرقية" تثقل اليوم كاهل تلك الدول بصراعات داخلية، يسهم فيها الوعي بالأوضاع غير العادلة بين تلك المجموعات في التقسيم الاجتماعي للعمل. وكان من مخلفات الحكم الاستعماري أيضاً التعايش القسري ضمن الدولة الواحدة، بين المجموعات المتعادية التي جُمعت معاً - بشكل مصطنع - داخل حدود أقامها المستعمرون. وفي كثير من الأحيان، عادت الخصومات التي حُجبت خلال فترة الاستعمار - دون أن تُحل - إلى الظهور من جديد، وغالباً ما انفجرت كنزاع عنيف بعد الاستقلال"[1]. كما كانت الحصيلة النهائية للاستعمار إثارة العداوات القديمة، التي أدت إلى النمو المطرّد للنزاع العرقي (الإثني) في جميع أرجاء العالم.

لم يتخذ النزاع الإثني دائماً شكل المواجهة المسلحة بين الدول. ولكنه بلا شك يغذي جو المواجهة الذي يؤدي إلى أعمال عنف فردية، سرعان ما تأخذ شكل التصعيد المتبادل للعنف، وتتورط الدول في هذا النزاع كأنصار أو داعمين، وعلى هيئة تدخلات علنية وسرية[2]. وقد أصبح العالم الثالث مسرحاً - بالمعنى العسكري والحرفي للكلمة - للتنافس بين الغرب والشرق، ويحدث العنف فيه نتيجة "المزج" بين الضغوط الداخلية الناجمة عن التغير السريع، والضغوط الخارجية التي يسببها تضارب المصالح الخارجية.

رغم أن للتسلح له جذوراً أخرى أعمق من مجرد التوترات الداخلية، فهو من أهم مظاهر العنف الداخلي، إذ " يخلق بؤرة مهيأة للعنف ضمن المجتمع. وعندما يجتمع التسلح مع انعدام الانضباط في القوات المسلحة، فإنه يمسك بخناق المجتمع "[3]. وقد تسربت مسألة التسلح إلى وعي الجماهير - لاسيما في عصر التسلح، حيث انتشرت الأسلحة انتشارا يفوق التصور - وأصبحت مظهراً ملموساً من مظاهر السلوك. وارتبط التسلح بالنزاعات بين الجماعات المختلفة وفي داخل المجتمع الواحد. ففي عام 1985 أنفق العالم على التسلح 300 مليار دولار، أو 75 دولاراً للفرد الواحد[4]. ووفقا لما تذكره بعض المصادر، فإن العنف الجماعي الذي ارتبط بصراعات العالم الثالث - منذ الحرب العالمية الثانية - قد تسبب في قتل أكثر من 16 مليون شخص [5].

إن النزاعات الإثنية دليل على أثر العنف الجماعي، الذي يتخلل نشاطاتنا الفكرية والسياسية والاقتصادية والحضارية والاجتماعية والإنتاجية [6]. وفي العالم الثالث، غالباً ما تكون الدولة نفسها في حرب مع مجتمعها، ومع الشعوب ذات الحضارات المختلفة الموجودة داخل حدودها الإقليمية. وفي هذه الحالة، فإن المهام المرتبطة ببناء أمة متميزة تتطلب ولاءً سياسياً نحو المركز يفوق - بشكل كبير جداً - الولاء للعرق والدين واللغة والحضارة [7]. ويقتضي هذا الأمر الإكراه أحياناً، ويؤدي إلى ممارسة العنف. وغالب ما يواجه عنف الدولة بعنف مضاد من جانب الشعوب، لدرجة أن تتخذ الدولة والمجتمع والحضارة طابعاً عسكرياً. ويصبح اعتماد العنف هو الوسيلة المفضلة لدى الجماعات المقهورة، التي يتزايد إصرارها لنيل ما حُرمت منه من الثروة والسلطة.

نشأت في جنوب شرق آسيا سلسلة من الصراعات الداخلية، نتيجة لاصطناع الحدود ضمنها بطريقة غير منطقية، ولتضارب مصالح القوى العظمى في المنطقة، وسهولة استخدام القوة لفرض النفوذ وتحقيق المصالح المتضاربة. وساهمت التحديات السابقة بدورها في إعطاء قوى النفوذ الخارجية - الجيران والقوى العظمى على حد سواء - الحافز للتدخل سرا وعلانية، من أجل تحقيق غاياتها المنشودة في المنطقة. وأوضح مثال على المنطق الاستعماري هو تقسيم الهند في عام 1947 - وفق خطوط دينية - لإنشاء باكستان، والذي أفرز بدوره عددا من الأوضاع الشاذة التي تحيط بها النزاعات من كل جانب، ولا يستطيع العقل والمنطق - على ما يبدو - أن يجد لها حلولا.

ومنذ نهاية الحرب الباردة، نشأت العديد من الحركات الأيديولوجية في كثير من أنحاء العالم، معتمدة - بشكل واضح - على الخطاب القومي والعرقي. ورغم أشد أنواع الاضطهاد، التي تعرضت لها هذه الحركات من النخب المسيطرة، فقد أبت أن تستسلم، مما أبقى جذوتها مشتعلة. وبطبيعة الحال، فإن الأيديولوجيات العرقية تتضمن - بالضرورة - ما يتناقض مع الأيديولوجيات القومية المسيطرة، طالما أن الأخيرة تنزع إلى الترويج للتماثل الحضاري والاندماج الواسع لكافة مواطني الدولة ـ الأمة، بغض النظر عن انتمائهم العرقي [8].

وتواجه باكستان، كدولة ـ أمة، هذه المعضلة، لأن الأيديولوجيا التي تقوم عليها "نظرية الأمتين" تهدف إلى ترويج وجهة نظر أحادية للإسلام، وتسعى إلى تحقيق التماثل الحضاري بين المواطنين. فرغم أنهم مسلمون، إلا أن لديهم شعوراً قوياً باختلاف الهوية الإقليمية والتراث الحضاري والتاريخ واللغة. والفرق الجوهري بين القوميين والعرقيين في نزاعاتهم، أن الجانب العرقي يُبرز دائما فوارقه واختلافاته الحضارية عن خصومه[9]، ومن ثم اضطر الدارسون الباكستانيون إلى الاعتراف بالحقيقة، وهي أن باكستان ليست دولة متجانسة أو موحدة. وكما يقول أفتاب كازي، فإن ممارسة الإسلام في باكستان تأثرت بدرجة كبيرة بالحضارات العرقية التي كانت موجودة أصلاً، وكذلك بالماضي التاريخي لتلك المجتمعات العرقية [10]. وقد أسفرت

التوترات التي سببها السياسيون عن عدد من المشاكل تخص باكستان ككل، من ضمنها:

أ) النزاع المركزي-الإقليمي بين السلطة الفيدرالية وثلاث من المحافظات الأربع.

ب) النزاعات اللغوية ضمن المحافظات الأربع.

جـ) النزاعات الطائفية التي يقودها الأصوليون من كافة الطوائف الكبرى.

د) تأكيد الثقل السياسي عن طريق السلاح من قبل مختلف الأطراف.

هـ) العلاقة العدائية بين القوات المسلحة والمدنيين عموما [11].

مفهوم الإثنية (العرقية)

يربط إركسن العرقية بـ "إعادة إحياء المجتمع للفوارق الطبقية الأساسية بين فئاته، وبأوجه الربح والخسارة ضمن التفاعل الاجتماعي" [12]. وهكذا يمكن أن يعبر مصطلح العرقية عن تأمين الأفراد لمراكزهم الاجتماعية، وبالتالي يمكن التعبير عن أية حركة عرقية من خلال تنظيم سياسي.

ويمكن تعريف العرقية، بصورة أكثر تقليدية، على أنها:

> هوية جماعية لكافة أنواع التكتلات التي ترى نفسها شعباً منفصلاً أو جالية مميزة، أو مجتمعاً مختلفاً عن المتحكمين في الجهاز المركزي للدولة[13]. وهي في جوهرها حدود عرقية بين جماعات داخلية وجماعات خارجية، لديها من القوة ما يمكنها من تعبئة المجموعة وتسييسها، بوصفها جالية أو مجتمعاً منفصلا [14].

وهناك عدة رموز للعرقية تشتمل على اللغة والروابط التاريخية والدين والعرق والثقافة والمنطقة والعادات والتاريخ المشترك. وقد تتخذ العرقية شكلين مختلفين أولهما شكل نزاع عرقي ثوري، حيث تدخل المجموعة - المستندة إلى عرقيتها - في مواجهة عنيفة مع سلطة الدولة. أما الثاني فيتخذ شكل حركة تحرير وطني، يكون قاسمها المشترك هو العرقية والعنف، وبعض الدعم من الجماعات الداخلية.

تصاعد العرقية في باكستان

بنجلاديش وباشتونستان

إذا أردنا أن نصنف باكستان حسب التعريف المقبول عالمياً لـ "العرقية"، فمن الإنصاف القول بأن هذه الدولة كانت خليطاً عرقياً منذ لحظة قيامها، وأن النخبة الحاكمة استخدمت الأيديولوجيا السياسية لتحويل هذا الخليط العرقي إلى دولة واحدة. وقد شهد الوعي العرقي في باكستان عدة مراحل من التطور، شغلت المرحلة الأولى الفترة من عام 1947 إلى 1977، بينما امتدت المرحلة الثانية من عام 1978 حتى عام 1989، حيث شهدت صحوة إقليم السند، كما شهدت أولى المظالم العرقية التي لحقت بالمهاجرين. أما المرحلة الثالثة – التي بدأت عام 1990 – فقد تصاعد فيها وعي حركة المهاجرين، ملقياً بضغوط هائلة على كاهل السلطة السياسية بباكستان.

باكستان الشرقية أو بنجلاديش

اتضحت خلال المرحلة الأولى معالم ثلاث حركات عرقية كبرى، وهي البنجالية الشرقية، والباشتونية، والقومية القبائلية البلوشية. وكانت باكستان الشرقية هي الساحة التي شهدت أول تصادم كبير، حيث تحول الولاء للقومية البنجالية إلى حركة مناوئة لباكستان الغربية، مسبباً أول مشكلة معقدة تعترض طريق بناء الدولة. ومما ضاعف من تعقيد الموقف وغموضه أن البنجاليين يشكلون أكبر جماعة ثقافية اجتماعية (54٪ من سكان باكستان)، ورغم ذلك لم يحصلوا في دولة باكستان الجديدة إلا على تمثيل ضئيل في الهيكل البيروقراطي العسكري والمدني للدولة، وفي الوظائف الكبرى وطبقة رجال الأعمال، ومن ثم فقد أُقصي البنجاليون بعيدا عن الصفوة التي تحكم الدولة الجديدة [15].

أجرت الباحثة رونق جاهان دراسة تحليلية لجذور الانسلاخ البنجالي، وأرجعت تصاعد النزعة الانفصالية لدى الشعب البنجالي إلى عدة عوامل، تفاقمت ووصلت إلى ذروتها بإنشاء دولة بنجلاديش المستقلة. أول هذه العوامل هو عدم المساواة في توزيع

المساحة، إذ تستأثر باكستان الغربية بمساحة قدرها 310,403 ميلاً مربعاً، بينما لاتزيد مساحة باكستان الشرقية عن 55,126 ميلاً مربعاً. كما أن التباعد الجغرافي بين شطري الدولة جعل الاتصال بينهما صعبا للغاية، وحال من الناحية العملية دون تبلور أنماط مشتركة من التفاعل والحراك الاجتماعي، فيما عدا قلة قليلة تفاعلت مع باكستان الغربية. وكان من نتيجة ذلك التباعد الجغرافي أن تضاءلت الاستثمارات التي قدمتها الحكومة الفيدرالية لأنشطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجزء الشرقي، وهو الأمر الذي ظهر بمرور الوقت في شكل فروق صارخة بين شطري الدولة.

العامل الثاني تمثل في التركيبة السكانية، إذ يزيد الجناح الشرقي في كثافته السكانية على الجناح الغربي بما يعادل سبع مرات. فقد بلغت الكثافة السكانية في باكستان الشرقية 922 نسمة في الميل المربع، بينما كانت في الشطر الغربي 138 نسمة للميل المربع[16]. ورغم هذه الكثافة السكانية الهائلة، لم تحظ باكستان الشرقية إلا بمعدل منخفض من التمدن، مما جعل عملية التعبئة الاجتماعية لسكان باكستان الشرقية، ودمجهم في النمط الباكستاني الغربي، أمراً شبه مستحيل[17].

وارتبط العامل الثالث بمسألة اللغة، فبينما كان الشطر الشرقي يتكلم لغة واحدة، كان الشطر الغربي يتكلم "خليطاً معقدا من اللغات"[18]. واختلفت الموروثات اللغوية أيضا، فأصبحت اللغة البنجالية الوسيلة الأساسية للتعبير عن النهضة في الثقافة والمجتمع البنجاليين. إذ احتوت اللغة البنجالية على مدلولات علمانية، مما أجبر الصفوه الحاكمة بباكستان الغربية على التشكيك في هذه اللغة وتجاهلها، والتحول عنها إلى الأوردية. ومع أن الأخيرة هي لغة الأقلية، إلا أنها ذات صلة وثيقة بتراث المسلمين الهنود وحركة باكستان[19].

وكان العامل الرابع هو الفروق الصارخة في الثقافة والمجتمع. فباكستان الغربية أكثر انقساما من باكستان الشرقية، ولديها مشاكل شبه إقليمية تتسم أساساً بمعاداة البنجابيين[20]. أما في باكستان الشرقية فقد كان المجتمع أكثر تجانساً وأقل تشتتاً، ومهما كانت التباينات الموجودة بين سكانها، فقد كانت تعزى إلى الفوارق الاجتماعية والاقتصاديةأكثر مما تعزى إلى فوارق ثقافية أو عرقية.

وكان العامل الأخير – في رأي رونق جاهان – مرتبطاً بالتاريخ والتقاليد، اللذين كانا عنصرين أساسيين في تحول الحركة العرقية إلى انفصال سياسي. إذ كانت كل المنجزات الإسلامية البارزة تتم في باكستان الغربية، أو في أجزاء كانت فيما مضى تابعة للهند – باستثناء تشكيل الجامعة الإسلامية في دكا عام 1905 – وهو ما يؤكده المؤرخون الباكستانيون الرسميون. وبهذا يتبين أن الحركة المطالبة بقيام باكستان لم تؤد دورها كرابطة تكاملية بين الشطرين. كما أن نقص تمثيل الشرقيين – في الهياكل السياسية والإدارية – زاد من تفاقم هذا الشرخ، وهو ما أدى في نهاية المطاف إلى ظهور صيغة واضحة المعالم لحركة قومية عرقية في باكستان الشرقية.

ومع استمرار قلة تمثيل الشطر الشرقي في عناصر النخبة الحاكمة، كُرِّس هذا التمييز "التقييمي" بين الشطرين. وتذكر رونق جاهان أن البنجاليين كانوا يشغلون 5 ٪ فقط من المراكز القيادية في الجيش، و 30 ٪ من المناصب الإدارية المدنية، و 10 ٪ من طبقة رجال الأعمال [21]. وإن كان تمثيل البنجاليين في النخبة العسكرية مسألة مثيرة للجدل، إذ يذكر خالد سعيد – في دراسة موثَّقة حول دور الجيش في باكستان – أن نسبة البنجاليين في النخبة لم تتجاوز 2 ٪ [22]. وكانت المطالب الستة التي وضعها مجيب الرحمن، والتي بدأ معها نضال التحرير الوطني، تشكل في جوهرها ميثاقاً عرقياً، وقد أدت هذه المطالب إلى مزيد من الانقسام، الأمر الذي حفز القوى السياسية في باكستان الشرقية للسعي إلى الانفصال عن الغربية، وهو ما تحقق أخيراً عام 1971.

تطور الحركة المنادية بقيام باشتونستان

أما الحركة العرقية الكبرى الثانية فتعود جذورها إلى لحظة قيام دولة باكستان نفسها. ففي محافظة الحدود الشمالية الغربية، قام البتان (أنصاف الحضر) – تحت زعامة خان عبد الغفار خان– بتنظيم أنفسهم في شكل حزب سياسي، حليف لحزب المؤتمر، وفاز في انتخابات عام 1946 بنسبة 51.7 ٪ من الأصوات [23]. وعندما تبين أن محافظة الحدود الشمالية الغربية على شفا الانفصال عن بقية الولايات – التي يتمتع حزب المؤتمر بأغلبية فيها – قرر البريطانيون تنظيم استفتاء في عام 1947، انسجاماً مع تطبيق مبدأ الأغلبية الدينية والتجاور الجغرافي.

وكانت حركة خوداي ختمتجار مناهضة للبريطانيين بطبيعتها، ولكنها قامت على أربعة بنود رئيسية وهي: القومية الباشتونية، والإصلاحات الاجتماعية والأخلاقية، وعدم اللجوء إلى العنف، والتمسك بكل من الإسلام وشرف القبيلة، باعتبارهما توأمين لاينفصلان.

وجاء القرار البريطاني السريع بتنظيم استفتاء - ولم يمض على انتخابات 1946 إلا عام واحد - ليدفع حركة خوداي ختمتجار نحو اتخاذ قرار بمقاطعة الاستفتاء، والمطالبة بقيام دولة باشتونستان المستقلة. وهذا القرار الذي اتخذته الحركة بالعمل منفردة كان - إلى حد ما - رد فعل من جانب "أصحاب القمصان الحمراء" إزاء قيام حزب المؤتمر بسحب دعمه الفعلي للحركة في الأشهر الحرجة، الأمر الذي أدى إلى تقسيم شبه القارة الهندية [24]. وبإثارة قضية استقلال باشتونستان، كانت حركة الباشتون ترمي الى إبراز عيوب الاستفتاء - الذي لم يكن يتيح خياراً ثالثاً - حيث كانوا يشعرون أن الاستفتاء خطأ فادح لأنه، من الناحية النظرية، يتيح الغلبة للولايات الكبيرة الغنية.

اكتسحت الجامعة الإسلامية استفتاء عام 1947، وحصلت على 99٪ من الأصوات الفعلية التي بلغت 300,000 صوت في تلك المقاطعة. ولكن هذا الرقم لم يكن حقيقيا بسبب مقاطعة "أصحاب "القمصان الحمراء" للاستفتاء. فنصف السكان لم يدلوا بأصواتهم، وكان الإقبال على التصويت ضعيفاً جداً في مقاطعات أخرى مثل ماردان وبيشاور وكوهات وبانو. وهكذا تزامن قيام باكستان مع المطالبة بقيام باشتونستان. وبدأت القوى القومية والعرقية تنخر في جسم الدولة الفتية المتماسكة، والتي كانت تصبو النخبة الحاكمة في باكستان إلى إقامتها. وأياً كانت التغيرات المتنوعة حول مطالبة خان عبد الغفار خان بإقامة باشتونستان، [25] فليس هناك شك أن النزعات الانفصالية كانت قد بدأت تلقي بثقلها.

وحظيت حركة استقلال باشتونستان بدعم شعبي استناداً إلى قضيتين أثارتا مشاعر الباشتونيين، وهما تأمين الاتصال عبر المناطق الحدودية مع الباشتونيين المقيمين في أفغانستان، والخوف من طمس هويتهم الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وإذابتهم في

بنية الدولة، على أيدي النخبة المسيطرة من أبناء البنجاب والمهاجرين. وفي المرحلة الأولى من عمر الحركة العرقية ـ القومية، كان المهاجرون المستوطنون في المراكز الحضرية لإقليم السند يسيطرون على المرافق الإدارية المدنية، بينما سيطر البنجابيون على الجيش. ومع أن البتان كانوا يشكلون 39 ٪ من الجيش، إلا أن هذه النسبة لم تكن تنتمي تحديدا إلى محافظة الحدود الشمالية الغربية. فالعديد من قبائل البشتون كان قد هاجر إلى البنجاب، كما جُنِّد أفراد من هذه القبائل في مراكز التجنيد الرئيسية في روالبندي وكامبيلبور، وجلوم وغجرات. وكان هذا الخلل في التوزيع ينعكس أيضاً على الاستراتيجية السياسية التي تبنتها الحركة العرقية ـ القومية في السنين الأولى التي أعقبت استقلال باكستان.

وأثناء توطيد أركان الحكم العسكري البيروقراطي في باكستان (1947 ـ 1958)، ظهرت عدة محاولات لتحقيق التوازن بين الشطرين الشرقي والغربي، وأدت هذه المحاولات إلى وضع مخططات لتحقيق الوحدة الكاملة مما أكسب الحركة العرقية ـ القومية في محافظة الحدود الشمالية الغربية أبعاداً جديدةً. ونجحت حركة خوداي ختمتجار – المحظورة بقرار من حكومة أيوب – في استقطاب البتان لدعم موقفها القائل بأن قيام حكومة مركزية قوية سيقضي على هويتها الثقافية، وسيمنعها من العيش على طريقتها القبلية. وأصبح الخوف من سيطرة البنجابيين – تحت غطاء القومية الإسلامية – يشكل أمام الحركة العرقية ـ القومية البتانية نفير حرب[26]. وكان على حركة خوداي ختمتجار أن تعمل في إطار الدولة الجديدة، فاضطرت إلى تغيير اسمها إلى "حزب الشعب". و أدخلت عنصراً جديداً في استراتيجية حزب الباشتون، وتعاونت مع أحزاب تحمل أفكاراً مشابهة، للمحافظة على الخصوصية المتحدة لكل إقليم في تقاليده العرقية والثقافية والاجتماعية والسياسية. ومن خلال تأكيداتها المتكررة والمتبادلة مع هذه الأحزاب على مسألة التقاليد، استطاعت حركة الباشتون العرقية ـ القومية أن تصمد إزاء الهجمات التي شنتها عليها الحكومة المركزية، وفي الوقت ذاته استطاعت تصعيد الضغط للحصول على أكبر قدر ممكن من الحكم الذاتي.

وهكذا حاولت الحركة القومية ـ العرقية التحرك ضمن القيود التي فرضها قيام دولة باكستان، ولكنها وجدت أنصارها لا يلتزمون بأهدافها، مما أسفر عن بقائهم داخل إطار

العملية السياسية والانتخابية في باكستان. وفي الوقت ذاته، ظل مطلب الاستقلال ملازماً لهم في الانتخابات، إذ لم يتمكن حزب عوامي الوطني من إحداث أي تأثير في المناطق الأخري من باكستان. وكانت استراتيجية الحكومة المركزية بشأن المناطق القبلية الخاضعة للإدارة الاتحادية، أن تبقيها باستمرار خارج محافظة الحدود الشمالية الغربية، وهذا يعني إحداث شرخ بين القواعد المؤيدة لحزب عوامي الوطني. وقد تمثل هذا في حصول حزب الباشتون عام 1970 على 18.8 ٪ من مجموع الأصوات. وبينما كانت القومية الباشتونية تثير شكوكاً عميقة الجذور في أوساط النخبة الحاكمة - التي كان ذوالفقار علي بوتو مضطر لإرضائها خلال رئاسته - أدت هذه الحركة إلى إقصاء القوميين الباشتونيين نهائياً عام 1975. وبدأ القوميون الباشتونيون - بين عامي 1975 و 1977 - بحشد قواهم ضد بوتو، لمعارضة فرض الهيمنة البنجابية على عموم دولة باكستان. ثم قامت قوات الجيش بالإطاحة ببوتو عبر انقلاب أُطلق عليه "عملية اللعب النظيف".

وبعد الغزو السوفيتي لأفغانستان، أصيبت حركة القومية الباشتونية بانتكاسة كبيرة حين طغت عليها صرخة "الإسلام في خطر"، وعجزت المشاعر القومية عن السيطرة على سياسة المنطقة. ثم جاء تشكيل حركة "طالبان" في أفغانستان ليمثل - لفترة قصيرة - تهديداً بإعادة إشعال المشاعر القومية. ولكن ضعف نفوذ طالبان في شؤون أفغانستان الداخلية - آنذاك - أفقد المسألة القومية عنصراً مهماً من عناصرها، وهو ما سينقلب إلى النقيض مع صعود نجم طالبان في أفغانستان واستيلائها على السلطة في كابول.

الحركة القومية البلوشية

الحركةا لقومية البلوشية هي ثالث الحركات القومية ـ العرقية الكبرى، وتعود بداياتها - مثل سابقتيها - إلى فترة ما قبل الاستقلال، عندما ظهرت دعوات التأكيد على الهوية البلوشية، كرد فعل على تزايد عمليات دمج المجتمع البلوشي في التيارات الليبرالية العصرية، التي كان يأتي بها الاستعمار البريطاني. فقد كانت الملامح الغالبة على كل المجتمع الباكستاني تدور حول العقيدة الإسلامية، وحول مسألة العرقية وتفاعلاتها. ووجدت القبائل البلوشية نفسها في وضع صعب، فهي تعتبر جذورها الثقافية والعرقية كنزا لا يمكن التفريط فيه. والإسلام بالنسبة لهذه الجماعات ليس مفهوماً حديثاً، إذ يقول البتان والبلوش "نحن مسلمون قبل أن تكتشف الصحافة والإذاعة الباكستانية الإسلام بقرون". ومنذ انسحاب البريطانيين خاض البلوش نزاعات متكررة مع السلطة المركزية، استنكاراً لقيامها بإجراءات متعمدة لطمس الهوية الثقافية والعرقية للبلوش. وكما فعل أصحاب "القمصان الحمراء" من الباشتون، لجأت المنظمات القومية البلوشية إلى توحيد جهودها في هيئة واحدة، تحت اسم أنجومان اتحاد بلوشستان، وتحالفوا مع حزب المؤتمر الوطني الهندي خلال عشرينيات وثلاثينيات هذا القرن. وكان العديد من الشخصيات البلوشية البارزة، الذين قدر لهم أن يلعبوا دوراً في الكفاح العرقي ضد إسلام آباد - أمثال مير غوص بخش بيزنجو، وعبدالكريم شورش - حلفاء لقيادة حزب المؤتمر[27].

وتمثل بلوشستان منطقة استراتيجية ذات أهمية حيوية بالنسبة إلى باكستان، إذ تشكل 40 ٪ من مساحة البلاد، ولا يزيد تعداد سكانها على ثلاثة ملايين نسمة. وتحتل موقعا استراتيجيا يشرف على الطرق المؤدية من أفغانستان إلى خليج عُمان في الجنوب. والمجتمع البلوشي معروف أساسا من خلال قبائله الشمالية، أي الزهريين والمنجاليين والمرّيين والبوجتيين. وهناك ثلاثة تقسيمات فرعية كبيرة لسكان بلوشستان، فالطبقة المسيطرة تسمى "حاكم"، والطبقة المتوسطة تتألف من فئات غير متجانسة، دُمجت مع بعضها البعض في جسد واحد منذ فترة طويلة، وعرفوا بالبلوش. وأخيراً الطبقة الدنيا من العمال الزراعيين ويعرفون باسم الدارزاديين. وتتكون الطبقة المسيطرة من الجتكيين

والنوشروانيين والميرواريين والبيزنجانيين، وهؤلاء يشكلون طبقة ملاك الأراضي في منطقة مكران. أما أهم التقسيمات السكانية في مناطق البلوش فهم جماعة الرنديين، وهذا الاسم يعني بالفارسية "الفاسق" أي الرجل الجريء المتهور والمتمرد. وهي جماعة مشهورة يحرص كل بلوشي على إظهار صلته وقرابته بها.

وتاريخياً، كانت بلوشستان الباكستانية وبعض أجزائها الواقعة في إيران، تستمتع بالاستقلال والسيادة على أراضيها، عندما كانت خاضعة لحكم خان كالات، رغم الاحتلال البريطاني للمنطقة. بل اعترف البريطانيون باستقلال بلوشستان في 11 آب/ أغسطس عام 1947 . ووقع محمد علي جناح وثيقة إعلان استقلال بلوشستان بقيادة خان كالات. ولكن من خلال استمالة خان كالات - بما يتعارض مع آمال شعبه - انضمت بلوشستان إلى باكستان في آذار/ مارس عام 1948 .

وفي مقابلة أجرتها صحيفة *Far Eastern Economist*، قال رئيس وزراء بلوشستان الأسبق نواب أكبر خان بوجتي: "إن الانتخابات التي أُجريت في باكستان الشرقية لم تخلق مؤسسات ديمقراطية، وإنما أسفرت عن ممارسات قمعية عنيفة على أيدي الجيش الذي لا يرغب - ولا يستطيع - الإقرار بالأعراف الديمقراطية". كما أفاد "أنه يعتقد بضرورة إقامة اتحاد كونفيدرالي بين ولايات باكستان، على غرار الاتحاد الذي أقامته دولة الإمارات العربية المتحدة، وأن مبدأ الكونفيدرالية يجب أن يتحقق في إطار صيغة جديدة للجمهورية، ترتبط من خلالها المقاطعات الأربع الموجودة حالياً، وهو "الحد الأدنى الذي يمكن القبول به".

في الوقت ذاته، كلما ازداد القمع والحرمان تزداد الرغبة في التمسك بالحقوق السياسية والاقتصادية. وكان مخطط "تحقيق الوحدة الكاملة" الذي تبنته الحكومة عام 1955، يمثل تهديداً بدمج البلوش وطمس هويتهم الخاصة في باقي باكستان. كما كان ظهور المخطط حافزاً للقوى القومية البلوشية للخروج من عزلتها ومعارضة هذا المخطط، مما أدى إلى إلغائه، ومكّن بلوشستان - لأول مرة في تاريخها - من نيل الاعتراف بها كمقاطعة لها كامل الحقوق. ولقد تحول هذا التفاعل السياسي إلى قوة كبيرة، تمخض عنها تشكيل حزب عوامي الوطني، الذي حشد المعارضة البلوشية

لمواجهة المكائد الفيدرالية، واستطاع الحصول على أغلبية ساحقة في الانتخابات العامة التي أجريت عام 1970. وفي أيار / مايو عام 1972 ترأس البنجاليون أول حكومة منتخبة في بلوشستان. وعندما أقال بوتو حكومة تتمتع بأغلبية ثلثي الأصوات - في المجلس التشريعي للمقاطعة - غضب البلوش دون غيرهم. وحاولت السلطات البيروقراطية إثارة الفتن بين القبائل، وإحياء النزاعات القديمة، بل حاولت خلق خصومات جديدة بينها. وقد أثارت هذه المكائد الخبيثة مواجهات عنيفة بين البلوش والباشتون، الذين عاشوا جنبا إلى جنب في بلوشستان لقرون طويلة. وفُسرت مكائد الحكومة المحلية باعتبارها عميلة للحكومة المركزية، وأنها محور الفساد، وغير خاضعة لمحاسبة الرأي العام أو المؤسسات الديمقراطية. والأهم من ذلك أن المؤسسات الديمقراطية نفسها كانت تتخذ قراراتها وكأنها تابعة للبيروقراطية العليا. وأصبحت البيروقراطية الحاكمة في بلوشستان تعيش في برج عاجي، كأنها نبتٌ غريبٌ زُرع في غير أرضه.

ولكي يُحكم بوتو السيطرة على مشاعر الاستياء المتأججة بعد عام 1971، انتهج سياسة "العصا والجزرة" في التعامل مع المقاطعات. وأعيدت المقاطعات إلى الوضع الذي كانت عليه قبل عام 1955، حيث تم تعيين زعماء من البلوش مثل غوص بخش بيزنجو حاكما لبلوشستان وأرباب سيكاندار حاكما لمقاطعة الحدود الشمالية الغربية. وطبق بوتو طرقاً متنوعة - إدارياً واقتصادياً واجتماعياً - لوأد أي حركات انفصالية جديدة. فألغى القانون الجنائي (الخاص بالمناطق الحدودية) وألغى نظام الجيرجا (أي الاحتكام إلى شيوخ القبائل فيما يعرف بالمجالس العرفية) وأقرّ بدلا منها الأحكام التي تصدرها المحكمة العليا ومجلس القضاء الأعلى. ونفذ سياسات خاصة بشق الطرق الجديدة وإقامة المستشفيات والمدارس، في المناطق المتطرفة من بلوشستان ومقاطعة الحدود الشمالية الغربية. ولمعالجة العنف الداخلي أصدر قانون الخيانة العظمى عام 1973، وقانون المنظمات العسكرية الخاصة. ولكن البلوش والبتان ساورتهم الشكوك حول نوايا بوتو، وكانوا يخشون أن تكون كل هذه المنجزات مجرد وسيلة لإحكام السيطرة على تلك المناطق الاستراتيجية. وبدأت قبيلتا المريين والمنجاليين بمناهضة سياسة بوتو. وفي أوائل عام 1973 اعترضت الحكومة المنتخبة في بلوشستان على

تدخل الحكومة المركزية في شؤونها السياسية والاقتصادية، ونجم عن ذلك إقالة بيزنجو حاكم بلوشستان، وتغيير حكومة الولاية، وألقي القبض على عدد كبير من القادة بمن فيهم خير بخش رئيس حزب عوامي الوطني. وتفاقم الوضع إلى أن أسفر عن فرض الحكم المركزي على بلوشستان، وتم نشر 70,000 جندي في المقاطعة لحفظ السلام. وكان تبرير بوتو لإقالة الحكومة أن بيزنجو ورئيس وزرائه، عطا الله منجال، كانا يتعاملان مع العراق والاتحاد السوفيتي لتقسيم باكستان وإيران. وقد انتهت كل هذه الأحداث بتوريط المقاطعة في حرب أهلية. وعبَّر والي خان زعيم حزب عوامي الوطني، عن مشاعر الناس في المناطق المحرومة من حقوقها الشرعية والانتخابية قائلاً: "إذا أردتم تسوية الأمر بالرصاص، سيرد عليكم الشعب بالرصاص، ولن تستطيعوا إيقاف الحرب. وإذا لجأتم إلى الوسائل الشرعية واتبعتم الدستور والقانون، فسوف يفعل الشعب مثلكم. أما إذا تخليتم عن كل السبل المستمدة من الدستور والقانون، فسيلجأ الشعب بدوره إلى سبل غير دستورية وغير قانونية لتدعيم قضيته السياسية. إنه أمر غاية في البساطة".

إن المظلمة الرئيسية التي كان يشعر بها البلوش، والتي غذّت حركتهم العرقية-القومية، هي اعتقادهم بأن حكومة باكستان قد حنثت بوعودها. فقد كان الاتفاق أن تُمنح المقاطعة حكماً ذاتياً (على أن تحتفظ الحكومة المركزية بسلطتها في الشؤون الخارجية، وشؤون العملة والمواصلات والدفاع). ولكن بلوشستان ظلت تخضع للحكومة المركزية حتى عام 1970. ولم يكن للبلوش أي تمثيل في النخبة العسكرية العليا حتى عام 1968. ولم يتعد تمثيلهم في الإدارات المدنية نسبة 25 ٪، بينما شكل البنجابيون 48.89 ٪ والمهاجرون 30.29 ٪ [(29)]. وقد سبق أن قام عطا الله منجال، رئيس وزراء بلوشستان السابق، في عام 1981، بتوضيح الخلاف بين بلوشستان وباكستان قائلاً: "لم يكن الوضع مقبولاً لنا في بلوشستان منذ البداية. فكما تعلمون، نحن أجبرنا على الانضمام إلى باكستان. والطبقة الحاكمة في باكستان أتخمت بلوشستان باللاجئين الذين هاجروا من الهند في فترة التقسيم. وليس هناك سوى بضع مئات من البلوش في الجيش الباكستاني. فالفوج المسمى فوج البلوش ليس فيه بلوش. وقوات كالات ليست إلا قوات شبه نظامية شُكلت في فترة حكم أيوب

الدكتاتورية، ولم يكن بين عناصرها من كالات إلا رجلان. وتكرر نفس الشيء مع قوات سيبي، التي شُكلت للقيام بدور الشرطي في منطقة مرِّي، وليس فيها بلوشي واحد، فالضباط من البنجاب والجنود من المناطق الحدودية. لقد كان هدف بوتو أن يزعزع الاستقرار ويمهد الطريق لتدخل الحكومة المركزية. من خلال إذكاء نار الصراعات القومية. ورغم تبدل الحكومات والأنظمة العسكرية الحاكمة، فقد اشتركت كلها في موقف واحد، هو ظلم البلوش واضطهادهم".

ولكن النظرة المتمعنة إلى نمط التركيبة العرقية في بلوشستان تبين بوضوح تعدد الأعراق في هذه المنطقة. فهناك جماعتان متميزتان، الباشتون والبلوش، يتحدثان بلغتين مختلفتين، والحدود واضحة بين المناطق التي يعيش فيها كل منهما. إذ يقطن البتان في شريط حدودي يمتد من زهوب (قرب الحدود مع مقاطعة الحدود الشمالية الغربية) ويصل إلى قيطا. وأغلبيتهم تقطن الآن في زهوب، ولورالاي، وبيشين، وقيطا. ولا يشكل البلوش في هذه المناطق أكثر من 10 ٪ من تعداد السكان، حتى إذا اعتمدنا إحصاء 1961، وهو آخر الإحصاءات وأكثرها قبولا. فنسبة البلوش في زهوب 0.31 ٪، وفي لورالاي 8.12 ٪، وفي بيشين 2.15 ٪. أما في مقاطعة لازبيلا - قرب حدود السند - فنجد 31 ٪ من السكان يتكلمون اللغة البلوشية. ونجد من ضمن إجمالي سكان بلوشستان - وفق إحصاء 1971 - مايزيد على 40 ٪ لا ينتمون إلى البلوش، وهم غير معزولين في جيوب يحيط بها البلوش، بل على العكس من ذلك يعيشون في تجمعات خاصة بهم في مناطق مجاورة للمقاطعات الأخرى، الأمر الذي يضعف كثيرا من موقف المنادين بالقومية البلوشية، ويفند ادعاءهم بأن كامل المقاطعة للبلوش.

وقد رفض الزعيم القبلي المعروف نوّاب بوجتي التحدث باللغة الأوردية لكي يعبر عن مشاعر الاستياء بين الأقليات، أو لكي يسجل موقفاً رافضاً للممارسات القمعية التي تقوم بها الحكومة المركزية. وقال نوّاب "نتمنى أن يدعونا وشأننا، لنعيش وفق عاداتنا وتقاليدنا القبلية، فنحن لن نخضع لحكم صغار التجار والموظفين". وكان يشير في حديثه هذا إلى البنجابيين والسنديين. فقد كان البنجابيون والسنديون هم أصحاب

النفوذ المسيطرون في باكستان. ونتيجة لهيمنة البنجابيين على البنيتين العسكرية والإدارية في الدولة، سادت ثقافتهم أيضاً الساحة الباكستانية حتى أصبحت لاهور هي "العاصمة الثقافية". وقد تخلى هذا الجزء من المجتمع عن لغته الأم وتحول إلى الأوردية، مما أدى إلى حدوث توتر اجتماعي، وأضاف بعداً لغوياً إلى مشكلة العرقية المحلية.

ومن المظالم الأخرى التي أذكت نار العداوة ضد البنجابيين في نفوس البلوش، استئثار البنجابيين بخيرات الموارد الطبيعية الهائلة لمنطقتهم. وشعر البلوش أن الوجود العسكري غير المحدود، والنفقات التطويرية في مقاطعتهم، تتعارض مع مصالحهم، وأن المشاريع الاقتصادية الكبرى، مثل قناة PAT للري، ليست إلا سبيلاً لتأمين استقرار كبار الضباط والمسؤولين المدنيين في أراض خصبة بكر، هي سهول كاتشتشي، مما أثار مشاعر العداء لدى سكان المنطقة. كما زعم القوميون البلوشيون أن مشروع سد هوب، الذي أنشئ أصلاً لتوصيل المياه إلى كراتشي - العاصمة آنذاك - ليس له أي مردود اقتصادي على بلوشستان. ومن الأمور التي فاقمت الانقسامات العرقية-القومية وأذكت إحساس البلوش بالظلم والاستغلال، تأخير تنفيذ المشاريع في المناطق النائية من جنوب بلوشستان، كمشروع سد ميراني، وقناة كيثرين، وطريق مكران السريع، وقناة كاتشتشي، ومشروع التطوير المتكامل للثروات المعدنية في سينداك. وفي سياق هذه المشروعات اتخذت الحكومة الباكستانية قراراً بشق طريق غازي خان في منطقة سيبي-ديرا، وهو طريق استراتيجي يخترق أراضي القبائل الرئيسية (المريين والبوجتيين). ولكن هذا القرار أعاد المخاوف القديمة، حيث كان البريطانيون يتخذون تدابير مشابهة للوصول إلى مزيد من مناطق بلوشستان واستغلالها، ولكن هذه الإجراءات كانت تشكل خطراً مدمراً للهوية الثقافية والقبلية لأبناء بلوشستان. وحتى في الحقل التعليمي، لم يكن خارج منطقة قيطا أي بنية تحتية للتعليم، وظلت بلوشستان أكثر مقاطعات الدولة تخلفاً.

وكما فعل القوميون الباشتون - عندما طُرح مخطط تحقيق الوحدة الكاملة - تحركت الجماعات العرقية البلوشية وأسست حزب الشعب، وكان هدفه غير المعلن إقامة

"بلوشستان الكبرى" [30]. ولكن حزب الشعب البلوشي لم يختلف كثيراً عن حزب عوامي الوطني، إذ لم يكن لديه برنامج عمل واضح يرتكز عليه في الساحة السياسية، وإنما مجرد مطالب تحررية وحدوية. وكان خليط سكان بلوشستان غير المتجانس عاملاً آخر من العوامل التي قيدت حركة القومية البلوشية. ففي مقاطعة بلوشستان يشكل البلوش تقريباً نصف السكان، والنصف الآخر خليط من عدة جماعات عرقية أخرى مثل الباشتون، والبهرة، والسنديين، والبنجابيين. وأغلب الباشتون يقيمون في مقاطعة قيطا، ويشكلون 40 ٪ من تعداد سكانها. والمجتمع القبلي - كما يقول أكبر أحمد - هو مزيج من الانتماء إلى الإسلام والانتماء إلى العرق، والتفاعل بين هذين الانتمائين. فابن القبيلة يتمسك بانتمائه العرقي، مما يتناقض مع الأفكار المؤيدة لسيطرة الدولة، والتي تدعو لإقامة مجتمع باكستاني موحد، الأمر الذي يؤدي إلى مزيد من التوتر. كما تتناقض المشاعر القبلية مع الشعور السائد في باكستان بأن لا مكان للعرقية في الإسلام، بينما يعتبر أبناء القبائل أن كلاً من الإسلام والعرقية مكمل للآخر. وانعكس هذا الخلاف الفكري في انتهاج سياسات تتسم بالعنف ولا تخضع لأحكام العقل.

واجهت كلتا الحركتين العرقيتين ـ القوميتين (الباشتونية والبلوشية) طريقاً مسدوداً، وظلت بلوشستان بؤرة المشاكل بالنسبة للحكام في إسلام أباد. وقبل اندلاع الأزمة الأفغانية كان الصراع بين بلوشستان والدولة الباكستانية - ممثلةً في حكومة بوتو - يدور حول قضايا الحكم الذاتي، والفيدرالية الحقيقية، والاعتراف بمختلف القوميات التي تعيش في باكستان. ومع اعتزاز الشعب البلوشي بنفسه، نظر إلى تصرفات إسلام آباد باعتبارها تعدياً على خصوصيته وهويته المتميزة وعاداته وتقاليده، واحتاج بوتو إلى جهود عسكرية ضخمة لإخضاع هذا الشعب. واستمر التذمر بين البلوش ضد السياسة "المخادعة" التي انتهجها محمد علي جناح وشندريجار، حيث خدعا البلوش ونكثا العهود والاتفاقيات العديدة، التي قطعتها الحكومة الجديدة على نفسها مع زعماء القبائل، بعد الانسحاب البريطاني من شبه القارة الهندية. وجاءت الانتفاضات المسلحة في الفترة 1973 ـ 1975 لتشكل دليلاً على عدم رغبة المجتمع البلوشي في الاندماج ببقية المجتمع الباكستاني، حتى لا يفقد شخصيته المميزة.

مرحلة مابعد الغزو السوفيتي لأفغانستان

أحبط الغزو السوفيتي لأفغانستان عام 1979 تطور الحركة القومية البلوشية. ومع تعقد المشكلة الأفغانية عادت مقاطعة بلوشستان المضطربة إلى محور اهتمام السياسة الباكستانية. وطوال ستة عشر عاماً - بين بدء الأزمة الأفغانية وقرب انتهائها - كان المجتمع البلوشي يمر بتغيرات عاصفة، فقد تعرضت التركيبة القبلية لضغوط قوى التحديث. واستطاع نظام زعماء القبائل (السرداري) - رغم كونه نظاماً رجعياً - أن ينشىء مؤسسات تمكنت من حفظ وحدة أراضي بلوشستان. فقبل الغزو السوفيتي كانت الحركة القومية البلوشية مندمجة تماماً في نمط الحياة القبلية، وتعكس صورة متجانسة لمجتمع متعدد الأعراق، ولكن الغزو السوفيتي غيَّر كل ذلك. وعندما اتخذ الصراع في أفغانستان شكل الجهاد الإسلامي المقدس، أصبح من المحتم أن ينعكس هذا الأمر على المجتمع البلوشي. لذا توزعت العديد من القبائل البلوشية على أنحاء مختلفة من باكستان وأفغانستان، وترافق ذلك مع محاولات الحكومة لطمس نمط الحياة القبلية، فانتهزت الأحزاب الأصولية هذه الفرصة السانحة، واستغلت اللاجئين الأفغان في ملء الفراغ الاجتماعي والاقتصادي. وانتهز ضياء الحق هذه الفرصة ليضرب المصالح الباشتونية بالتطلعات البلوشية - كما فعل في السند - ونجح في تحطيم الوحدة التقدمية، التي عانى في سبيل تحقيقها زعماء السردار المشهورون، أمثال غوص بخش بيزنجو وعطا الله منجال.

لقد أثر تشتت قبائل البلوش الكبرى في المجتمع البلوشي، إذ أحدث شرخاً حاداً بالتركيبة العرقية. فقبيلة المريين - التي يقودها خير بخش مريّ - تواجه اضطرابات من داخلها، بين أفرعها الرئيسية الثلاثة؛ الجازيين واللوهارانيين والبيجارانيين. فالبيجارانيون بزعامة شير محمد مريّ عقدوا جلسة جيرجا (أي مجلس عرفي لزعماء القبائل) في كوهلو قبل سنتين، واتخذوا قراراً بالسعي لإلغاء نظام السرداري. وقد تردد أن الأحزاب الأصولية وعناصر حكومية كانت وراء هذا الانقسام. كما قرر البيجارانيون من طرف واحد، عدم اللجوء إلى مشورة زعيم القبيلة لحل النزاعات فيما بينهم، ورفضوا دفع الضرائب المعتادة وطالبوا بحقوقهم في نسبة من عوائد الثروات

المعدنية المستخرجة من منطقتهم كالغاز والنفط. وتوضح هذه القرارات - التي اتخذها البيجارانيون - مدى الضغوط التي تعرض لها نظام السرداري، وكيف بدأت عملية التحزبات والانقسامات في المجتمع البلوشي. ومن ثم أصبح التوجه نحو التطلعات العرقية والقومية، يحقق للسياسيين والسردار مكاسب أكبر مما يحققها لهم النظام القبلي، الذي لم يعد يتناسب مع الوعي العرقي الجديد للشعب.

لقد أسفرت سياسة الاستقطاب في المجتمع البلوشي عن انهيار نظام السرداري، وإحداث فجوة بين مجتمع البلوش ومجتمع الباشتون. وكلا المجتمعين ساهم في إحياء حركة القومية الباشتونية، ليس فقط في منطقة الحدود الشمالية الغربية، بل أيضاً داخل أفغانستان في المناطق ذات الأغلبية الباشتونية. فقد ظلت القبائل الباشتونية تمسك بزمام الحكومة في كابول، طوال مائتين وخمسين عاماً، ولكن الأحوال تغيرت بعد قيام جمهوريات في آسيا الوسطى ترتكز على أساس عرقي، مما يحتم إعطاء الأقليات العرقية - كالأوزبكيين والطاجيك - حصصاً متساوية في السلطة الأفغانية التي يسيطر عليها الباشتون، وإلا فإن الانقسامات العرقية التي تشهدها أفغانستان اليوم، ستشعل الحركة القومية الباشتونية على جانبي خط ديوراند الحدودي. وقد صرح زعيم حزب عوامي الوطني خان عبدالوالي خان - إدراكاً منه للأحداث الوشيكة - بأنه "لم يعد هناك ما يعرف بخط ديوراند". وشهدت حركة "باشتونستان الكبرى" نمواً مماثلاً في الهوية العرقية بين الباشتون، الذين يعيشون في شمال بلوشستان. واستثمر كل من الباشتون والبلوش إحباطاتهم لإثارة المشاعر العرقية، فاندلعت أعمال العنف العرقي في قيطا بدءاً من عام 1992 ولم تهدأ حتى اليوم.

وقد دفع تصاعد القومية العرقية معظم الزعماء التقليديين إلى السعي في طلب التأييد الشعبي، من خلال إثارة المشاعر العرقية والقومية. فقد قام زعماء من الباشتون مثل نواب محمد أياز خان جوجيزاي - زعيم قبيلة كاكار - بالانضمام مع أتباعه إلى حزب عوامي ملي باشتون خوا، بقيادة محمود خان أتشاكازي، وهذا الحزب تخلى عن نهجه السلمي، وبرز كنصير أساسي للهوية الباشتونية في بلوشستان. كما تمكن الحزب - بعد انضمام أياز جوجيزاي - من إحكام قبضته على المناطق التي يسيطر عليها

الكاكار، مثل زهوب وقيلا سيف الله ولورالاي، وحقق تقدماً على حساب "جماعة علماء الإسلام" . وإضافة إلى نفوذ الحزب أصلاً في بيشين وقيطا، جاء التحالف الاستراتيجي مع جوجيزاي مشجعاً للزعماء الآخرين، للانضمام إلى أتشاكازي، مما ساعد في توحيد هذه المناطق على أساس العرق الباشتوني.

كانت المصالح المشتركة تعزز التماسك بين الباشتونيين، بينما كان البلوش يسعون لتغيير معنى القومية البلوشية لاستبعاد العرق الباشتوني. ورغم الاختلافات الداخلية بين الأحزاب السياسية المنقسمة، فإن الشعور العرقي دفع هذه الأحزاب كي تقدم دعماً كبيراً للقضية العرقية ـ القومية البلوشية. وقد التقى حول هذه الفلسفة العرقية كل من الحزب الجمهوري الوطني بزعامة نواب أكبر خان بوجتي، والحزب الوطني الباكستاني، والحركة القومية البلوشية. وأصبحت مسألة تسييس المجتمع البلوشي – وفق المفاهيم العرقية – تحظى بترحيب جهات محايدة مثل خان كالات. وعندما تجاوز الحزب الجمهوري الوطني والحزب الوطني الباكستاني والحركة القومية البلوشية الخلافات السياسية، أصبح لهذه الأحزاب دور فعال في دعم حركة "اتحاد البلوش" التي أصبحت محور النضال ضد الباشتون، فانضم إلى هذه الأحزاب العرقية بعض زعماء السردار من جهلاوان وساراوان.

في عهد ضياء الحق بدأت عملية "اللاتسييس"، التي قسمت جميع الفئات إلى "جماعات طائفية وعرقية ولغوية"، ولكن هذه العملية رافقها تصاعد الحس القومي بين الجماعات العرقية الكبرى، حيث استخدمت هذه الجماعات أساليب مماثلة لاكتساب النفوذ. ووفق روايات الساسة البلوش، قام حزب عوامي ملي باشتون خوا باستغلال الأزمة الأفغانية ليدرب 11,000 جندي من قواته الخاصة، في سبيل تأسيس دولة تمتد من "بولان إلى شترال" . ومع تأزم الوضع الأفغاني، اكتسب مفهوم إقامة وطن باشتوني طابعاً تحررياً وحدوياً، بحيث تمتد حدوده من نهر آمو حتى منطقة العباسيين. وإذا كان تأسيس دولة "باشتونستان الكبرى" يؤجج العصبية العرقية لدى القوميين البلوشيين، فإن قضية توطين اللاجئين الأفغان قد دفعت الساسة البلوش إلى القول بأن استمرار وجود الأفغان في المنطقة سيجعل من البلوش "هنوداً حمراً في

وطنهم التاريخي" . والجدير بالذكر أن معظم اللاجئين الأفغان يتحدثون باللغة الباشتونية، وتعتبرهم الأحزاب الباشتونية " إخوة لهم يعيشون على أرضهم" .

ظلت بلوشستان أربعين عاماً تعارض الانضمام الحقيقي إلى باكستان، الأمر الذي أبقى اقتصادها بعيداً عن التطور . ويكشف افتقارها التام للخدمات الاجتماعية نوايا إسلام آباد الحقيقية تجاه المقاطعة، التي كانت على الدوام مناهضةً لفكرة قيام باكستان . ففي 13 منطقة من أصل 16 منطقة تشكل مجموع مناطق بلوشستان، لا تتعدى نسبة التعليم 10 ٪، ومجمل الصناعات فيها أقل من الصناعات الموجودة في منطقة واحدة من مناطق البنجاب، والطرق المعبدة نادرة، والمستشفيات الحكومية قليلة وبينها مسافات شاسعة، ونسبة المستشفيات إلى السكان هي أدنى نسبة في الدولة . وليس في بلوشستان أكثر من 10,000 خط هاتف، أكثر من نصفها في قيطا . ولا ينعم بالكهرباء سوى 10 ٪ من السكان، وليس في بلوشستان إلا مدينتان فقط تصلهما شبكة أنابيب المياه . والتهريب هو المهنة الأساسية في بلوشستان، وبما أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين المهربين وتهريب الأسلحة، فقد ازداد النزوع إلى مزيد من العنف . ومع بقاء مايزيد على مليون أفغاني في المقاطعة، واحتكارهم للفعاليات الاقتصادية المشروعة كالنقل والتجارة – بتشجيع من إسلام آباد – أدرك البلوش أن التوازن العرقي لا يسير في مصلحتهم . كما أن اشتراك اللاجئين الأفغان بأعداد هائلة مع الباشتون في الأنشطة المغرية، كالتهريب وتجارة المخدرات وتهريب الأسلحة، جعل مستوى معيشة اللاجئين الأفغان أفضل بكثير من البلوش . واستقر هؤلاء اللاجئون في مساحات كبيرة، فمنطقة قيطا تشامان، التي كان البلوش يشكلون الأغلبية فيها، سقطت في أيدي اللاجئين وأصبحت مركزاً رئيسياً لتخزين الأسلحة غير المرخصة، التي ترسل إلى المجاهدين الأفغان، كما تتزود منها الأجنحة العسكرية لجميع الأحزاب السياسية الباكستانية تقريبا . وكذلك الحال في مناطق أخرى كان يقطنها البلوش – مثل منطقة بيشين ومخيم سرخاب في غابات بير أليزاي – حيث أصبحت أكبر أسواق الأسلحة في باكستان وأصبح اللاجئون الأفغان أغلبية مطلقة في هذه المناطق . وإذا كان تهريب الأسلحة يتم عبر الحدود من منطقة دارا، ومن أسواق الأسلحة الأخرى في منطقة الحدود الغربية الشمالية، فإن معظم الأسلحة الموجودة في بلوشستان هي بقايا مخزونات كانت معدّة

لكي تشحن للثوار الأفغان. ويمكن معرفة حجم مخزون الأسلحة في بلوشستان من سعر البندقية الآلية المخيفة AK ـ 47 ، التي أصبحت رمزاً لذلك المجتمع المسلح، فقد انخفض سعرها من 35,000 روبية إلى 12,000 روبية. بل إن النسخة المقلدة – المصنّعة في بيشاور ودارا – سعرها أقل من ذلك بـ 6000 روبية. وبعد أن كان طريق قيطا ـ تشامان، أهم طرق إمداد المجاهدين الأفغان، ذاع صيته كطريق لإيصال الأسلحة إلى غير الأماكن المقصودة. فالشاحنات المحملة بالأسلحة يتم تحويلها الآن إلى جولستان في منطقة بيشني، وإلى مخيم سرخاب في غابات بير أليزاي، التي أصبحت – كما ذكرنا آنفاً – أكبر سوق للأسلحة في باكستان.

من أهم الدلائل على هشاشة التماسك العرقي في بلوشستان ما حدث عام 1991، عندما تقرر إنشاء كلية زراعية بتمويل من المجموعة الأوربية، وقررت الحكومة البوجتية (آنذاك) إقامة المدرسة في موستانج ذات الأغلبية البلوشية، مما دفع الباشتون إلى القيام بانتفاضة مسلحة يطالبون فيها بإقامة المدرسة في بيشين، وهي منطقة ناطقة باللغة الباشتونية. وانتشرت موجة من أعمال العنف، وفُرض حظر التجول على مدينة قيطا – عاصمة المقاطعة – لفترة طويلة.

وهناك مسألة أخرى تظهر بجلاء الانقسامات الحادة في المجتمع البلوشي، وارتبطت دائماً بتعطيل الأصوليين قوافل "الذِّكريين" وهم في طريقهم إلى الحج. والذكريون طائفة دينية، تتوزع على بعض القبائل البلوشية، مثل بيزنجو ومحمد حَسْني وجاد الله، ويتركزون في منطقتي توربات وجوادز من إقليم مكران، وهم ليسوا مصدراً للتوتر الطائفي، ولكن الأحزاب الأصولية تراها مارقة عن الإسلام، فليس لديهم شعائر للصلاة وإنما مجرد جلسة للذكر (وهو سبب تسميتهم بالذكريين)، ولا يصومون رمضان، ويحجون سنوياً إلى "كوة المراد" (أو جبل الأمنيات) الذي يبعد عشرة أميال عن توربات. واختلفت المواقف إزاء هذه الطائفة، فقد نأت الأحزاب البلوشية بنفسها عن السير في اتجاه الأصولية المتنامية، التي انتشرت بين الأحزاب الأخرى في باكستان، وتعهدت بالسماح للذِّكريين بأداء حجهم السنوي. أما الأحزاب الباشتونية – وأحزاب دينية أخرى مثل جماعة علماء الإسلام وجماعة علماء باكستان – فقد عارضت هذا

الأمر لخروجه على الشريعة الإسلامية. ومن ثم أصبحت هذه القضية مصدراً آخر للتوتر بين العلمانيين من البلوش وبين الأحزاب الأصولية المتشددة.

لقد تسببت المشكلة الأفغانية في تدفق اللاجئين الأفغان إلى بلوشستان، مما أفقدها طابعها السياسي القبلي الفريد، إلى جانب انتشار تجارة الأسلحة وتهريب المخدرات. وانعكس كل ذلك على سياسات بلوشستان، فظلت المنطقة في حالة من عدم الاستقرار، وتوالى عليها عدد من الحكومات الائتلافية، بدءاً من عام 1985. واستغلت الأحزاب الأصولية هذه الفرصة لتثبيت أقدامها في أماكن أخرى من بلوشستان، بإثارة الاضطرابات الطائفية التي جعلت من طائفة الذكريين هدفاً لها. ومنذ عام 1988 – مع بداية انهيار النظام والقانون في بلوشستان– بدأت هذه المسألة تأخذ شكل الاعتراض المسلح، بإطلاق الرشاشات الآلية والصواريخ، على الحجاج الذكريين. وانسحبت جماعة علماء الإسلام من حكومة بلوشستان، عندما أعلن نواب أكبر خان بوجتي تأييده لهذه الطائفة.

ولكن أسباب هذه الكراهية ليست قائمة على الطائفية فحسب، بل يكمن وراءها اعتبارات سياسية، إذ كان للذكريين تأثير قوي في سياسة البلوش العرقية. فكثير من زعماء البلوش البارزين مثل وجا شير خان، وكاهور خان بلوش، وشاه عيسى نوري، والزعماء الروحيين مثل وجا داد كريم، ووجا شير محمد، هم بلوش ينتمون إلى الذِّكريين. بل إن الزعيم الراحل غوص بخش بيزنجو – مؤسس شبكة العلاقات السياسية البلوشية – كان على الدوام نصيراً قوياً يدعم حق الذِّكريين في ممارسة معتقداتهم. وكانت المنظمات السياسية البلوشية الرئيسية مثل اتحاد الطلاب البلوش، والحركة القومية البلوشية، والحزب الوطني الباكستاني، تسعى لإبراز تميز بلوشستان عن باقي باكستان من خلال إظهار مزاياها العلمانية، مع محاولة إعطاء الأخلاق القبلية وضوابط السلوك قيمة أعلى من قيمة الانتماء إلى باكستان. أما الأحزاب الأصولية فكانت تحاول جمع الشعب الباكستاني حول رؤية أحادية الجانب للإسلام، وهذه الاختلافات السياسية الأساسية، هي التي دفعت الحركة المناوئة للذِّكريين إلى الخوف من كل ماهو أجنبي وغريب.

ثم تعمقت حدة الانقسامات العرقية عندما دخلت الأحزاب السياسية في دوامة الصراع. إذ وجد الباشتون ضالتهم الأيديولوجية ومرشدهم في حزب عوامي ملي باشتون خوا، بقيادة محمود أتشاكازي. أما الأحزاب البلوشية الراديكالية مثل حركة البلوش القومية واتحاد الطلاب البلوش - التي كانت تعتمد في أنشطتها على الحس القومي البلوشي المُطعم بالوحدة العرقية - فقد غالت في شعاراتها الوطنية، ولم تدعم إلا المواقف البلوشية للحصول على التأييد الشعبي.

وكان أول نتائج الفجوة العرقية مطالبة الباشتون بتقسيم المقاطعة على أساس عرقي، ونظر البلوش إلى هذا المطلب بعين الارتياب، إذ يرون أن المقاطعة بكاملها كانت - طوال تاريخها - ملكاً للأمة البلوشية. وفيما كانت بعض الأحزاب السياسية المعتدلة مهيأةً لإجراء التقسيم وفق الخطوة العرقية - مثل الحزب الوطني الجمهوري بزعامة نواب أكبر بوجتي - تحولت مقاليد الزعامة البلوشية من الأبطال البلوشيين القدامى، أمثال غوص بخش بيزنجو وعطا الله منجال وخير بخش مري، إلى أيدي جيل من القادة الشباب الراديكاليين، الذين لا يرضون بأقل من بلوشستان الكبرى، وهو مطلب تحرري وحدوي يهدف إلى ترحيل كل من هو غير بلوشي عن المقاطعة. ومن ناحية أخرى ازداد تطرف زعماء الباشتون، وساهم الوضع الأفغاني في إعادة قضية باشتونستان إلى بؤرة الأحداث. فالقيادة الباشتونية الحالية لا ترضى بأقل من 50٪ من مساحة المقاطعة، وتصر على منحها حكماً ذاتياً، أو السماح لها بالاندماج مع مقاطعة الحدود الشمالية الغربية. وتكتسب الأحزاب الباشتونية التأييد الشعبي من خلال استعمال شعار براق هو "حدودك ياباشتونستان، من شترال إلى بولان"، مما جعل الأحزاب المعتدلة - كالحزب الوطني الجمهوري - تضع بعض التحفظات والمحاذير قبل أن تقبل بالتقسيم، فالمناطق غير الباشتونية مثل شترال، وديرة اسماعيل خان، وأجزاء من حزارا، يجب أن تُفصل عن المقاطعة قبل أن يتم تقسيم بلوشستان. وطالب سياسيون باشتون مؤخراً بتجميع السكان الناطقين باللغة الباشتونية في مقاطعة منفصلة، أو أن يتم دمجهم مع المناطق الباشتونية التي تشكل مجتمعة مفهوم باشتونستان الكبرى. وانضم إلى هذا الموقف أعضاء من حزب عوامي ملي باشتون خوا، وحزب قومي باشتون خوا، الذي

طالب في آخر مؤتمر له بإعادة ترسيم حدود المقاطعات الباكستانية بصورة جذرية، كما طالب بأن تكون حدود باشتونستان من "عتوق" في الشمال الغربي إلى ميانوالي ومارجالا في الجنوب والشرق. وهذا المطلب يتضمن بالضرورة نقل مناطق مثل ديرة غازي خان وديرة إسماعيل خان، وضمهما إلى المقاطعة الجديدة. كما طرح هذا الحزب حلاً آخر مثيراً، عندما أعاد إلى الأذهان المطالبة "بإلغاء خط ديوراند"، والذي يشكل في جوهره مطلباً لضم أبناء القومية الباشتونية المقيمين في أفغانستان[31].

وهناك حقيقتان تجعلان الوضع العرقي في بلوشستان أخطر من الوضع في السند. الأولى تهريب المخدرات وتصنيع الأسلحة، لأن مثل هذه الأنشطة تتيح موارد ضخمة وكميات هائلة من الأسلحة، مما يطيل أمد الصراع الدموي بين أكبر جماعتين عرقيتين. والحقيقة الثانية هي الفصل الواضح للسكان – على أساس عرقي – في منطقتين كبيرتين، ففي الشمال يسود العرق الباشتوني، بينما تتركز الأغلبية البلوشية في الجنوب والجنوب الشرقي، وهذا الفصل يزيد من فرص التقسيم العرقي لبلوشستان، ولكنه سيؤدي حتماً إلى إعادة رسم الحدود في بقية المقاطعات، الأمر الذي يدخل الدولة بأسرها في حالة من الفوضى.

الحركات القومية الأخرى

تنقسم مقاطعة البنجاب إلى مناطق متعددة، مثلها مثل سائر مقاطعات باكستان. وبصورة عامة هناك ثلاثة أقاليم في البنجاب، تختلف عن بعضها البعض في اللهجة التي ينطقون بها اللغة البنجابية، وبدأت تظهر فيها مشاعر الاستقلال الثقافي. فإقليم بوتوهار يغطي الأجزاء الشمالية الغربية من المقاطعة، ويتألف من ديرة غازي خان وديرة إسماعيل خان، وروالبندي؛ وفي هذا الإقليم يتحدثون بلهجة تدعى "هندكو". بينما يتألف إقليم البنجاب السفلي من مناطق مولتان وباهاوالبور وسيالكوت، حيث اللهجة "السيرايكية". والإقليم الثالث هو وسط البنجاب ويضم أغنى وأقوى منطقة في البلاد بأسرها. وقد لوحظ في الآونة الأخيرة نشوء عداوات في منطقة بوتوهار والمناطق التي تتحدث اللهجة السيرايكية، موجهة ضد السكان الذين يقطنون وسط البنجاب. وحتى

ضمن البنجاب أنفسهم، يتزايد شعور الناس يوما بعد يوم بوجود انفصال بين طبقة الحكام وطبقة المحكومين.

أصدرت حكومة نواز شريف عام 1992 قراراً بتوطين البهرة في البنجاب السفلي، وقد فُسِّر هذا القرار بأنه محاولة أخرى من جانب مناطق البنجاب الشمالية المسيطرة، من أجل الاجتياح الثقافي للمناطق المتحدثة بالسيرايكية، ونشأت من جراء ذلك حركة تسعى لمقاطعة هذا التوطين المقترح. ويذكر أن الحركة العرقية ـ القومية كانت موجودة في المسرح السياسي البنجابي طوال عقدين من الزمن دون أن تقدم شيئاً يذكر، ولكن الخوف من محو الهوية الثقافية هو الذي أشعل هذه الحركة من جديد، وربطها ببرنامج التحالف القومي السيرايكي. ولقد كان دعاة القومية السيرايكية يحلمون – منذ أمد طويل – بانفصالهم بمقاطعة خاصة بهم تكون قاعدتها منطقة البنجاب السفلي، وتضم الشريط الشمالي من السند وأجزاء من المقاطعة الحدودية. ويبدو أن قرارات حكومة نواز شريف – بشأن البنجاب السفلي – كان لها انعكاس خطير، بدليل الجهود الحثيثة التي بُذلت لتوجيه هذه المعارضة المتنامية وتنظيمها عبر أحزاب سياسية تنادي بإقامة سيرايكستان.

وقد شهدت البنجاب في السنوات الأخيرة تنامياً ملموساً في المشاعر العرقية بين الفئات المختلفة ثقافياً ولغوياً. فالمتحدثون بلهجة الهندكو بدأوا يطالبون بمقاطعة خاصة بهم، وهناك مناطق مثل ديرة غازي خان تطالب بالانفصال عن البنجاب أو الانضمام إلى مقاطعة الحدود الشمالية الغربية، وفي تلك المقاطعة تنمو الحركة المطالبة بقيام باشتونستان الكبرى، بعد خمود الأزمة الأفغانية وحدوث فجوة بين البلوش والبتان.

العرقية في إقليم السند

استحقت السند عن جدارة أن تسمى "مقاطعة الأزمات الدائمة" فقد بدأ الوعي العرقي يتنامى باستمرار منذ عقدين، وانغمست السند في أحداث العنف بلا انقطاع نتيجة لوجود شبكة معقدة من العداوات العرقية. وترجع البداية الفعلية لحدوث الفجوة العرقية بصورة علنية، إلى قرار الرئيس الراحل ذو الفقار علي بوتو عام 1972، حين جعل اللغة السندية هي اللغة الرسمية، رغم أن المقاطعة أصبحت تضم أعراقاً متعددة بعد التقسيم. ولكن الاضطرابات العرقية الأولى حدثت عام 1965، وترددت الشكوك بأن الجنرال أيوب خان هو نفسه الذي حرَّض عليها، وذلك بقصد "تلقين السنديين درساً"، بعد تصويتهم لصالح فاطمة جناح في الانتخابات الرئاسية التي أُجريت في تلك السنة. وبعد أن اندلعت شرارة الفتنة العرقية تحولت إلى نار في السبعينيات، وأصبحت الآن قنبلة موقوتة قد تنفجر في أي لحظة، وتدمر الركائز الاجتماعية للدولة.

وقد اتضح منذ البداية أن التوتر العرقي في السند لم يأت من فراغ، ولم يكن نتيجة مكائد مدبرة من جانب قوى خارجية. فالسياسة اللغوية التي طرحها بوتو شكلت البدايات، لأنها مثلت لـ "المهاجرين" إشارة واضحة للتمييز الذي يمارسه قائد سندي. إذ أصبح تعلم اللغة السندية شرطاً للحصول على فرصة من الفرص القليلة للعمل. وبدت هذه السياسة اللغوية وكأنها موضوعة لخدمة العرق السندي وإيصال السنديين إلى الوظائف الحكومية. وبدأت ملامح الانقسامات العرقية في التشكل، ثم استغلت النخبة السياسية هذا الوضع إلى أقصى درجة لتؤسس قواعدها الانتخابية، القائمة أساساً على الصلات العرقية.

ظهرت السند بوصفها مقاطعة متعددة الأعراق في عام 1947، عندما استوطن فيها مئات الآلاف من المسلمين الهنود، واستقروا في المناطق الحضرية مثل كراتشي وحيدر آباد. وفي سنة 1951، كان هؤلاء اللاجئون يشكلون 18٪ من مجموع النازحين من الهند، و20٪ من مجموع سكان السند [32]. وبمرور الزمن سيطر هؤلاء اللاجئون "المهاجرون" [33] على التجارة في المراكز الحضرية، واستفادوا من تفوقهم التعليمي لشغل عدد كبير من الوظائف الحكومية. وفي عام 1968 كان المهاجرون يشكلون 23٪

من عدد ضباط القوات المسلحة. وفي سنة 1973، أظهر الإحصاء الرابع، الذي يُجرى لموظفي الحكومة كل ثلاث سنوات، أن المهاجرين يشكلون 30.29 ٪، بينما يشكل السنديون نسبة متناهية الصغر لا تتجاوز 0.25 ٪. وهذه النسبة المرتفعة التي احتلها المهاجرون في البداية بين علية القوم شكلت خللاً، وانعكست فوراً على صغار العمال. فقد أظهر إحصاء سنة 1951 أن 15.5 ٪ فقط من المهاجرين مصنفون كعمال غير مهرة، و40 ٪ مصنفون كموظفين إداريين وموظفي مبيعات، و 16.8 ٪ مصنفون كعمال خدمات، و 21.7 ٪ مصنفون كفنيين خبراء[34].

جذور المشكلة العرقية

تتمحور أحداث العنف السياسي في السند حول ثلاث نقاط تشكل أساس الصراع، وهي المواجهة بين السند ووسط البلاد، وبين السنديين والمهاجرين، وبين المهاجرين وائتلاف البنجابيين والبتان. وجذور هذه النزاعات تنبع من المخاوف العرقية المتبادلة، ومن التناقص المستمر لفرص التعليم والعمل، ومن انتشار شعور بعدم الأمان ناجم عن اعتقاد كل فئة بأن تراثها وثقافتها عرضة للزوال بفعل الثقافات الأخرى. ورغم مرور خمسين عاماً تقريباً على قيام باكستان، فما زالت حركة المهاجرين القوميين – التي تمثل المهاجرين المستوطنين في المراكز الحضرية السندية – تطالب بنصيبها العادل من الحقوق. وقد صرح زعيم الحركة ألطاف حسين مؤخراً، بقوله:

> نحن المهاجرين نشكل أكثر من 50 ٪ من سكان السند وليس لنا تمثيل عادل في الهيئات التشريعية، ولا نطالب إلا بما هو حق لنا. إننا نطالب بنصيب عادل في الإدارة الاتحادية، وإدارة المقاطعة، والجيش، والشرطة، و المناصب الإدارية، وفي جميع مناحي الحياة. نطالب بنصيبنا العادل من الحقوق الأساسية الدستورية في مقاطعة السند الباكستانية، ولكن بي نظير بوتو لا ترغب في إعطائنا هذه الحقوق[35].

لقد أدت ممارسات التمييز السياسي والاقتصادي والاجتماعي إلى تفاقم المشاعر العرقية وازدياد التوتر. ومما زاد التوترات العرقية أن حركة المهاجرين القوميين بدأت تعزف على الوتر الحساس، وتستثير شعور المهاجرين بالتمييز وعدم الإحساس بالأمان،

مصورة نفسها على أنها المنقذ المنتظر. وبما أن حزب الشعب الباكستاني تتركز قواعده في المناطق الريفية من السند، فقد انتهج سياسات تهدف لإقناع ناخبيه بعدم قبول حركة المهاجرين القوميين على أنها الجهة الوحيدة التي تمثل اللاجئين. وأدت سياسة الاستقطاب الجماهيري هذه إلى انتشار الاضطرابات ونشوء وضع متفجر. وبعد أن كانت ظاهرة الاضطرابات محصورة في المناطق الحضرية حتى عام 1986، امتدت للمناطق الريفية، وأحدثت شرخاً عميقاً بين المنطقتين والشعبين.

إن التوتر العرقي في السند، وما نجم عنه من عنف، هما نتيجة اختلال توازن طويل الأمد، بدأ ينخر في التركيبة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للسند منذ عام 1947. وتوضح إحصاءات عام 1941 أن السنديين كانوا العنصر الغالب في المقاطعة، بغض النظر عن ارتفاع نسبة البلوش الذين شكلوا 23٪ من السكان. وكان هؤلاء البلوش، قد استقروا أثناء عملية الهجرة الطويلة، في مناطق السند العليا مثل يعقوب آباد، ولاركانا، ودادو، ونواب شاه، واندمجوا ثقافياً مع السنديين الأصليين[36].

إلا أن تقسيم شبه القارة الهندية أثر في عملية الهجرة التي كانت تمضي بسلام، وغيّر آفاق الاندماج والتفاعل الثقافي. فقد تدفقت مجموعات كبيرة من المهاجرين على السند بعد عام 1947 واستوطنوا المناطق الحضرية. وتشير التقارير إلى أن هذه الهجرة كانت بناء على أوامر الساسة من طائفة المهاجرين، أمثال لياقت علي خان وخالق أعظم، الذين كانوا يريدون إيجاد قاعدة شعبية انتخابية كبيرة في الدولة الجديدة، أي باكستان. وكانت النتيجة أن أصبح عدد المهاجرين في المراكز الحضرية يشكل 55٪ من السكان وفق إحصاء 1951 [37]. ثم تدخلت الدولة لتنظيم هجرة غير السنديين إلى السند، وبمرور الوقت تعادل الفريقان فأصبح المهاجرون يشكلون نصف السكان، ويشكل السنديون النصف الآخر.

وانتشرت طائفة اللاجئين (المهاجرين) في المناطق الحضرية، وبصورة رئيسية في المدن مثل كراتشي وحيدر آباد وغيرهما. وكان هؤلاء المهاجرون في قمة المثالية، وتحدوهم آمال كبيرة. وبدأوا يزيدون نفوذهم في مجالات عديدة من عملية بناء الدولة، فباشروا بالسيطرة على الوظائف الإدارية، التي كانت تعتبر الوسيلة الرئيسية

لتنفيذ مهام بناء الدولة. ودعمت الدولة لغة هؤلاء المهاجرين - أي الأوردو - لتكرّس الانقسام الهندوسي - الإسلامي، مما عزز "انطباعات التفوق الثقافي" ودعم وجهة نظر المهاجرين في إنشاء دولة موحدة لهم[38]. واستوطن هؤلاء المهاجرون في السند والبنجاب، وجاءت الأوضاع والمواقف السياسية والعرقية والثقافية لتزيد من حجم مشكلتهم، وتمنعهم من الاندماج في قطاعات المجتمع الأخرى. وفي الأساس ينقسم المهاجرون إلى ثلاث فئات؛ الفئة الأولى تتألف من الأرستقراطيين والأغنياء، وهؤلاء كان لهم دور رائد في الحركة التي أدت إلى قيام باكستان. بينما ضمت الفئة الثانية أناساً مثاليين يبحثون عن المكاسب في "العالم الإسلامي الجديد"، أما الفئة الثالثة فلم تكن تبحث إلا عن "البقاء". وأظهرت دراسة أجراها المعهد الباكستاني للتطوير الاقتصادي عام 1959 أن ثلث المهاجرين يعيشون في الأكواخ، وإن كان عددهم أقل بكثير من عدد السنديين الأصليين[39].

تلك كانت الموجة الأولى من موجات الهجرة الثلاث إلى السند. وجاءت الموجة الثانية نتيجة ممارسات الإدارة - التي يسيطر عليها البنجابيون - حيث كان يتم إجلاء الهندوس عن بعض أراضي السند وإعطاؤها دون تمييز إلى البنجابيين والبتان، الذين كانوا يستعدون للرحيل جنوباً بحثاً عن المراعي الخضراء. وتركزت هذه الممارسات - التي ترعاها الدولة - في مناطق السند العليا (الشمالية)، حيث المناطق الشاسعة من الأراضي الخصبة التي فتحتها كتيبة الصقور، والتي كانت تشكل هدفاً مغرياً. واستقر عدد صغير منهم في كراتشي، واستطاعوا - بدعم صريح من المؤسسة الحاكمة - أن يسيطروا على اقتصاد المدينة. وطوال أربعة عقود من التطور الصناعي، لم تتمكن أية مجموعة سندية من إثبات ذاتها كمجموعة صناعية، ولم يستطيعوا اللحاق بالتجمعات الصناعية الرائدة التي أقامها اللاجئون، كالأصفهانيين والشينوتيين. وإن شهد البنجابيون - في نفس الفترة - قيام كثير من التجمعات الصناعية الكبيرة، مثل مجموعة صناعات الاتفاق (التي تملكها عائلة نواز شريف) التي بدأت بالصناعات الصغيرة، ثم حققت نمواً سريعاً في الثمانينيات، حتى أصبحت اليوم من أغنى التجمعات الصناعية في باكستان.

وحدثت الموجة الثالثة للمهاجرين في الثمانينيات، من جراء الأزمة الأفغانية، حيث جاء كثير من اللاجئين البتان والأفغان إلى المناطق الحضرية، وفي غضون عقد من الزمن اندمجوا مع البنجابيين في اتحاد عرقي - سياسي قوي، ليشكلوا بذلك مثلث توازن القوى. وأصبح المهاجرون الجدد - في مناطق السند الحضرية - يسيطرون على قطاع النقل بالكامل، وتفردوا بالسيطرة على تجارة المخدرات وتهريب الأسلحة، لدرجة أن عبد الوالي خان، زعيم حزب عوامي الوطني، قال خلال الحرب الأفغانية، إن عدد المسلحين الأفغان داخل باكستان قد يزيد حتى على عدد القوات المسلحة الباكستانية. وطوال الثمانينيات، لم تجلب مغامرة ضياء الحق في أفغانستان إلا مزيداً من المشاكل العرقية، وأحدثت تصعيداً متواصلاً لأحداث العنف، ودمرت بدورها النسيج الاجتماعي الهش[40].

كل هذه العوامل كرّست حس الاغتراب بين السنديين الأصليين، وكانوا يعتقدون أن الحكومة مارست ضدهم تمييزاً انتقائياً تجاه العمل في الجيش والوظائف الإدارية. وقام بإدانة هذا التمييز الزعيم الراحل غلام مرتضى سيد - أبو القومية السندية - وحمّل المسؤولية على "الإمبرياليين البنجابيين والمهاجرين". وأصبح الكفاح ضد محور البنجابيين - المهاجرين هو الهدف الأساسي للقوميين السنديين من نضالهم ضد الحكومة الفيدرالية في إسلام آباد.

وإذا أجرينا تحليلاً لتركيبة النخبة الحاكمة، في فترة الأحكام العرفية، خلال عهدي الجنرال أيوب خان والجنرال ضياء الحق، نلاحظ هيمنة الائتلاف البنجابي - البتاني والمهاجرين على حساب البلوش والسنديين. ففي عهد أيوب خان كان التطوع في الجيش يتم غالباً من البنجاب بنسبة 77 ٪، ومن مقاطعة الحدود الشمالية الغربية 19.5 ٪، ومن السند 2.2 ٪، ومن بلوشستان 0.06 ٪، ولم يتغير هذا الاتجاه في عهد ضياء الحق. ولم يكن في الجيش الباكستاني - في عهد ضياء الحق - إلا جنرال واحد من أصل سندي. ورغم عدم توفر أرقام عن هذه النسب - في فترة ما بعد ضياء الحق - فمن المرجح أنه لم يحدث فيها تغير يذكر.

ويبين الجدول التالي التوزيع العرقي لنخبة قادة الجيش في عهدي أيوب خان وضياء الحق.

التوزيع العرقي	أيوب خان	ضياء الحق
البنجابيون	٪35.4	٪40
البتـــــان	٪39.6	٪34
المهاجرون	٪23	٪20
السنديـون	٪0.00	٪2
البلـــوش	٪0.00	٪0.00

والجدول التالي يبين التوزيع العرقي في الوظائف الإدارية المدنية في عهدي أيوب خان وضياء الحق، ونلاحظ أن ليس هناك فرق كبير بين هذه النسب ونسب المناصب العسكرية.

التوزيع العرقي	أيوب خان	ضياء الحق
البنجابيون	٪48.89	٪47.94
البتـــــان	٪8.12	٪11.91
المهاجرون	٪03.29	٪17.32
السنديـون	٪2.50	٪4.37
البلـــوش	٪0.25	٪0.74

وقد زعمت حركة المهاجرين القومية أن تمثيل المهاجرين في الإدارة المدنية انخفض مؤخراً بصورة حادة. وذكر ألطاف حسين أن انعدام تمثيلهم في المناصب الحكومية العليا كان قاسماً مشتركاً في كل التجاوزات التي مورست ضد المهاجرين.

ولكن السياسيين ذوي التوجهات القومية ينظرون إلى قضية التوتر العرقي من زاوية مختلفة، إذ يرون أن موجات الهجرة المتواصلة إلى السند كانت السبب الرئيسي لتصعيد

التوتر العرقي. وهذا بدوره زاد الضغط على الاقتصاد وأدى إلى تدني مستوى المعيشة. أما السبب الرئيسي الثاني لنمو التوتر العرقي، فهو "المؤامرة" المزعومة التي دبرتها الدولة لجعل السنديين مثل "الهنود الحمر"، وذلك عن طريق التلاعب بالإحصاءات، والسماح بتدفق الغرباء، مما أدى إلى تضاؤل فرص العمل وتدني المستوى التعليمي للسنديين الأصليين.

إن خطر طمس الثقافة والهوية كان يؤدي أحياناً إلى إثارة مشاعر العنف بين السنديين. ومن ناحية أخرى، كانت مسألة "لقمة العيش" تسيطر على مواقف العناصر ذات التوجه القومي. ويرى القوميون السنديون أن إسلام آباد دبّرت لإحداث خلل ديمجرافي، من خلال فرض نظام الحصص في شؤون التعليم، مما يقلل من فرصهم في الحصول على الوظائف، وحرمان السنديين من الدخول في قطاعات التجارة والنقل والصناعة، التي يهيمن عليها أبناء المدن، وتنحصر أساساً في أيدي المهاجرين والبتان. كما أن حرمان السنديين من حقهم في التعليم العالي أبعدهم عن المناصب الحساسة في المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية.

ويزعم القوميون السنديون أنهم أصبحوا "منبوذين" منذ أوائل الثمانينيات، عندما نشأت حركة المهاجرين القومية كقوة معترف بها على الساحة السياسية في السند، وأصبح السنديون عاجزين عن اتخاذ أي إجراء يحد من سلطة حركة المهاجرين القومية في المراكز الحضرية، ككراتشي وحيدر آباد وسكور. وفي عهد ضياء الحق، استثمرنظام الحكم العسكري هذا التنظيم العرقي إلى حد كبير، بهدف تدمير حزب الشعب الباكستاني على أرضه، وفي الوقت ذاته، تقليص نفوذ الأحزاب الدينية في المراكز الحضرية بصورة خاصة، ومن ثم إضعاف المعارضة السياسية لنظام الأحكام العرفية. ونمت حركة المهاجرين القومية بسرعة كبيرة وبأعداد هائلة في ظل حماية الجيش لها، وتمكنت من تشكيل منظمة ذات كوادر، ، وامتدت أذرع هذه المنظمة إلى كل ركن وزاوية في المدن، واستطاعت صهر المهاجرين في مجموعة واحدة متماسكة، تربطها روابط عرقية.

ولكي يفند ممثلو المهاجرين هذه المزاعم التي يرددها الساسة القوميون السنديون، فقد أوردوا بعض أمثلة التمييز الصريحة التي مورست ضدهم. وأنحوا باللائمة على ذو الفقار علي بوتو لانتهاجه هذه السياسة، التي لم تثمر عن شيء سوى زيادة الشعور بالتمييز بين المهاجرين، وأدت إلى تصعيد المشاعر العرقية - القومية. وقالوا إن المؤسسات الحكومية كانت تتحيز بكل وضوح لصالح السنديين، مثل مكتب التوظيف، ومكتب رعاية الشباب والبرامج الشعبية، والبنوك المؤممة، وهيئة التنمية في كراتشي، والمعاهد التقنية، والجامعات، والشرطة. ومن الأمثلة على ذلك - حسبما يقولون - أنه لم يُسجَّل التحاق أي طالب من غير أبناء السند بكلية طب تشاندكا أو جامعة مهران للهندسة أو كلية حبيب التقنية، وأنه لم يكن للمهاجرين حصة محددة للتوظيف في دائرة كهرباء كراتشي أو هيئة التنمية في كراتشي، حيث يسيطر السياسيون السنديون على هاتين المؤسستين.

واستمر الناطقون باسم المهاجرين يفندون تهم السنديين العرقيين، فقالوا إن الفجوة بين المهاجرين والسكان الأصليين كانت في الحقيقة من فعل بوتو، فقد قام - أثناء إحصاء عام 1972 - بزيادة تعداد سكان الريف بصورة هائلة، وقلص في المقابل تعداد سكان المدن. ويورد اثنان من النشطاء الناطقين بلغة الأوردو - وهما آزاد بن حيدر وميرزا جاويد بيك - ثلاثة أمثلة من هندسة بوتو الانتخابية، حيث تضاعف عدد سكان بعض المناطق بنسب غير معقولة، مقارنةً بزيادات السكان في مناطق أخرى من السند. فمثلاً في الفترة 1961 - 1972 تضاعف عدد سكان مدينة بادن بنسبة 364 ٪، وميربور ماثيلو (سكور) 277٪، وميربور باثورو 276.1 ٪. وقابل السنديون هذه المزاعم بمزاعم مضادة، إذ قال يوسف لغاري - من جماعة ديمقراطيي السند - إن عدد سكان كراتشي وحيدر آباد وسكور هو الذي زاد بصورة مفتعلة في الفترة 1951 - 1972، إذ بلغت الزيادة أربعة أمثال، من 1.13 مليون نسمة إلى 5.44 مليون نسمة [41].
ولكي يبرر الزيادة الكبيرة التي ظهرت في تعداد سكان مدينة بادن، زعم يوسف لغاري أن هذه الزيادة كانت نتيجة لعدة عوامل، مثل إنشاء المستوطنات في المناطق المجاورة لاستيعاب الهجرة الهندية المتزايدة، وقيام الحكومة بتوزيع الأراضي على الغرباء، ومن

ثم اتسعت حدود المدينة. كما زعم أن إحصاء 1991 لم يُنفذ بشكل صحيح، ونجم عن كل هذه الأسباب زيادة التعداد في هذه المدينة.

التنافس العرقي وانعكاساته على إحصاء 1991

أظهرت العمليات الأولى لإحصاء 1991 أرقاماً مدهشة، ولم تؤد الهدف منها بقدر ما أثارت الشكوك. حيث أظهرت الأرقام الأولية أن معدل الزيادة السكانية في باكستان بمجملها، بلغ 7.1٪، وهو أعلى معدل سنوي في العالم، وهذا أمر لا تحسد عليه. وأشارت الأرقام الأولية إلى أن السند قد نمت بسرعة عجيبة بلغت 17.2٪ سنوياً خلال العقد الماضي، بينما سجلت البنجاب ومقاطعة الحدود الشمالية الغربية معدل نمو أقل، يبلغ 4.5٪، وثبتت نسبة النمو في بلوشستان عند معدل 7.8٪ سنوياً.

وضمن السند التي كانت تشهد أعلى معدل نمو، سجلت المنطقة الداخلية المسماة ناوشيرو فيروز أكبر تغير في معدل النمو، وجاءت بعدها منطقة لاركانا، التي تعتبر معقل بوتو. وكان معدل نمو كراتشي 8.9٪ سنوياً. والمنطقة الوحيدة التي شهدت انخفاضاً في النمو كانت خيربور، إذ تضاءل عدد سكانها بنسبة 56٪ في العقد الماضي[42]. وتدل هذه الأرقام بوضوح على أن النمو السكاني في باكستان لم يمض على وتيرة واحدة، كما توحي أن الهيئة القائمة بالإحصاء كانت واقعة في قبضة التوتر العرقي. ورغم أن هذه الهيئة كانت فيدرالية – أي خاضعة للحكومة المركزية – فإن كل جماعة عرقية استغلت وجود موظفي الإحصاء المنتمين إليها كي تضخم من تعدادها، مما أثار الشكوك حول مصداقية نتائج الإحصاء. ولكن هذه الشكوك لم تكن وراء إيقاف عمليات الإحصاء، بل جاء هذا القرار لأن زمام الأمور أفلت من أيدي المؤسسة الحاكمة. ويمكننا أن ندرك مدى ما أحاط بهذا الإحصاء من شكوك، إذا عرفنا أن القوات المسلحة ظلت ترفض باستمرار الإشراف على عمليات الإحصاء، خشية أن تصبح هدفاً لكل الأطراف المتصارعة.

رغم إيقاف عمليات الإحصاء، استمرت كل الجماعات العرقية تكيل التهم إلى بعضها البعض، وظل المرجل العرقي في حالة غليان. وكانت كل الأطراف تنظر إلى

القضية باعتبارها قضية مصيرية. وشعر السنديون الأصليون أن إحصاء 1991 حاسم بالنسبة لهم، وزعموا أن الجهود المبذولة لحل المعضلة العرقية، تضمنت مخططات عليا تستهدف تقليص عدد السنديين الأصليين لجعلهم أقلية، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى مواجهتهم "مصير الهنود الحمر". واتهموا بعض الوزراء المنتمين إلى حركة المهاجرين القومية - في الحكومة التي خلت من أعضاء حزب الشعب الباكستاني - بإصدار قرارات تعسفية بقصد تقليص عدد السنديين ليصبحوا أقلية. وقد زعم رسول بوكس باليجو، من حركة عوامي، أن إسلام آباد خططت لاستراتيجية ذات حدين، بتوطين 160 مليون غريب في السند لطمس وجود السكان الأصليين، وتعمُّد عدم تسجيل السنديين القاطنين في الأماكن البعيدة من المقاطعة. وكانت صعوبة المواصلات والافتقار إلى وسائل الاتصال هي الذريعة التي لجأت إليها الحكومة لتبرير ذلك.

كما زعم السنديون أن الحكومة انتهجت طريقة أخرى لتقليص أعداد السنديين، وذلك من خلال الحملات الدعائية الفاشلة، التي كانت تدعو السنديين لتسجيل أنفسهم في المناطق الريفية، دون أن تفعل ذلك المقاطعات الأخرى.

في الطرف المقابل، حاول المهاجرون تبديد سحب الشك التي أحاطت بعمليات الإحصاء، فزعموا أن السند تميزت تاريخياً بمعدل عال من تدفق الغرباء إليها (5.61 ٪ سنوياً)، ومعدل منخفض للهجرة منها (لا يتعدى 0.64 ٪)، مع تحمل المناطق الحضرية للعبء الأكبر، إذ يصل معدل النمو فيها إلى 10.29 ٪ سنوياً، بينما لا يتجاوز معدل النمو السكاني في المناطق الريفية 2.03 ٪ سنوياً. لذلك فمن المنطقي - وفق أقوال هؤلاء - أن تكون الزيادة في المناطق الحضرية أكبر بكثير من المناطق الريفية.

وادعى المهاجرون أن السنديين استغلوا الإحصاء ليصبوا حقدهم الدفين. ووفق ما تراه هذه المصادر، فإن الخوف من الإحصاء كان محاولة لتفريغ الإحباط الذي شعر به السنديون في أعقاب هزيمة حزب الشعب الباكستاني. كما كان محاولة لإدانة المؤسسة الحاكمة، التي تعتمد إلى حد كبير على دعم حركة المهاجرين القومية. وادعوا أيضاً أن

الأحزاب السياسية السندية العرقية ضخمت المخاوف من أن يتحول السنديون إلى أقلية، خدمة لغاياتها السياسية. أما بالنسبة إلى المهاجرين، فقد اهتموا أساساً بالتأكد من إدخال كل مهاجر في التعداد، وأن يضمنوا تعداداً حراً ونزيهاً.

إن دائرة الإحصاء تابعة للدولة، ومن ثم فإن بيانات الإحصاء تصبح ذات أهمية فائقة من أجل التخطيط لإحداث تغييرات في المجتمع، إذا كان هذا الإحصاء يتمتع بالمصداقية. أما في السند - حيث المشاكل المتعلقة بالهجرة، والإخفاق في إرساء مجتمع مسالم "متعدد اللغات" - فقد كان الإحصاء يواجه دوماً مقاومة تقليدية. فعند إجراء أول إحصاءين - عامي 1951 و 1961 - لم يتم تعداد السكان بشكل صحيح وشامل، بسبب استخدام أشخاص غير أكفاء، بالاضافة إلى نقص وسائل النقل والاتصالات، وخاصة في مناطق السند الداخلية البعيدة. وبحلول عام 1972 بدأت تتراكم العداوات العرقية، ووفقاً لمزاعم آزاد بن حيدر وميرزا جاويد بيك، فإن بوتو "عالج" الإحصاءات الحقيقية للحفاظ على قواعده الانتخابية، والدليل على ذلك ما قُدِّم ضده من أسانيد إلى المحكمة في عام 1978.

لقد حدث الشرخ العرقي نتيجة لرسوخ ثقافة العنف، بالإضافة إلى النزوع لتسييس كل القضايا. وكانت مشاعر الارتياب عميقة بين السنديين والمهاجرين، بحيث تم تعليق إحصاءات عام 1991 إلى أجل غير مسمى. فقد كان كلا الطرفين يعتقد أن الطرف الآخر تعمَّد زيادة عدد السكان المنتمين إليه للحصول على مزيد من المكاسب. وأساس هذا التوجه هو أنه كلما زاد عدد السكان تصبح مطالبهم أقوى، بشأن الحصول على مخصصات إضافية للتعليم والتوظيف. والأسوأ من هذا كله، أن جميع الأطراف شككت بمصداقية القائمين على الإحصاء. ولايمكن التوصل إلى حل سلمي للعبة الأرقام - وهي النقطة الأساسية في المشكلة العرقية - من دون الحصول على إحصاء دقيق ومقبول. وإذا كان ألطاف حسين يزعم أن عدد المهاجرين بلغ 22 مليوناً، فإن السنديين يعتقدون أن نسبة حصص المهاجرين في الوظائف والتعليم أكبر بكثير مما تفرضه أعدادهم الحقيقية.

تفجر التوتر العرقي في عهد ضياء الحق

من المسلم به أن المشكلة العرقية في السند وصلت إلى ذروتها في عهد الرئيس الراحل ضياء الحق، الذي كان يسعى لاستغلال المشاعر العرقية المتنامية في سبيل تحقيق مكاسب شخصية. وفي محاولة منه لتحويل الأنظار عن حكمه العسكري، لعب ضياء الحق بالورقة العرقية، وساهم في نشأة حركة المهاجرين القومية كمنظمة سياسية، تحصر اهتمامها بمطالب جماعة عرقية واحدة. ومن أجل نسف قاعدة المعارضة أرسى ضياء الحق ظاهرة جديدة، هي ظاهرة الأحزاب السياسية العرقية. ومن المعروف أن العداء كان قائماً بين الفصيلين الممثلين للسنديين، وهما الجامعة الإسلامية وحزب الشعب الباكستاني. وكانت الإدارة الحكومية - التي يغلب عليها الطابع البنجابي - هي النصير الأول للجامعة الإسلامية، بينما كان حزب الشعب الباكستاني يعتمد على شعبيته الكبيرة. وبسبب الدعم المتنامي لهذين الحزبين، حدث استقطاب حاد للاهتمامات السياسية في السند، فشعر المهاجرون - وهم أقلية عرقية يحسب حسابها -أن وصول هذين الحزبين إلى السلطة سوف يضرهم ضرراً بالغاً، من النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية. وهذا ما عجّل بتشكيل حركة المهاجرين القومية.

انتهج ضياء الحق استراتيجية مزدوجة بالانقضاض العسكري على حزب الشعب الباكستاني، ووسع هجومه ليصل إلى السنديين عام 1983 ثم عام 1986، واستخدم لذلك 40,000 جندي، مما أسفر عن المئات من الإصابات. وكان ضياء الحق يأمل في سحق عائلة بوتو وتصفيتها، والقضاء على سحرها في السند، عن طريق التطبيق الانتقائي لقرارات الإصلاح الزراعي، وفرض الضرائب على الإقطاعيين المناوئين لنظامه، وحظر رابطة الخريجين السنديين[43]، والاعتقالات المتواصلة، والمحاكمات الصورية، وتطهير دوائر الدولة من الموظفين الموالين لحزب الشعب الباكستاني. ومع أنه تمت تصفية بوتو جسدياً، إلا أن شبح الانفصال السندي ظهر بصورة أوضح، وبدأ يلاحق كل الحكومات الباكستانية التي تعاقبت بعد ضياء الحق. في حين شدد المهاجرون على روابط الوحدة الإسلامية، وركزوا على عدم اعتراف الإسلام بالولاءات الإقليمية أو اللغوية، وهي المقولات التي رفضها القوميون السنديون. وأطلق ضياء الحق دعاية

سرت كما تسري النار في الهشيم، مفادها أن دولة باكستان تأسست لتلبية الحاجات الأساسية للشعب، وأنها ستكون دولة إسلامية لها أيديولوجيتها الخاصة. وكان إحياء ضياء الحق للتوجه الإسلامي الأصولي مجرد حيلة سياسية لإضفاء شرعية مؤقتة على أولئك الذين في السلطة أو الطامحين إليها. كما وُصفت سياسته بأنها قوة محافظة تهدف إلى قمع المعارضة المحلية، أو إثارة مشاعر الجماهير ضد الهند. وكان هناك محاولة مقصودة لتكريس فكرة أن السنديين والبلوش هم مجرد "أقليتين" تعيشان في مقاطعتيهما.

رغم عدم وجود وثائق كافية عن دور ا لجيش في تصعيد التوتر بين هذه الفئات إبان الثمانينيات، فإن هناك مزاعم بأن الجيش كان يقدم التدريب والأسلحة لكل المجموعات المتطرفة من آن لآخر، من أجل السيطرة على مجرى الأحداث السياسية في المقاطعة. بل كان الجيش يزود عصابات اللصوص بالسلاح، ويوفر لها الملاذ الآمن في مناسبات عديدة. ولعل خير دليل على دور الجيش، تورطه الواضح في حادثة بوكا قيلا في حيدر آباد عام 1989. إذ رفض الجيش علناً مساعدة الإدارة المدنية لحكومة بوتو، مرسلاً بذلك إشارات واضحة للجماعات العرقية المعارضة بالاستمرار في القتال، ثم تدخل الجيش ليظهر بصورة منقذ المهاجرين. وكان تعليق لجنة حماية حقوق الإنسان على هذه الحادثة أن "الجيش – بكل تأكيد – لم يتدخل لمساعدة السلطة المدنية، وإنما لمواجهة قوات الشرطة". وقبل حادثة بوكا قيلا كان الجيش يمارس دوره من وراء الستار، ويعزو بعض القوميين السنديين حادثة سكور عام 1988 إلى أوامر الجيش، بل ويقولون صراحة إن "الجيش هو من يرعى الإرهاب".

وتراكم التوتر العرقي أيضاً لأن حركة المهاجرين القومية كانت تلعب على وتر التمييز وعدم الإحساس بالأمن، حيث كانت تتصرف وكأنها منقذ المهاجرين ومخلصهم. أما حزب الشعب الباكستاني، بما يتمتع به من قاعدة شعبية في ريف السند، فقد فضّل انتهاج سياسة ترعى مصالح مؤيديه. وأسفر هذا الاستقطاب الحاد عن وضع قابل للانفجار في أي لحظة. وبعد أن كانت الاضطرابات ظاهرة محصورة في المناطق الحضرية – حتى عام 1986 – بدأت تمتد إلى المناطق الريفية، الأمر الذي خلق شرخاً بين سكان الريف والمدينة.

لم يكن السنديون الأصليون مدركين لهذه التغيرات الديمجرافية في بداية الأمر. ولكن بعد تقسيم باكستان إلى مقاطعات - عام 1971 - ظهرت بوادر استيائهم. وعبروا عن مظالمهم عام 1972 في "مظاهرات اللغة"، التي كانت أول محاولة شعبية لإنقاذ "لغتهم وثقافتهم من الاندثار على أيدي جموع المهاجرين". ولكي يتمكن ضياء الحق من مواجهة هذه التحديات المتنامية، حاول أن يفصل المهاجرين عن الأحزاب الأصولية (كجماعة علماء الإسلام، وجماعة علماء باكستان). وكان غرضه من تأسيس حركة المهاجرين القومية - المرتكزة على العرقية - أن يتخلص من المعارضة التقليدية التي كانت تبديها السند، وبصورة خاصة كراتشي، ضد تطبيق قانون الأحكام العرفية. ومنذ تأسيس حركة المهاجرين القومية ظل هناك توتر دفين بينها وبين حزب الشعب الباكستاني، كل منهما يسعى لتقليص نفوذ الآخر. ثم تفاقم هذا التوتر ليصبح صراعاً مكشوفاً دون أي تحفظات.

وتعتبر الأسباب الاقتصادية هي أساس الاستياء في السند، فالبطالة بين الشباب المتعلم تسبب ضائقة اقتصادية، وتدفع بالشباب إما إلى الثورة السياسية - بالانضمام إلى تنظيمات متطرفة كتنظيم جيي سند وسند هودش - أو تدفع بهم إلى الثورة الاجتماعية، حيث ينفِّسون عن متاعبهم من خلال الانضمام إلى عصابات اللصوص. وهناك عوامل أخرى مثل الاعتزاز الثقافي، الذي نجم عن الخوف من ذوبان المجتمع السندي في خضم تدفق المهاجرين من الهند، وكان هذا الشعور بالقومية السندية كامناً منذ أمد طويل. إضافة إلى ذلك حدثت بعض الوقائع السياسية التي غذت هذا الشعور القومي، منها مخطط تحقيق الوحدة الكاملة، ونقل العاصمة من كراتشي إلى إسلام آباد، وإعدام ذو الفقار علي بوتو، كل ذلك جعل الحركة القومية السندية تتخلى عن صمتها الدائم، وتلبي نداء النضال[44].

وكان الخلل الديمجرافي أوضح العوامل الرئيسية التي أوصلت السند إلى وضعها الحالي؛ إذ ترك آثاراً سلبية على فرص العمل في المقاطعة. وأضافت مغامرة ضياء الحق المشهورة في أفغانستان ضربة أخرى إلى نسيج العلاقات الاجتماعية الضعيف أصلاً في السند. ومما غذى الشعور بالظلم أن الحكومات الباكستانية المتعاقبة دأبت - طوال

سنوات عديدة – على إهمال السند اقتصادياً. وترافق ذلك مع تغيرات سريعة في نظام الحياة التقليدي، وكل هذا حفز النضال من جديد بين السنديين الأصليين، ومن ثم أدى بدوره إلى قيام نضال مضاد، من جانب المجموعات العرقية الأخرى التي تعيش داخل حدود الدولة.

هذه الحقيقة المؤلمة اعترفت بها لجنة مجلس الشيوخ الخاصة المؤلفة من 11 عضواً، والتي شُكلت في أعقاب اضطرابات كراتشي وحيدر آباد عام 1988، وكُلفت بدراسة الوضع الاجتماعي-الاقتصادي في السند، وتحليل "الأسباب الكامنة" وراء الأحداث، وتقديم مقترحات بالحلول والإجراءات اللازمة.

ومع أن التقرير تعمَّد تجاهل "الأسباب الكامنة" وراء التدهور السريع للأوضاع، إلا أنه قدم رؤيا نافذة للأسباب المباشرة الواضحة، والتي تتلخص فيما يلي:

- غياب نظام المشاركة الديمقراطية الفعلية في البلاد.
- هيمنة النخبة البنجابية على الشؤون العسكرية والإدارية، مما غذى الشعور لدى السنديين بحرمانهم من السلطة.
- تنامي الإحساس بوقوع البلاد تحت حكم "الغرباء".
- الشعور بخطر الذوبان أمام ثقافة المهاجرين والبنجابيين. وقد تنامى هذا الشعور بصورة حادة عندما طرح أيوب خان مخطط تحقيق الوحدة الكاملة.
- توطين اللاجئين في تجمعات كبيرة بالمناطق الحضرية، بغرض إقامة تجمعات انتخابية سياسية. الأمر الذي أعاق حدوث التفاعل الثقافي بين المهاجرين والسنديين، وأدى بدوره إلى اتساع الشرخ العرقي الذي خلقته الأحزاب السياسية، كحركة المهاجرين القومية، عندما نفثت سموم التفوق الثقافي.
- التمييز المتعمد ضد اللغة السندية، حيث أُلغي التدريس بها في المدارس الحكومية.
- توزيع الأراضي بصورة غير عادلة على المستوطنين البنجابيين في السند العليا، وعلى اللاجئين (المهاجرين) في السند السفلى والمدن.

- عدم التقيد بنظام توزيع الحصص في الوظائف وفي التعليم، وكان هذا التمييز لصالح المهاجرين يزيد شعور السنديين بالاغتراب.
- السياسات الصناعية التي طبقتها إسلام آباد، ومنعت بموجبها إقامة صناعات في ضواحي كراتشي وحيدر آباد، ومن ثم اعتُبرت في جوهرها سياسات مضادة للسنديين.
- عجز الحكومة الفيدرالية عن منع تدفق ملايين المهاجرين غير الشرعيين إلى السند، وهذا ما جعل السنديين الأصليين يشعرون بأنهم سيلقون مصير "الهنود الحمر".

وأعلن نواز شريف عن برنامج لإعمار السند (تاماري سند)، يتضمن تخصيص 10 مليارات روبية لتنفيذ برنامج تنمية خاص في السند، بهدف توفير الخدمات الأساسية للشعب، و 550 مليون روبية لبناء سد آخر في سكور، وتخصيص مبلغ 20 مليون روبية لبلدية سكور، وبناء جسر معلق بتكلفة 20 مليون روبية عند التقاطع مع سكة حديد "نيو بند"، وتخصيص 5 ملايين روبية للجنة بلدية روهري، وتمديد خط غاز سوي Sui إلى منطقة "نيو بند"[45].

برنامج القوميين السنديين

يقدم تنظيم جيي سند ماهاز بزعامة غلام مرتضى سيد برنامج عمل، يضمن استمرار النفوذ السندي. وهذا التنظيم هو واحد من أقدم تيارات الفكر السياسي التي تفرعت عن الجامعة الإسلامية، رغم أنه يجاهر بفكرة القومية السندية. والتيار الآخر الذي يحمل لواء الوعي السندي هو تنظيم "باليجو" المنشق عن حزب عوامي الوطني، وكان يعرف سابقاً بـ "حركة عوامي السندية". ويعمل تنظيم باليجو – وسط هذا الجو المشحون بالعداوات والضغائن – من منطلق توجهاته اليسارية المتشددة، ويتعامل مع الأزمة العرقية من منظور الوعي القومي، ويؤمن إيماناً راسخاً بضرورة الكفاح المشترك، ضد كل من القوميات والطبقات المهيمنة في وقت واحد. وإن كان "سيد" يرى أن الصراع الطبقي لا يتلاءم مع الأوضاع الحالية، ومن ثم فإن حزبه يناضل في سبيل استقلال السند "سند هودش". ومع اختلال التوازن الإقليمي بين السند وبقية

الأقـاليم، ازدادت حـدة المشـاعـر المحليـة، ثم تُرجـمت على شكل دعم للمنظمـات السياسية التي تتبنى هذه القضية. وانعقد مؤتمر السند في 20 أيار/ مايو 1988، وأسفر عن تشكيل التحالف القومي السندي، بهدف متابعة الكفاح السلمي لاستعادة الحقوق السياسية والاقتصادية لأهل السند.

وكان غلام مرتضى سيد قد أسس الحزب التقدمي السندي عام 1947، الذي أرسى الأسس الأولى للقومية السندية. ومنذ البدايات، عارض هذا الحزب نظرية "الدولة ذات الأمتين"، وكان يسعى أساساً لتحقيق مزيد من الاستقلال الذاتي لمقاطعة السند. وفي السنوات اللاحقة عمل سيد على دمج التنظيمات القومية السندية مثل جماعة عوامي السند، ورابطة عوامي جناح السند، وحزب الدستور، وحزب الحرية السندي، وشكل من هذه التنظيمات حزب ماهاز عوامي سند الذي كان نواة لتأسيس حزب جيي سند ماهاز.

إن النشأة الفعلية للحركة القومية السندية تعود إلى فترة طرح مخطط تحقيق الوحدة الكاملة، الذي جعل السنديين يشعرون بأن الهوية الخاصة لمقاطعتهم سوف تندثر بسبب هذه العملية. وهذا المخطط حفز القوميين السنديين للتعاون مع المجموعات الأخرى في محافظة الحدود الشمالية الغربية وبلوشستان، لمعارضة ما كانوا يعتبرونه هيمنة بنجابية مطلقة. وبغض النظر عن هذا المخطط، فإن تشجيع الحكومة المستمر لهجرة رجال الأعمال والعمال بأعداد كبيرة، من البنجاب ومحافظة الحدود الشمالية الغربية إلى السند طوال عقدين من الزمن، كان أحد العوامل الكبرى التي أثارت مشاعر السنديين. ففي ريف السند بدأت الأنماط الديمجرافية (التوزيع السكاني) تتغير عندما بدأت الحكومة بمنح الأراضي لضباط الجيش والمسؤولين المدنيين المنحدرين من البنجاب. ونفس هذا الإجحاف عانت منه المناطق الحضرية، حيث كان المهاجرون في وضع المهيمن. وجاء نظام توزيع حصص الوظائف في المؤسسات التعليمية والدوائر الحكوم ليزيد من حدة العداء بين الأحزاب المتصارعة.

إن شعار "نموت دون تسليم السند" الذي أطلقه "هوشهو" في نضاله لتحرير بلا من المستعمر البريطاني، لا يزال إلى اليوم يثير غريزة الحفاظ على الذات بين السنديين

وكان الهدف الأساسي لحركة جيي سند هو الحفاظ على الثقافة السندية، وتمتين الروابط الاجتماعية بين الأجيال الجديدة من السنديين. كما كان لهذه الحركة دور مهم في تشكيل الوعي العرقي ـ القومي السندي، في أوساط المثقفين من الطبقة الوسطى.

ويقول سيد إن باكستان أصبحت معقلاً لإمبريالية البنجابيين والمهاجرين، حيث لا يمكن للسنديين أن يحلموا بالحصول على نصيبهم العادل، لأنهم غير ممثلين في الجيش والإدارة الحكومية. ويعتقد سيد أن الإسلام بالنسبة إلى تلك الإمبريالية هو مجرد أيديولوجيا لاكتساب الشرعية، وغطاء لتبرير هيمنتها على القوميات الأخرى. ويرى أن السند أمة مستقلة، لها لغتها وثقافتها وعاداتها ووطنها، حتى من قبل دخول العرب إليها.

وكان البرنامج الأساسي لحركة جيي سند (عام 1967) يطالب بتحقيق الحد الأقصى من الاستقلال الذاتي للمقاطعة، والاعتراف باللغة السندية كلغة قومية، وأن يكون لأبناء السند ربع القوات المسلحة والوظائف المدنية، وإعادة الأراضي السندية الزراعية للسنديين. وبدأت الحركة تعمل ببطء لتحقيق شعار استقلال السند (سند هودش). ولكن القاعدة الشعبية لحركة جيي سند بقيت محصورة في اتحاد طلاب جيي السند، واتحاد عموم السنديين، اللذين ضمَّا المعلمين والمحامين والأطباء وأصحاب المهن الأخرى.

وفي سياق أحداث التوتر العرقي خلال الثمانينيات، برز بند آخر على رأس جدول أعمال القوميين، وهو إحباط أية محاولة لتقسيم المقاطعة، أو أية محاولة لإعادة توطين الباكستانيين المتنقلين. وقالت صحيفة "جاجو" السندية في مقال افتتاحي، إن البهرة كانوا "وسيلة لتقسيم باكستان"، وأن الدكتور سليم حيدر وحركة المهاجرين القومية انهمكا في اقتطاع جناح بور – أو ما يسمى مهاجرستان – من مقاطعة السند كدليل على وطنيتهما. وقالت صيحفة عوامي عواز "إذا تحدثت أية جهة حكومية عن إحضار البهرة، بما في ذلك البرلمان وقيادة الأركان، فسيكون لنا – نحن السنديين – المبرر الكافي لاعتبار هذا الأمر عملاً عدائياً ضد السند. وحينئذ سيكونون شركاء في مؤامرة لتقسيم السند. ونحن نقول إن وجود البهرة سيمزق باكستان، لأن السنديين سيصبحون أقلية،

ولن يكون أمامهم أي خيار سوى الثورة والانفصال عن باكستان. وبعد وصول البهرة، لن يصبح المنادون بإقامة مهاجرستان في حاجة إلى أي مساعدة من نواز شريف »[46].

وكان نظام الحصص الذي بدأ في الخمسينيات، يرتكز على التوزيع الإقليمي أكثر من ارتكازه على التوزيع العرقي، إذ كان يمنح 10 ٪ للمستحقين (ذوي الجدارة)، و 50 ٪ للنبجاب، و 11.5 ٪ لمحافظة الحدود الغربية الشمالية، و 3.5 ٪ لبلوشستان و 7.6 ٪ للمناطق الحضرية في السند، و 11.4 ٪ لريف السند. ويقول القوميون إن السنديين لم يتمكنوا من أخذ حصتهم المستحقة، بسبب سهولة إصدار شهادات الإقامة المزورة، وهي الوسيلة التي اتبعها كل من المهاجرين (الناطقين بالأوردو) والبنجابيين، ونجحوا بواسطتها في الحصول على حصة خاصة بهم في الخدمات، أكبر مما يستحقونه إذا ما قيس عددهم نسبة لإجمالي عدد السكان.

ومع بداية الثورة الخضراء أخذت الرأسمالية ترسي قواعدها في ريف السند، وبدأت المزارع المتوسطة تتسع، وبدأ إبعاد المزارعين عن وسائل الإنتاج، بما في ذلك طرد المستأجرين من الأراضي بأعداد كبيرة، وأسفر هذا عن توسع البورجوازية الصغيرة، والطبقة الوسطى المثقفة، وازداد عدد الفقراء في مناطق السند الداخلية، الحضرية منها والريفية. والسنديون في باكستان هم أكثر الفئات إدراكاً بأن النزعة القومية الإسلامية – التي جمعت خليطاً غير متجانس، من عناصر تنتمي إلى قوميات مختلفة – فقدت دورها كأيديولوجيا تعمل على توحيد هذه العناصر، بعدما تحقق الهدف من التقسيم[47].

إن شعار السند المستقلة " سند هودش " ، طرحه أبو القومية السندية – غلام مرتضى سيد – منذ قيام دولة باكستان نفسها. ولكن النفعية السياسية هيمنت على أسلوب الحكومة في الرد على أقوال سيد. وما يثير الفضول والاستغراب، أن الحكومة لم تعتقل سيد في الماضي لمطالبته باستقلال السند في خطاباته العامة[48]. وكلما كانت الأوضاع السياسية تتطلب اعتقاله، كانت توجَّه له تهم مثل تلويث علم باكستان أو إحراقه. وفي عام 1989، حين كان رهن الإقامة الجبرية في منزله بكراتشي، قال لمراسل صحيفة " الفجر " الباكستانية إن شعار " سند هودش " مقصود به " دولة مستقلة ذات سيادة "

تكون "عضواً في الأمم المتحدة"[49]. وفي شباط/ فبراير 1988، احتفل بعيد ميلاده الثامن والثمانين في مسقط رأسه - بلدة سان بمنطقة دادو - واستغل هذه المناسبة لكي يرسم معالم الخيارات الثلاثة المتاحة لمستقبل السند.

كان الخيار الأول هو قيام كونفيدرالية تشمل شبه القارة الهندية كلها، وإذا لم ينجح هذا الخيار فليكن الخيار الثاني قيام كونفيدرالية من خمس قوميات - البنجابيين والسنديين والباشتون والبلوش والسيرايكيين، وهي القوميات التي تتشكل منها باكستان حالياً - تكون الحكومة المركزية فيها ممثلة تمثيلاً متساوياً للقوميات الخمس، وتنحصر مسؤوليتها في شؤون الدفاع والمال والسياسة الخارجية. أما الخيار الثالث فهو الاستقلال الكامل للسند مع عضوية الأمم المتحدة. ومر هذا الخطاب الذي ألقاه في بلدة سان "من دون عقاب"، على الرغم من صداه المدوي في الصحف الباكستانية، لأن حكومة جام صادق الجديدة - في سعيها لاكتساب الشرعية - أرادت أن تضم تحت جناحها جميع القوى المناوئة لبوتو، فأسندت بعض الوظائف الحكومية للقوميين السنديين، من المعادين لحزب الشعب الباكستاني. وشارك في الحكومة الانتقالية حميد كوهرو - وهو أحد المقربين من سيد - فمنح سيد تأييده ومباركته للتحالف الحكومي الجديد بقيادة جام صادق.

ولكن بعد مرور سنة على التحالف، مرت حركة القوميين السنديين بتغيرات راديكالية في سياستها، واستراتيجيتها، وتشكيل قيادتها، وقاعدة التأييد الشعبي التي تعتمد عليها، وأصبحت هذه التغيرات ظاهرة للعيان. وأصبح القوميون السنديون أكبر المستفيدين من تعقب الحكومة لحزب الشعب الباكستاني. ونشأ الاستياء في المناطق الداخلية من السند نتيجة الافتقار للسلطة السياسية، والانطباع الشعبي السائد حول رئيس المقاطعة، الذي يدير شؤون السند بتوجيه مباشر من جام صادق وعرفان الله مروات. وفي مجتمع يسوده العنف، أصبحت عصابات اللصوص - بالنسبة للسنديين العاديين في المناطق الريفية - تمثل رمزاً لمقاومة الظلم الذي لحق بالسنديين في مجالي التعليم والتوظيف. وشكل الخوف من الذوبان الثقافي أرضية خصبة للزعماء ذوي الحلول الراديكالية، لتجنب مصير "الهنود الحمر" الذي ينتظره السنديون في موطنهم.

ولم يعد بالإمكان إخماد نار الجحيم العرقي التي أضرمها قانون الأحكام العرفية في الثمانينيات، بل أدت إلى ترسيخ الشعور العرقي، الأمر الذي ترك آثاره حتى على قيادة الحركة القومية ذاتها.

أسفرت حادثة بوكا قيلا في حيدر آباد - التي أطاحت بحكومة بي نظير عام 1990 - عن ظهور قيادة جديدة شابة داخل حركة القوميين السنديين. فقد برز اسم الدكتور قادر مجسي كزعيم قومي ذو شخصية قيادية (كاريزمية) يدين بالولاء إلى سيد، وانطلق مجسي ليصبح بطلاً قومياً للسنديين ومحط إعجابهم، بعد الدور الذي قام به في حادثة بوكا قيلا. وعندما زُج به إلى السجن قامت جماعته الانفصالية - حزب جيي سند ترقي باساند - باستغلال هذا الحدث لحشد التأييد الشعبي لها في أوساط السنديين الأصليين. ومن أسباب نجاح مجسي في الحلول محل سيد، كأفضل وأقوى زعيم يقود الجماهير السندية، ما يتمتع به من شخصية كاريزمية آسرة، ولكن السبب الرئيسي هو التغيرات السريعة في الأوضاع الجديدة.

خضعت الحركة القومية السندية، طيلة أربعة عقود، لسيطرة العناصر الإقطاعية وبعض مثقفي الطبقة المتوسطة. وهذه التركيبة الإقطاعية - المهيمنة على حركة الكفاح القومي - أعاقت دمج طموحات الفقراء مع طموحات الطبقة الإقطاعية المسيطرة. وبحلول الثمانينيات نشأت طبقة متوسطة، وتعمق شعورها بالحرمان، مثل الشعور السائد في الطبقات الفقيرة، الأمر الذي أحدث بدوره تغييراً في نوعية القاعدة الشعبية المؤيدة للحركة القومية. وبدأت الحركة القومية باختراق القيادة الإقطاعية منذ تشرين الثاني/ نوفمبر 1991، وساعدها في ذلك استمرار الحكومة في اضطهاد السنديين. وقام مجسي وزعماء آخرون مثل بشير قرشي ودودو مهري بتنحية سيد، الطاعن في السن، من قيادة الحركة. وكانت استراتيجية مجسي انعكاساً للتغيرات الحاصلة في القاعدة المؤيدة للحركة، فبدأ حزب جيي سند ترقي باساند بإجراء اتصالات مكثفة مع فئات اجتماعية أخرى من غير الإقطاعيين. وعمل قياديو الحزب أمثال دودو مهري على نشر التأثير الذي يتمتع به مجسي بين السنديين العاديين، وفي غضون سنة أصبح هذا الحزب تنظيماً قومياً رئيسياً له شأنه. ورغم أن دعوته إلى الإضراب في تشرين الثاني/ نوفمبر

1990، وشباط/ فبراير 1991، لم تلق استجابة مرضية، فإن الاضطرابات التي أحدثها الحزب في شاكا جام في تشرين الأول/ أكتوبر 1991، فاجأت خصوم الحزب في إسلام آباد. وأدركو أن مجسي وحزبه قد وصلوا إلى ذروة القيادة السياسية للسند، ويجب أن يحسب حسابهم.

وأظهر نجاح حزب جيي سند ترقي باساند - في اضطرابات شاكا جام - أن أول معارضة حقيقية ضد "سيد" داخل الحزب قد برزت إلى حيز الوجود. كما أن برنامج العمل اليساري الذي كان ينادي به حزب جيي سند ماهاز، ويدعو إلى تطبيقه من خلال القيادة الإقطاعية، أصبح عرضة للتغيير، وحلت محله استراتيجية ترتكز على هدف أساسي، وهو القضاء على المصادر التي تهدد لغة السنديين وثقافتهم ونمط حياتهم.

لقد مزقت العداوات الطبقية مجتمع السند، لدرجة أن "سيد" رفض أن يحتك بالجماهير ويعبئها لتأسيس دولة السند المستقلة. فقد ظل إقطاعياً يمتلك مساحات شاسعة من الأراضي، في حين ظلت الحركة القومية - رغم شعور الحرمان المنتشر بين الجماهير - معزولة ومحصورة في أوساط النخبتين الإقطاعية والمثقفة. وكان "سيد" يهادن دائماً أجهزة الأمن و السياسيين الآخرين، مما جعل الحركة عرضة لمخاطر الضغط الخارجي من حين لآخر. وبما أن الحركة ظلت "مقزّمة"، فقد ازدادت شكوك المراقبين السياسيين بأن حملة سيد السياسية تتم بتحريض ورعاية من السلطة نفسها. وأصبح واضحاً أن المعركة العرقية والحركة القومية السندية تسيران في اتجاهين مختلفين، ومع ذلك ظل "سيد" هو زعيم الحركة وأبوها الروحي.

إن المسيرة التي دامت 280 يوماً من سكور إلى كراتشي، والتي نظمها حزب تحريك عوامي بزعامة رسول بوكس باليجو، لاقت استجابة هائلة في مناطق السند الداخلية، لدرجة أنها كانت أشبه بمعركة لاكتساب القوة بين المتنافسين، ضمن مجمل الحركات القومية التي تطرح برامج عمل مشتركة. وربما كانت هذه المسيرة هي التي جعلت "سيد" يسارع بإجراء تغيير مفاجئ في مساره، ويذهب إلى كراتشي ليقدم طلباً بقيام السند المستقلة، رغم تأييده جام صادق. علماً أن كراتشي كانت - تقليدياً - تلعب دور الطرف النقيض للنخبة الحاكمة في إسلام أباد. والجماعة الوحيدة التي لم تشارك في

المسيرة هي جماعة سيد، فقد كان عليه إما أن يتخلى عن تحالفه مع جام صادق علي، أو أنه يخاطر بزعامته ويفقدها. ومنذ ذلك الحين ظل سيد مجرد زعيم اسمي لحركة القوميين، بينما ذهبت القيادة الفعلية إلى القادة من الجيل الأصغر سناً.

تصورات عن مستقبل الحركة القومية السندية

بعد وفاة غلام مرتضى سيد، أبو الحركة القومية السندية، كان لابد من إجراء تغييرات جوهرية في سياسة ريف السند، إما بالسعي لإيصال الكفاح القومي إلى نتائجه المنتظرة كما تصورها سيد، أو أن يصبح الساسة السنديون أطرافاً فاعلة في رسم السياسة على مستوى مقاطعات البلاد كلها. وكان موت سيد النقطة الفاصلة بين مرحلة تهميش القوميين السنديين من قبل المؤسسة الحاكمة، وبين المرحلة الحاضرة التي فقد فيها القوميون السنديون الحافز لشن هجوم سياسي آخر.

ظل سيد منبعاً للقومية السندية طوال ما يزيد على أربعة عقود. وكان شخصية مبهمة ومثيرة للجدل في الأوساط السياسية الباكستانية. ورغم معارضته لنظرية "الدولة ذات الأمتين" - التي تعتبر حجر الأساس لدولة باكستان - كان يسمح في الوقت ذاته للقوميين السنديين بالمشاركة في الانتخابات المحلية. وقد كان الهدف النهائي لسيد في كفاحه السياسي إقامة "سند هودش" (أو السند المستقلة)، ولكن إطار هذا المفهوم ومحتواه خضعا لتغيرات كبيرة في مراحل زمنية مختلفة. فقد أسس "سيد" في الستينيات حزب جيي سند مهاز بهدف إقامة دولة السند، ثم قرر أن يكون العيد الوطني للسند مرتبطاً برجاء ضاهر الهندوسي. وقبل وفاته ببضعة أسابيع في كراتشي، أنكر سيد أن يكون حزب جيي سند مهاز قد قدّس رجاء ضاهر. وبنفس الطريقة تأرجحت طروحاته حول مضمون شعار استقلال السند "سند هودش" بين الاستقلال الكامل، وبين الحكم الذاتي على مستوى المقاطعة.

وقد تكون التغيرات في مواقف سيد خاضعة لاعتبارات سياسية، ولكن هذه التناقضات أحدثت ارتباكاً في أوساط القاعدة الشعبية المؤيدة له، ولم تستطع هذه القاعدة فهم الهدف النهائي لحزب جيي سند ماهاز. والحقيقة التي لا جدال فيها، أن

وفاة سيد كانت ضربة قاصمة لمسيرة كفاح القوميين السنديين، لأن هـذا الإقطاعـي - الذي ينتـمي إلى بلدة سـان في منطقـة دادو - كان يمثل رمزاً لاستـقلال السند "سند هودش". والحقيقة الأخرى أنه لا يوجد جيل ثان من القادة بين القوميين، يستطيع أن يحمل الشعلة من بعده.

وخلال سنواته الأخيرة، أصبح سيد مجرد زعيم رمزي للحركة القومية السندية. ومع أنه لم يكن يصنف كقائد يتمتع بتأييد جماهيري، فقد ظل في ذروة الهرم السياسي الباكستاني. ورغم أن المؤسسة الحاكمة كانت تنعته بعدم الوطنية، فإن الحكام العسكريين الطغاة - أمثال ضياء الحق - كانوا يبحثون عنه كلما أفلت زمام الوضع السياسي في السند من أيديهم. وكان "سيد" هو المنظّر الأساسي للقومية السندية، ولكنه أخفق تماماً في وضع استراتيجية أيديولوجية وسياسية متكاملة للحركة الجماهيرية.

لقد واجه سيـد صعوبات شديدة في ترجمـة آلام السنديـين إلى قضـايـا سياسية، وقد يعود ذلك - جزئياً - إلى الأوضاع الاجتماعية في السند. فالسند مقاطعة ذات تركيبة اجتماعية متعددة الطبقات، والإقطاعيون يسيطرون على جميع جوانب الحياة السياسية في المناطق الريفية. وباستثناء الطبقة المتوسطة المثقفة الصغيرة الحجم، التي تقطن في المناطق الحضرية، فإن الفلاحين الأفغان يشكلون أكبر طبقة في المجتمع السندي. ومن المفارقات أن سيد - الذي ينتمي إلى طبقة الإقطاعيين - حمل على عاتقه قضية الفلاحين، ولكن سيد فشل في تشكيل منظمة سياسية قوية من طبقة الفلاحين، لأن الإقطاعيين السنديين تحالفوا مع المؤسسة الحاكمة التي يسيطر عليها البنجابيون في إسلام آباد.

كانت طروحات سيد تخلو من أي مطالب اقتصادية أو اجتماعية، واعتمد فقط على إثارة الحس القومي السندي، وإظهار التهديدات المحيقة بثقافتهم بفعل الأيديولوجيا التي تقوم عليها دولة باكستان. ومع مرور الزمن ظهر قادة سنديون آخرون، مثل رسول بوكس باليجو، وعبدالحميد جاتوي، وحميد كوهرو، وزعيم هلا وبجارا، وزعماء

آخرون من الطلاب الراديكاليين أمثال قادر مجسي، ودودو مهري. ومع أن برامجهم كانت محدودة، إلا أنهم لم يندمجوا مع مفهوم استقلال السند "سند هودش" الذي كان ينادي به سيد.

تغيرت فلسفة سيد السياسية كثيراً خلال المراحل المختلفة، فبعد أن شارك في حركة "الخلافة"، انضم لاحقاً إلى حزب المؤتمر، ونادى من خلاله بانفصال السند. ثم ترك المجلس النيابي وانخرط في الاضطرابات الطائفية أواخر الثلاثينيات، وبدأ ينادي بقيام دولة باكستان. وبعد التقسيم بدأ ينافس محمد علي جناح بكل قوته، ولكنه فشل في وضع جدول أعمال القوميين السنديين في دائرة الضوء السياسية للدولة الناشئة. ثم أصبح في الخمسينيات والستينيات من المعارضين لمخطط تحقيق الوحدة الكاملة، بالاشتراك مع الأحزاب اليسارية، مثل حزب عوامي الوطني في محافظة الحدود الشمالية الغربية، وجماعة مرّي السياسية في بلوشستان. وخبا بريق سيد في الستينيات والسبعينيات، مع صعود نجم ذو الفقار علي بوتو، الذي نجح في جمع الخط الاشتراكي الإسلامي مع الخط القومي السندي، ونظم القاعدة الانتخابية للقوميين السنديين. وبعد إعدام بوتو وظهور حركة المهاجرين القومية في أوائل الثمانينيات، عادت المطالبة بدولة السند المستقلة للظهور مرة أخرى. ولكن الركيزة الأيديولوجية لهذه المطالبة تم تدعيمها هذه المرة بالعامل العرقي. ولم تكن حركة سند هودش بأفضل حالاً من حركة المهاجرين القومية، فقد كانت في نظر المؤسسة الحاكمة - التي تحرض كل جماعة ضد الأخرى - مجرد كبش فداء تضحي به عند اللزوم. مثلما حدث أوائل الثمانينات، حين دعمت المؤسسة الحاكمة حركة المهاجرين القومية لضرب حزب الشعب الباكستاني وحركة القوميين السنديين، اللذين كانا شريكين في الحملة المسماة حركة استعادة الديمقراطية. وجاء قانون الأحكام العرفية عام 1983- على يد ضياء الحق - ليزيد من حدة التمزق داخل حركة استعادة الديمقراطية في السند، وذلك من خلال تقديم سيد للمحاكمة. وبهذه الطريقة أحدث ضياء الحق ذلك الشرخ العرقي وحرص على استمراره، عبر إبقاء حركة المهاجرين القومية وحركة عوامي القومية السندية على طرفي نقيض.

والحياة السياسية في السند اليوم أكثر تعقيداً مما كانت عليه في السابق. ولا تزال الفجوة واسعة بين السنديين والمهاجرين من جهة، وبين السنديين والبنجابيين من جهة

أخرى. ولكن بخلاف ما كان عليه في العقود السابقة، ينصب التركيز اليوم على المشاكل الداخلية ضمن العرق الواحد؛ فقد أصبح المهاجرون ممزقين، ويقتتلون فيما بينهم، والسنديون أيضاً يعانون من الانقسامات العميقة المستمرة. وتسود كل الفئات في مقاطعة السند مشاعر العداء لإسلام آباد. ولكن نتيجة لانعزالهم وللنزاعات فيما بينهم، لم يتمكنوا من تحدي الحكومة الفيدرالية التي يهيمن عليها البنجابيون. ففي كراتشي، على سبيل المثال، تدهور وضع النظام والقانون نتيجة الصراع الداخلي في حركة المهاجرين القومية، حيث يقاتل فصيل ألطاف ضد فصيل "حقيقي" الذي أنشأته المؤسسة الحاكمة. ويبلغ تعداد سكان كراتشي 10 ملايين نسمة، نصفهم من الفئات العرقية الأخرى كالسنديين والبلوش والبنجاليين والبتان. ولكن هذه الجماعات ظلت بمنأى عن دوامة الصراع الداخلي الدائر بين المهاجرين أنفسهم. وبصورة مشابهة، احتفظت الحركة القومية السندية بمستويات ضخمة من التأييد في المناطق الريفية، وإن عجزت عن ممارسة أنشطتها المناهضة للمؤسسة الحاكمة، بسبب الانقسامات المريرة بين القوميين أنفسهم. فهناك الجناح الرئيسي، أي حركة جيي سند بزعامة سيد، وأطراف أخرى فاعلة في الساحة السياسية مثل رسول بوكس باليجو وحميد كوهرو. وهناك تيار آخر للقادة الشباب أمثال قادر مجسي، ودودو مهري، وقرشي، الذين جاؤوا من جموع الطلاب، ويزعمون أحقيتهم في قيادة الحركة.

ورغم عداوة كل من المجموعتين العرقيتين للمؤسسة الحاكمة، فقد فشلا - بسبب التشرذم - في جعل المؤسسة الحاكمة محوراً مشتركاً للصراع، مما أضعف السياسة العرقية في السند. والعامل الثاني المسؤول عن إضعاف الحركة القومية السندية، هو فشل التنظيمات السندية في "تسييس" المظالم التي يواجهها السنديون الأصليون. أما عندما كانت الحركة تحت زعامة سيد، فإن قوتها نبعت من مقدرته النسبية على ترجمة مظالم السنديين الاقتصادية والتعليمية إلى قضايا سياسية. والعامل الثالث الذي أخمد الحركة القومية السندية هو عودة بي نظير بوتو إلى السلطة، لأن قاعدة دعمها تختلط بقاعدة دعم القوميين السنديين. ووفقاً للمعادلة الصفرية - حيث يتوقف ربح طرف على خسارة الطرف الآخر - فإنه كلما وصل قائد سندي ذو شعبية كبيرة إلى سدة الحكم في إسلام آباد، يذهب الكفاح القومي طي النسيان.

لقد زعزعت التناقضات الداخلية مطالب الحركة القومية السندية، وأسهمت في ذلك المؤسسة الحاكمة أيضاً. وفي الفترة 1990 ـ 1992، أي بين خلع بي نظير بوتو من السلطة وعودتها إليها، شهد الوضع السياسي في السند بعض الأزمات. ففي المناطق الحضرية اعتُبرت حركة المهاجرين القومية تهديداً مباشراً لكل من بي نظير والمؤسسة الحاكمة. وفي المناطق الداخلية كان يسود التململ والاستياء لخلع رئيسة الوزراء السندية الأصل. أما المعارضة السياسية فسلكت طريق العصابات والخروج على القانون. وعندما نظم الجيش "عملية التطهير"، نسف بصورة غير متعمدة الاستراتيجية الحالية القائمة على الفصل بين الفئتين العرقيتين. ففي المرحلة الأولى لعملية التطهير، ركز الجيش على المناطق الريفية حيث انتشرت عمليات السلب والنهب. وفي الوقت ذاته، قام بغزوات محدودة في المناطق الحضرية، بهدف احتواء حركة المهاجرين القومية، لكي يبدو "عادلاً" في نظر السنديين. ولكن حادثة تاندا باهاوال – في تموز/ يوليو 1992 – أجبرت الجيش على إدخال تغييرات سريعة في مخططاته، وبدأ بالتركيز على المناطق الحضرية بهدف جديد، وهو منع الحركة القومية السندية من البروز. ونجحت استراتيجية الجيش لأن حركة المهاجرين القومية حافظت على ضبط النفس في حادثة تاندا باهاوال، وعندما هوجمت الحركة على أرضها كان القوميون السنديون يراقبون عن بعد محاولات المؤسسة الحاكمة إخافة ألطاف حسين وإخضاعه. وكان ألطاف حسين قد لاذ في السابق بحماية القوميين السنديين. وأدخل الجيش عنصراً آخر في استراتيجيته إزاء المناطق الداخلية في السند، وهو التعاون مع الإقطاعيين، الذين كانوا يدعمون القوميين بصورة غير مباشرة كلما تضررت مصالحهم الاقتصادية. والسبب الثالث هو الانطباع العام بتعرض المهاجرين للظلم، إذ عانوا الكثير من إجحاف السياسة الانتخابية التي اتبعها أنصار بوتو، فيما يتعلق بمسألة اللغة، أو الحصص في المؤسسات التعليمية والوظائف. وبعد أن تمكن حزب الشعب من الفوز في الانتخابات وتشكيل الحكومة، لم تأت سياسته بفوائد تذكر للسنديين الأصليين، فقد ظلت المقاطعة متخلفة، ويحكمها الإقطاعيون، ولا يوجد فيها صناعات، ونسبة التعليم فيها متدنية، وفرص العمل نادرة.

لذلك فإن موت غلام مرتضى سيد فرض إعادة النظر في طروحات مختلف التنظيمات القومية. وينبغي ألا يقتصر الأمر على مجرد مناقشة جدول الأعمال، بل يجب دراسة سبل تنفيذ هذا الجدول. ولابد من التخلي عن التكتيكات القديمة في تحريض السنديين الأصليين عبر إثارة المشاعر العاطفية. وبدلاً من ذلك، يجب على الحركة القومية السندية أن توحد صفوفها على أسس مشتركة، لأن المؤسسة الحاكمة الآن تختلف عن مثيلتها في الماضي، وتملك زمام المبادرة في السند. وكلما تأخرت الموسسة الحاكمة في التوصل إلى حلول سياسية تحقق بعض مطالب المهاجرين، ازدادت صعوبة إنعاش حركة السنديين القومية.

حركة المهاجرين القومية

ظهور حركة المهاجرين القومية

تضم طائفة المهاجرين بإقليم السند ملايين اللاجئين الذين قدموا من كافة أرجاء الهند، عدا إقليمي البنجاب وكشمير. وهم يتحدثون لغات القوجراتي والتاميل والتيليقو والهندية والمالايالام، إضافة إلى الأوردو. وبعد أن كانت هذه الجماعة تحظى بالسيطرة السياسية، انتقلت إلى حالة سيئة من فقدان الطمأنينة وعدم الاستقرار. وكان الحديث عن العرقية أمراً جديداً بالنسبة للمهاجرين الذين يتحدثون اللغة الأوردية. فقد كانوا يتقلدون المراتب العليا في الجماعة الإسلامية، ويشكلون قطاعاً كبيراً من موظفي الحكومة. لكنهم سرعان ما بدأوا يواجهون التحديات من بقية أفراد المجتمع، بعد أن فقدت كراتشي وضعها الخاص عندما تم دمجها تبعاً لمخطط تحقيق الوحدة الكاملة مع باكستان الغربية، وتوقفت سيطرتهم السياسية عندما فُرضت الأحكام العرفية عام 1958، بل وانقلبت إلى الضد عندما تولى الجيش ذو الغالبية البنجابية مقاليد الأمور. كذلك أدى نقل العاصمة إلى إسلام آباد إلى زيادة حدة هذه التوترات، وأسفر تعدد السياسات الاقتصادية لنظام حكم أيوب خان، ومحاباته لرجال الأعمال البنجابيين، عن حالة من عدم التوازن. وخلال عقد الستينيات، أحدث تدفق البنجابيين والبتان خللاً بالتوازن الديمجرافي بين الجماعات العرقية. ورغم أهمية وجود المهاجرين، بسبب إمكانياتهم التعليمية والوظيفية، فإن امتداد التمييز العرقي إلى المناطق الحضرية عرَّض وجودهم للخطر.

وهكذا تناقضت المشكلات الأولى التي واجهها المهاجرون تناقضاً مباشراً مع قيام دولة باكستان. وكتب محمود الحق عثماني في جريدة "المسلم" عن الدوافع وراء الحركة الباكستانية، فقال إن الحركة الباكستانية لم تستمد قوتها من حبها للإسلام كنهج حياة، وإنما من الخوف الذي كانت تستشعره بين مجتمع الأغلبية. والدليل على ذلك أن الوجود المركز للحركة في مناطق الأغلبية الإسلامية، بقدر ما كان في مناطق الأقلية. بل إن قادة الجامعة الإسلامية الأكثر نشاطاً والتزاماً، كانوا ينحدرون أساساً من مناطق الأقلية المسلمة.

إلا أن هذا لا ينفي أن مناطق الأغلبية المسلمة كان لها نصيب في الحركة الباكستانية، لكن معظم النشاط والحماس كان ينبع من مناطق الأقلية التي تعاني من سيطرة الأغلبية. وقد أدى التضامن الإسلامي والتأييد العاطفي غير المسبوق، إلى إعطاء دفعة قوية لقضية قيام دولة باكستان. ولكن الدين وحده لم يقدم العلاج الناجع لمشكلتي التمييز العرقي والهيمنة. وكتب عثماني مستطرداً، "إن الدين واللغة في باكستان قد أصبحا من المكونات الرئيسية لتطوير الوعي القومي. وإذا كانت الصفوة الحاكمة قد تجاهلت الدور الحيوي للتنمية الاقتصادية والرخاء الاجتماعي القائم على المساواة في هذا المجال، فإنها قد أساءت أيضاً إلى المبادئ ذاتها التي كانت تؤكد عليها من قبل، الأمر الذي أدى إلى تقويض الإطار الوطني بدلاً من توطيد أركانه".

اتسعت الهوة العرقية اتساعاً هائلاً خلال الثمانينيات، في وقت كان المجتمع الباكستاني قد بدأ يستوعب ثقافة الكلاشنكوف (وهي عبارة تشير إلى بروز الاتجاه الملحوظ نحو استخدام السلاح لتسوية النزاعات السياسية). وكان أول رد فعل لهذا الانقسام المتنامي هو موجة ثانية من الهجرة داخل إقليم السند، حيث بدأ المهاجرون - الذين استقروا كأقلية في المناطق الريفية - بالنزوح إلى المدن خشية التعرض للأعمال الانتقامية. كما ظهرت هجرة معاكسة عندما بدأت جماعات السنديين بترك أماكن استيطانها في المدن، وهاجرت إلى الأرياف. وعندما اكتمل الانقسام العرقي وتعمقت جذور ثقافة العنف في المجتمع السندي، حدث انفجار مخيف في الساحة السياسية. وأصبحت مقاطعة السند - على مدار أكثر من عشرين عاماً - كياناً قابلاً للانفجار، وراح ضحية ذلك عدد كبير من الأبرياء من جراء تزايد أعمال العنف ووحشيتها. وليس أدل على مدى تفجر المشاعر العرقية من أن حظر التجول فُرض على كراتشي - عاصمة الإقليم - خلال الأعوام 1983 و 1986 و 1989 و1990 و 1992 و 1994، لكن هذا لم يحل دون وقوع حوالي 50 حادثاً من حوادث العنف العرقي الكبيرة.

ومع تغلغل ثقافة العنف إلى داخل الكيان السياسي للمجتمع السندي، بات السلاح يهيمن على كافة نواحي الحياة في الإقليم. ففي المناطق الحضرية كانت القوات الخاصة لحركة المهاجرين القومية خليطاً من العقائديين والعناصر المعادية للمجتمع، الذين كانوا

يُستخدمون بالتبادل من قبل زعامة الحزب، وكان عليها حمايتهم لقاء ما يقومون به من أعمال إجرامية. وتورطت الأحزاب السياسية مع المختطفين وقطاع الطرق، حتى أصبح إقليم السند أكبر سوق سرية لتجارة السلاح في العالم. وكانت درجة التوتر العرقي في الإقليم تحدد سعر البندقية طراز كلاشينكوف AK-47، التي تعتبر رمز المكانة والسلامة للمهاجمين والمدافعين على حد سواء. وظهرت صناعة محلية للأسلحة في الإقليم الحدودي المجاور، وازدهرت كثيراً عندما كانت تمد المجاهدين الأفغان الذين كانوا يحاربون الحكومة الشيوعية في كابول، كما كانت تلبي حاجة السوق المحلية للسلاح. وأصبح منتجو الأسلحة يقومون بتسليم جميع أنواع الأسلحة والذخائر في أي جزء من أجزاء باكستان، بكفاءة ومصداقية أكثر من الهيئات الحكومية، وبأسعار أقل من مثيلاتها الأصلية وإن تميزت بنفس القدرات الفتاكة.

وكان طبيعياً أن تمتد العلاقة بين منتجي الأسلحة ومهربيها لتشمل تجار المخدرات، وخلال فترة عشر سنوات وصل إدمان المخدرات إلى أرقام قياسية، إذ وصل عدد المدمنين إلى ما يقرب من مليونين. ومع شيوع الفوضى، ازداد الأمر سوءاً في إقليم السند بسبب المؤامرات السياسية، فبدلاً من السيطرة على الموقف من خلال المعالجة المجردة النزيهة، أخضع المجتمع السندي لأسوأ أنواع الحكم المتحيز، في عهد رئيس الوزراء الأسبق جام صادق علي. وقد كانت مهمته الوحيدة القضاء على حزب بي نظير بوتو، أي حزب الشعب الباكستاني، في موطنه الأصلي. إلا أنه – أثناء أدائه لمهمته – دمر جميع مؤسسات الدولة، وهو الثمن الذي يدفعه أهل السند حتى يومنا هذا. وعندما اكتمل الشقاق بين المهاجرين وأهل السند، كان حتمياً أن يتحول ذلك التوتر الكامن إلى صراعات عرقية مدمرة.

جذور حركة المهاجرين القومية

تعود جذور حركة المهاجرين إلى الحركات السياسية الطلابية. فقد كان ألطاف حسين، وعظيم طارق، وعمران فاروق، زعماء طلاب نشطين أواخر السبعينيات، وكانوا قد شكلوا منظمة الطلاب المسلمين لعموم باكستان، لمناهضة التنظيمات الطلابية

الخاضعة لسيطرة الأحزاب الأصولية. ويذكر أن ألطاف كان طالباً عادياً في كلية الصيدلة بجامعة كراتشي، وقد شارك مشاركة نشطة في حركة عوامي القومية الباكستانية PNA عام 1977. وكما تقول الأسطورة التي تحيط بزعيم عزيز آباد، كان الغضب القومي نقطة التحول في حياة القائد الكاريزمي، الذي أصيب بخيبة أمل جراء السياسة التقليدية لحركة المهاجرين. ويزعم ألطاف في مقابلة أجريت معه عام 1987 "أن عشرات الناس لقوا مصرعهم على يد الجيش في كراتشي، دون أن يصدر أي رد فعل من الحكومة، لكن بمجرد حدوث مجابهة في لاهور، تم فرض الأحكام العرفية. لقد اعتبرت الدماء البنجابية أزكى من دماء المهاجرين". ورغم صعود نجم ألطاف حسين إلى مسرح السياسة في السند صعوداً مطرداً، إلا أنه خلق لنفسه عدداً كبيراً من الأعداء. إذ اعتبره رجال الدين ليبرالياً، واعتبره السنديون عميلاً للجيش، كما اعتبره الساسة البنجابيون محدث نعمة ورجلاً انتهازياً، والآن يزعم الجيش أنه كان عميلاً للهند[50].

كانت القلاقل السياسية في السند تبدأ دائماً من حرم الجامعات، ويمكن الحصول على تقييم سريع للوضع السياسي للإقليم بمجرد متابعة السياسة الطلابية. وعلى مدار خمس سنوات (1978-1983) استطاعت منظمة حركة الطلاب المسلمين لعموم باكستان أن تُبعد التنظيمات الطلابية الأصولية - تدريجياً - عن حرم الجامعات، بمناصرة القضايا التي تهم الطلاب المهاجرين، مع استعمال القوة أحياناً أخرى. وعندما تأسست حركة المهاجرين القومية قدمت لها منظمة الطلاب المسلمين لعموم باكستان الكوادر والطاقات، ومنذ ذلك الحين أصبحت هذه الحركة جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية حركة المهاجرين القومية، لزيادة قاعدتها الشعبية عن طريق تأصيل الراديكالية في نفوس الطلاب، إزاء ما يحسون به من تمييز ظالم[51].

لقد لمع نجم ألطاف حسين بسرعة كبيرة، وفي فترة عشر سنوات استطاع أن يكسب الولاء التام لملايين المهاجرين، إذ رأوا في شخصيته نموذجاً حياً للباكستاني الأصيل، الذي يتحلى بالصفات التي كافح آباؤهم من أجلها. وقد قام ألطاف حسين عا م1979 - عندما كان طالباً بكلية الصيدلة في كراتشي - بإنشاء منظمة الطلاب المسلمين لعموم باكستان، بالتعاون مع عظيم طارق وعمران فاروق. ومن هذه المنظمة الطلابية نمت

حركة المهاجرين القومية، وظهرت على الساحة السياسية خلال فترة قصيرة لا تتجاوز سبع سنوات، وإن كان ذلك بمساعدة الرئيس الراحل ضياء الحق. وعموماً يعتبر المهرجان الحاشد الذي شهدته حديقة نشتار عام 1986 نقطة التحول التي بدأت معها سيطرة حركة المهاجرين القومية على الساحة السياسية السندية.

تألق قائد التحريك - وهو الاسم الذي يفضله ألطاف حسين - في قدراته التنظيمية وفطنته السياسية، وأحسن اختيار الموضوعات الأساسية والحساسة ذات التأثير في الناطقين باللغة الأوردية، مثل نظام الحصص في المؤسسات التعليمية والوظائف. ومن هنا ظهرت أيديولوجية حركة المهاجرين القومية، ونجحت في خلق حالة نفسية مفادها أن الهوية المهاجرية في الأرض الموعودة معرضة للتهديد من قبل "القوميات" الأخرى، مثل السندية والبتانية والبنجابية. وكانت نواة الحركة تتركز في الطلاب، وسيطرت هذه العناصر الشابة على المؤسسات التعليمية في المدن، التي انتشرت منها الدعوة بين جميع أفراد المهاجرين، من أجل قيام حركة المهاجرين القومية.

استطاعت منظمة الطلاب المسلمين لعموم باكستان- منذ أيامها الأولى - أن تطرق الموضوعات الأساسية والحساسة بالنسبة لمتحدثي الأوردية، مثل نظام الحصص، والالتحاق بالمراكز التعليمية، والبطالة، والتمييز في الوظائف. وكانت المنظمة قد بدأت كحركة مناهضة لتنظيم جماعة الطلاب الأصوليين، وحتى عام 1983 دخلت في صراعات قوية وعنيفة مع جماعة الطلاب الإسلامية التي كانت تشكل الجناح الطلابي من حزب اليمين للسيطرة على الجامعات في المـــدن. ونجحت منظمة طلاب باكستان - من خلال تعاطف المهاجرين معها - في السيطرة المطلقة على جميع المراكز التعليمية في المدن[52].

قامت حركة المهاجرين القومية على تنظيم سياسي هرمي شديد الانضباط، يعتمد في تماسكه على العنف لردع المنشقين عليه. ولهذا كانت الحركة تفتقر إلى الديمقراطية الداخلية، مما أعطى الفرصة لمفتولي العضلات أن يرتقوا على السلم الهرمي. وتمكنت هذه الحركة - عالية التنظيم - من تكوين حشد لا يمكن اختراقه من الناخبين، وفي انتخابات 1989 و 1990 أصبح بيدها مفتاح تشكيل الحكومة في إسلام آباد. وكان من

عوامل نمو هذه الحركة أيضاً تكميم حرية الصحافة، فصبت جام غضبها - في أكثر من مناسبة - على الصحف والمجلات التي كانت تنتقد حركة المهاجرين القومية[53].

ولأول مرة في تاريخ باكستان السياسي يتمكن أحد الأحزاب من إنشاء تنظيم منضبط بقيادة تنتمي إلى الطبقة المتوسطة الدنيا، ويتقيد الحزب بنظام صارم، ويعمل وفق تسلسل قيادي واضح ونظام هرمي شديد المركزية، ولا يشجع على الانفتاح في المسائل المتعلقة باتخاذ القرارات السياسية، ولا يسمح بالنقد الداخلي. وكما كان لجماعة الطلاب الأصوليين فرق خاصة تسمى فرق الرعد، كان لحركة المهاجرين القومية فرق النمور السود، التي تستخدمها ضد المنشقين عليها[54]. ورغم كل ذلك أصبحت حركة المهاجرين القومية حزباً له قاعدته الجماهيرية العريضة، ومن العجيب وقوعه تحت تأثير رجال الدين الرجعيين. ولمواجهة الأحزاب الأصولية وحزب الشعب الباكستاني، كان على ألطاف حسين أن يجعل سياسة حركة المهاجرين القومية سياسة علمانية نسبياً. وقد لخص زعيم الحركة المبادئ الأساسية لحزبه في بيان مكتوب، قرر فيه أن حركة المهاجرين القومية تريد أن تقيم مجتمعاً يتمتع الناس فيه بحياة طبيعية وبالحقوق الأساسية للإنسان، بغض النظر عن اللون أو اللغة أو الطائفة أو الإقليم أو العقيدة. وكان الدافع إلى اتخاذ هذا الموقف العلماني هو هدف سياسي، يسعى إلى توحيد جميع المهاجرين من الهند تحت مظلة واحدة، من خلال إثارة إحساسهم بعدم الأمان، في دولة يسيطر عليها البنجابيون. ولكن هذا الوضع تعارض تعارضاً مباشراً مع ما كان يتصوره ضياء الحق، ألا وهو أن تظل حركة المهاجرين القومية حزباً يبادل السنديين العداوة، ويبقي إقليم السند في حالة حرب طائفية ضروس. وبدلاً من ذلك ظهرت حركة المهاجرين القومية كتحد عرقي، غيَّر شكل الحياة السياسية في إقليم السند.

آتت هذه الاستراتيجية ثمارها سريعاً، وفي غضون ثلاث سنوات (1983-1986) استطاعت حركة المهاجرين القومية أن تحشد الأصوات تحت لوائها، عن طريق استثمار مشاعر المهاجر العادي وإحساسه بعدم الاستقرار. وأدى ظهور حركة المهاجرين القومية إلى رد فعل عكسي لدى أعداد كبيرة من السنديين، فتحولوا إلى جماعات عرقية فرعية تطالب بإنشاء دولة سندية مستقلة. وبعد نثر بذور الشقاق العرقي، كان ضياء الحق

يتمنى أن يؤدي تزايد شعبية الأحزاب السندية العرقية إلى اختراق القاعدة المؤيدة لخصمه الرئيسي بي نظير بوتو.

في ذلك الحين، أصاب السياسة السندية في المدن تحول مفاجىء، عندما استخدمت حركة المهاجرين القومية القوة في الشوارع، للقضاء على المعارضة السياسية في تلك المناطق. فبدأت السياسة السندية في التحول إلى الجريمة عندما أظهرت حركت المهاجرين القومية ميلاً إلى الأعمال العسكرية. وعندما ازداد الوعي العرقي لدى الفئات الرئيسية التي تعيش في إقليم السند، أصبح العنف هو القوة الموجهة للحاجز النفسي بين مختلف الجماعات العرقية. وكان المهاجرون والسنديون العرقيون قبل ذلك حلفاء استراتيجيين، يتقاسمون العداء ضد المستوطنين القادمين من الشمال - أي البتانيين والبنجابيين - ويطالبون بعودتهم إلى أقاليمهم الأصلية. ومن خلال التحالف بين ألطاف حسين زعيم المهاجرين، وقادر مجسي - الزعيم الكاريزمي للقوميين السنديين - اعتمدا برنامجاً مشتركاً أثناء الحملة ضد هؤلاء المستوطنين. ثم وقع الشقاق بين حركة المهاجر القومية وبين القوميين السنديين، بعد حادثتي سوهراب جوث، وحيدر بكس جاتوي تشوك، اللتين وقعتا في كراتشي عام 1987. وفي عام 1988 انشق قادر مجسي عن الخط الرئيسي لحركة جيي سند ليكوّن حزب (جيي سند ترقي باساند)، واستخدم لهجة معادية لحركة المهاجرين القومية بهدف حشد التأييد بين السنديين العرقيين، بيد أن حركة المهاجرين القوميين، بعد أن استتب لها الأمر في المناطق الحضرية، تفكك التحالف السندي-المهاجري، واتخذ الصراع العرقي بعداً جديداً. فقد ظهر الوعي العرقي في شكل عداوة، وفي الوقت ذاته بدأت باكستان في تشرب ثقافة الكلاشنكوف. ومنذ ذلك الحين زاد العنف من الكراهية العرقية التي أدت بدورها إلى مزيد من العنف حتى أضحت أعمال العربدة العرقية من بديهيات الأمور.

وبعد فترة من الوقت، أصبح الالتحاق بالمؤسسات التعليمية والحصول على فرص العمل هما السببان الرئيسيان لظهور الأحزاب العرقية، مثل منظمة الطلاب المسلمين لعموم باكستان، وحركة المهاجرين القومية، والاتحاد الإسلامي الجمهوري، والتحالف البنجالي الباشتوني. فقد نشأ كل منها لتحقيق مصالح أفراد جماعته. وسرعان ما أصبح

إقليم السند يغلي كالمرجل. ولخصت صيحفة «المسلم» في مقالها الافتتاحي الموقف في كراتشي بقولها "إن كراتشي، بالنسيج العرقي لسكانها، تجني تبعات سنوات طويلة من البعد عن السياسة عندما كانت الأحكام العرفية مفروضة. فالإبعاد عن السياسة، والحرمان من الحقوق المدنية، لا سيما حق التصويت، يؤديان كما يشهد التاريخ إلى إعادة تأكيد الانتماءات العرقية". فقد نشأت منظمة الطلاب المسلمين لعموم باكستان وحركة المهاجرين القومية، لإظهار "ما جنوه من مرارة وإحساس بالخذلان على يد الصفوة الحاكمة. وتمثلت أهم النكسات في تعطيل عملية إعادة تأهيل اللاجئين وإفسادها، والعداوة المحلية وغير المحلية من مختلف مناطق باكستان، ونقل العاصمة إلى إسلام آباد، والفصل التعسفي للموظفين، وانفصال باكستان الشرقية، وأحداث الشغب بسبب الاختلافات اللغوية، ونظام الحصص، وتكرار أعمال الشغب العرقية".

غير أن نظام حكم ضياء الحق يعتبر المسؤول الأول عن ظهور التوجهات القومية لدى المهاجرين. وكانت سنة 1983 نقطة التحول التي اندلعت فيها أعمال الشغب بين السُّنة والشيعة من المهاجرين الناطقين بالأوردية. وإلى جانب المشكلة الطائفية، جاء تدفق اللاجئين الأفغان ليزيل من توتر الوضع المتردي أصلاً في كراتشي. وساعد على ذلك سهولة الحصول على الأسلحة وتجارة المخدرات المربحة، فوصلت أعمال العنف إلى مستويات جديدة في المدن.

ويبدو أن حركة المهاجرين القومية فاقت جميع المنظمات الأخرى من الناحية السياسية. ففي الانتخابات البلدية التي أجريت في مطلع 1988، ظهرت الحركة كقوة سياسية منظمة، وكسبت ما يقرب من نصف المقاعد التي يبلغ عددها 204 مقعداً في كراتشي، كما حصلت على ثلثي المقاعد في حيدر آباد، الأمر الذي أصاب المؤسسة السياسية بالصدمة، فقد وصلت حركة المهاجرين القومية أخيراً، واعترف الجميع بجهدها المكثف؛ وتأكد هذا الأمر أكثر من ذلك في الانتخابات العامة التي أجريت عام 1988 بعد موت ضياء الحق، فكسبت الحركة 23 مقعداً في السند، وأصبحت بذلك أحد الأحزاب الرئيسية التي يسعى كل من حزب الشعب الباكستاني والاتحاد الإسلامي الجمهوري لكسب ودها وتأييدها. وفي المقابل كان على الأحزاب القومية أن تأخذ في اعتبارها المشكلات الخاصة التي يعانيها المهاجرون.

الهيكل التنظيمي لحركة المهاجرين القومية

يشبه الهيكل التنظيمي لحركة المهاجرين القومية الأحزاب النازية أو الفاشية أكثر مما يشبه التنظيمات الديمقراطية، إذ يرأس الحركة "قائد التحريك"، يعاونه جماعة من المستشارين والزملاء ذوي النفوذ؛ وتأتي بعد ذلك التنظيمات المناطقية التي تشرف بدورها على المقاطعات التابعة لها. وبعد المقاطعات تأتي الأحياء ثم الشوارع. وتشرف جماعة من المفوضين السياسيين والبلطجية على شؤون كل وحدة من تلك الوحدات، حيث يتم فرض النظام بلا تهاون أو هوادة، واستثارة الناس بصفة مستمرة عن طريق سياسة التحالف (تارة مع حزب الشعب وأخرى مع حزب الاتحاد الإسلامي الجمهوري) وكيل الاتهامات (مثل التمييز العرقي في الأعمال، والتوظيف والسياسة)، مما يبقي على حالة الإحساس بعدم الاستقرار وعدم الأمان.

استطاعت حركة المهاجرين القومية - عن طريق السيطرة على جميع مستويات النشاط السياسي - أن تحقق النجاح في الانتخابات، وتضع أعضاءها على مقاعد البرلمان. وبهذا الاعتماد الكبير على قوات الكوماندوز نجحت تلك الحركة المتماسكة في تحقيق هدفها الأساسي، وجعلت وجودها ملموساً في المناطق الحضرية، لكن فشلها في إضفاء الصبغة الديمقراطية على الحزب، دفع قوات الكوماندوز إلى تحويل فوهات بنادقها إلى قيادات الحركـــة، مطالبين بنصيبهم في السلطة والقيادة. فقد كان المنشقون الثلاثة - الذين شكلوا مجموعة "حقيقي" - هم من القادة المحليين، الذين عهد إليهم بالمحافظة على الانضباط داخل صفوف القوات. وما هو أخطر من الانقلاب على القيادة العليا أن السياسة الداخلية للحركة - على جميع المستويات - كانت تسيطر عليها البندقية بشكل متزايد. وقد كان لهذا العامل أثره في زيادة سيطرة الحزب على الفصائل المتناحرة، ولكنه أثار الشكوك حول قدرة ألطاف حسين على ضمان ولاء جنود الحزب انطلاقاً من الوعي العرقي فقط. وبلغ العنف الداخلي بين تلك الفصائل حداً أظهر للجميع ما تتعرض له سلطة ألطاف من تحديات داخل الحزب. وكانت المعارك الداخلية، قبل بدء حملة الجيش، قد وصلت إلى حد خطير، حتى أن ثلاثة من المستشارين المحليين للحركة في حيدر آباد لقوا مصرعهم خلال شهرين، وأصيب الرابع بإصابات بالغة.

لجأت حركة المهاجرين القومية إلى بعض الوسائل للسيطرة على المناطق الحضرية، منها الهيمنة على الاتحادات العمالية والطلابية، وتقييد حرية الصحافة في المدن. وكما ورد في أحد التقارير، فإن الموظفين الذين يتكلمون اللغة الأوردية كانوا يشكلون أغلبية القوة العاملة في شركات القطاع العام والهيئات المستقلة وشبه المستقلة، مثل مصانع الصلب وخطوط الطيران الباكستانية وحوض ميناء كراتشي . . الخ. وكانت نقابات العمال التابعة لحركة المهاجرين القومية تتحكم في هذا العدد الكبير من الناس. وأظهر استطلاع للرأي - أجري عام 1990- أن 22 من أصل 36 من رؤساء الأقسام، في المؤسسات المالية الموجودة في كراتشي، يشغلها متحدثو اللغة الأوردية. وأظهر الاستطلاع نفسه أن 80 ٪ تقريباً من العمال العاديين بمصنع الصلب كانوا من المهاجرين، مما جعل هذه المؤسسة بؤرة صدام بين الجيش وحركة المهاجرين القومية. وقد أمر الرئيس الجديد لمصنع الحديد والصلب، الجنرال قمر الزمان، بالاستغناء عن خدمات 6000 عامل، الأمر الذي فسرته حركة المهاجرين القومية على أنه مؤامرة حاكها رؤساء نقابات العمال المناوئين لها، فقامت الحركة بتسييس المسألة عن طريق الضغط على حكومة نواز شريف لإلغاء قرار الطرد، ولكن إصرار الجنرال على رفضه العنيد أوصل الأزمة إلى ذروتها، فأمرت زعمائها الخمسة عشر الأعضاء في المجلس الوطني، أن يعلنوا استقالتهم إذا لم يتم سحب أمر تسريح العمال.

أدى تزايد حدة التوتر في أوساط العمال إلى حدوث أعمال عنف ضد الزعماء العماليين لحركة المهاجرين. فقد كان المنشقون يسعون لضرب العمود الفقري لقاعدة دعم المنظمة بهدف إضعافها. وبدأ هذا الأمر بإطلاق النار على شاهزاد ميرزا، أحد أعوان ألطاف، عندما كان خارجاً من مسجد لياقت آباد. واستغلت جماعة ألطاف قتل ميرزا لمضاعفة جهودها لتصيد المنشقين، فضغطت على حكومة السند لإلقاء القبض على 50 منشقاً كمشتبه فيهم في قضية ميرزا. والأسوأ من ذلك أن هؤلاء المنشقين الخمسين سُلّموا إلى حركة المهاجرين القومية ليتم استجوابهم في زنزانات التعذيب سيئة السمعة. ولكن هذا الانتقام السريع لم يمنع وقوع المزيد من الهجمات، فاتخذ العنف الذي مارسه اتحاد العمال شكلاً وحشياً، عندما لقي زعيم عمالي آخر - هو سيد افتخار علي - حتفه بعد مضي شهر في منطقة ناظم آباد بمدينة كراتشي. وامتد هذا العنف إلى

حيدر آباد أيضاً عندما دخل مسلحون ملثمون كلية لياقت الطبية، وأمطروها بوابل من الرصاص، فقتلوا خمسة من المارة الأبرياء، وأصابوا 12 آخرين. وقد تردد أن مخطط هذا الهجوم هو كنوار نويد، أحد رؤساء المناطق السابقين في حيدر آباد. وقد حل محله أخيراً أنيس كايمخاني، وهو أحد رجال ألطاف، وكان كايمخاني موجوداً في كلية لياقت الطبية ساعة الحادث، وكان مقرراً أن يكون هدفاً للقتل لكنه نجا ولم يصب بسوء.

"اتفاقية الـ 59 بنــــداً" لعام 1988
بين حركة المهاجرين وحزب الشعب

توصل حزب الشعب الباكستاني إلى اتفاق من 59 بنداً مع حركة المهاجرين القومية، تقوم الأخيرة بمقتضاه بمناصرة حزب الشعب ومساعدة بي نظير بوتو على تشكيل الحكومة. وضمت بنود الاتفاق بعض المقترحات الرئيسية للحركة، ومن بين تلك المقترحات تحقيق اللامركزية، وإضفاء الصبغة الديمقراطية على السلطة لتصحيح "حالة عدم التوازن في الهيكل الاقتصادي والسياسي"، والمحافظة على التراث، والسماح "لأي شريحة من المواطنين بأن تكون لهم ثقافتهم المتميزة ولغتهم الخاصة . . . وأن يكون لهم حق حماية وتطوير ثقافتهم ولغتهم". والمقصود بهذا أن يكون للمهاجرين قوميتهم، وأن يحافظوا على اللغة الأوردية، التي كانت تتعرض لهجمات متزايدة من بعض شرائح المجتمع الباكستاني. كما اتفق الطرفان على التصدي لمشكلة تدفق المهاجرين من الأقاليم الأخرى. وفي مجال التعليم تقرر أن يمنح السكان المحليون الأفضلية في الحصول على المقاعد الدراسية. واعترفت الاتفاقية بالآثار المدمرة لسياسة الحكومة السابقة حيال المشكلة الأفغانية، حين حظرت على الأفغان تملك العقارات في باكستان، خشية أن يصبحوا عناصر قومية مؤثرة في السياسة المحلية. وأشارت الاتفاقية إلى دور كراتشي في نشر ثقافة العنف من خلال تسهيل الحصول على السلاح. وفي مجال العمالة تحدثت الاتفاقية عن إصدار شهادات الإقامة وبطاقات الهوية الوطنية.

تعد هذه الاتفاقية علامة في التاريخ السياسي لباكستان، فتلك هي المرة الأولى التي يوقع فيها الحزب الحاكم اتفاقية شاملة مع إحدى الجماعات العرقية، وبمقتضاها تمت تسوية جميع المسائل محل النزاع بينهما. كما كانت تلك الاتفاقية دليلاً على ضخامة

حجم المشكلة التي كانت باكستان تواجهها. وبتوقيع حكومة بوتو الجديدة هذا الاتفاق مع الجماعات العرقية والإقليمية، فتحت آفاقاً جديدة يمكن عن طريقها تسوية حالات التمييز التي دامت طويلاً، والحد من نفوذ إحدى الجماعات على حساب الأخرى، ولكن هذه الاتفاقية فتحت الباب أمام المطالب المتزايدة للجماعات العرقية الأخرى. وهكذا بدأت حكومة بوتو تخطو فوق حقل من الألغام، بينما تقف الأقليات والأطراف المناوئة في انتظار أي خطأ يزعزع استقرارها.

المواجهة بين حركة المهاجرين القومية وإسلام أباد

أدت التصريحات المتطرفة لحركة المهاجرين القومية، والتسلح الذي اتسمت به، إلى اتساع الشرخ بين الجماعات العرقية. والذي زاد العلاقات توتراً لهجة الضغط التي استعملتها حركة المهاجرين القومية، لإعادة مايربو على 300,000 من البهرة - الموجودين في بنجلاديش منذ 1971 - إلى وطنهم، بالإلحاح على تنفيذ "اتفاقية الـ 59 بنداً" التي وقعها كل من بي نظير بوتو وألطاف حسين. وفي مثل هذا الموقف المشحون أصلاً، كانت إعادة توطين البهرة في السند دليلاً على تعمُّد حركة المهاجرين القومية الحصول على عدد أكبر من الأصوات، حتى يتسنى لها التوصل إلى توازن مع الغالبية السندية، ومواجهة التحالف بين البتان والبنجابيين.

عملية التطهير وانعكاساتها

تزايدت الضغوط على ألطاف حسين منذ تشرين الأول / أكتوبر 1991، عندما ذهب إلى منفاه الاختياري في لندن، وأصبح مصدراً لإثارة القلاقل، لا سيما حين طالب بالمزيد من المكاسب الملموسة "ليوصل" المهاجرين إلى المؤسسة الحاكمة. ومن منطلق الكراهية المتبادلة بين المؤسسة الحاكمة وحزب الشعب، حاولت المؤسسة الحاكمة استرضاء حركة المهاجرين القومية، فسمحت لها بأن تفرض قوانينها الخاصة في المناطق الحضرية، الأمر الذي جعل بعض المدن - مثل كراتشي وحيدر آباد ويعقوب آباد - غير آمنة للباكستانيين العاديين. فقد أحكمت حركة المهاجرين القومية قبضتها الحديدية على

المدينة بقواتها الخاصة، في الوقت الذي كانت قوات الجيش والشرطة تغض الطرف عن الجرائم العديدة التي ترتكبها الحركة، مادامت تلك الجرائم موجهة ضد حزب الشعب وكوادره.

كانت عملية التطهير هي القشة التي قصمت ظهر البعير، فقد تمردت حركة المهاجرين القومية على حلفائها، وبدأت قواتها الخاصة تختطف ضباط الجيش وتطالب بالفدية مقابل إطلاق سراحهم. ومع إطلاق العنان للعمليات العسكرية ضد قيادات حركة المهاجرين القومية، اضطرت كوادر الحزب إلى العمل سراً. أما المنشقون - تحت لواء "حقيقي" - فقد عاونوا أفراد الجيش والشرطةعلى اكتشاف مخابئ حركة المهاجرين القومية وأماكن التعذيب. لكن المهاجرين العاديين كانوا ينظرون إلى رجال "حقيقي" باعتبارهم متآمرين خانوا القضية. وبعد مضي ستة أشهر على العملية، كان كبار قادة حركة المهاجرين القومية لا يزالون مترابطين، وظلت للمنظمة سيطرتها على الجماهير في المناطق الحضرية، رغم أنها تأثرت إلى حد كبير نتيجة استمرار الضغط عليها. وكانت حالات الانشقاق قليلة جداً ومتباعدة زمنياً. ولم يحدث أن انضم أحد كبار قادة الحركة إلى المؤسسة الحاكمة، أو إلى صفوف حقيقي، إلى أن أقدم طارق عظيم على ذلك، لأن النشاط السري للحركة تميز بالمرونة المدهشة، ومن ثم فشل جناح حقيقي في كسب ولاء المهاجرين. وضاعفت المؤسسة الحاكمة جهودها لشق صفوف حركة المهاجرين القومية، وإغراء الزعماء للانشقاق عن ألطاف حسين. وألقت الدولة بكل ثقلها في هذا المجال، فبدأت التصدعات تظهر في صفوف الحركة، وفشل ألطاف حسين في العودة إلى كراتشي بعد أن أعلنت الدولة أنه خارج على القانون، وطلبت إلقاء القبض عليه عند رجوعه، مما تسبب في أفول نجم الرجل الثاني عظيم طارق. وقد صرح القائد العام لعملية التطهير - الفريق نصير أختار - أن الحكومة الباكستانية كانت على اتصال بالإنتربول لإلقاء القبض على ألطاف حسين وغيره من أعضاء حركة المهاجرين القومية الفارين(56).

اتخذ عظيم طارق قراره بالعمل في العلن دون استشارة ألطاف حسين، وحاول أن يظهر وجود اختلاف بينه وبين نهج ألطاف، مما يثبت أن المؤسسة الحاكمة تمكنت من دق

إسفين في صرح حركة المهاجرين القومية. وفي أول لقاء له مع الصحافة، أعلن عظيم طارق برنامجه السياسي المكون من أربع نقاط للحفاظ على الحزب وإزالة آثار عمليات التطهير، وذلك من أجل إنهاء التوتر السياسي السائد في البلاد ونشر السلام [57]. وعندما انتقد حملة الجيش ضد المهاجرين، اعترف عظيم طارق بأن "عملية التطهير قد غيرت اتجاه الحركة تغييراً جذرياً" [58]. فقد كانت آثار عملية التطهير ضد كوادر حركة المهاجرين القومية واضحة وملموسة. وبدأت الأعمال الوحشية التي مورست ضد المهاجرين تؤتي ثمارها المرجوة.

ووجه عظيم طارق اللوم إلى ألطاف، ووصفه بـ "الافتقار إلى الحنكة السياسية" [59]. وقرر أن يضع نهاية لسحره الكاريزمي، فاستنكر مظاهر الاحترام التي تُمارس في حضرة ألطاف، وانتقد مظهر "تقبيل الأيادي"، وقال "إن إضفاء هالات التقديس على الأشخاص لا يؤدي إلا إلى الكارثة" [60].

رغم تسليم ألطاف بتعيين عظيم خليفة، استمرت خطوط القتال بين جماعة ألطاف المتشددة والجماعات المعتدلة. وبدلا من أن ينضم عظيم إلى جماعة حقيقي، فقد شكل - بدعم من المؤسسة الحاكمة - فصيلاً جديداً يمكن أن يضعف العناصر المتشددة في حركة المهاجرين القومية، ويعزلها، ويعرضها لضربات الجيش [61]. ويبدو من المؤكد أن هذا الانشقاق جاء بقرار رسمي من المؤسسة الحاكمة، حيث سرت الإشاعات في إسلام آباد عن انشقاق عظيم المرتقب، قبل حدوثه بفترة طويلة. وكان سبب هذه الاستراتيجية واضحاً، لأن المؤسسة الحاكمة كانت ترى إمكانية قبول حركة المهاجرين القومية في المعترك السياسي، ما دامت قادرة على تحدي حزب الشعب في إقليم السند (ولكن من دون ألطاف ومؤيديه المثيرين للفتن والقلاقل). وكان الهدف السياسي من وراء ذلك هو تدعيم التحالف المضاد لحزب الشعب - بزعامة رئيس الوزراء سيد مظفر حسين شاه - وذلك بانضواء حركة المهاجرين القومية تحت جناح الحكومة.

وفي اليوم نفسه الذي انشق فيه عظيم طارق مع غيره من قادة حركة المهاجرين القومية، مثل سليم أحمد خان وإظهار الدين خان [62]، استقال تسعة من كوادر الحركة

الأعضاء في برلمان إقليم السند[63]، ولجأ عضو آخر إلى جماعة حقيقي[64]، كما انضم أمين الحق - وهو أحد كبار زعماء الحركة - إلى المنشقين، وراح يتهم ألطاف علانية بالتسبب في الفوضى الحالية التي يعيشها الحزب[65]. وقبل انشقاق عظيم كانت الحكومة السندية قد توسعت لتشمل ستة من الأعضاء التابعين لحقيقي[66].

كانت جرأة حركة المهاجرين القومية مبنية على اعتقادها بأن إسلام آباد لا تستطيع الاستغناء عنها، إذ تتصدى الحركة لمواجهة حزب الشعب وأنصار بوتو في عقر دارهم. وكان وجود الفصائل العرقية المتنافرة في المجتمع السندي عاملاً آخر، رسخ اعتقاد حركة المهاجرين القومية بأنها تمسك بجميع الأوراق الرابحة لحل المشكلات العرقية في الإقليم.

وكان قرار الجنرال جانجوا بسحب القوات من إقليم السند للقيام بتدريباتها العسكرية الشتوية المعتادة، محاولة للتقليل من شأن صراع القوى الدائر بين الأطراف الثلاثة، وكان واضحاً أن الجيش بدأ يشعر بصعوبة تحمل العبء السياسي الأكبر منفرداً. وقد تردد أن عمليات الجيش في الداخل حققت قدراً كبيراً من النجاح وتمكنت من خفض معدل الجريمة بشكل كبير. وخلال عملية التطهير، تم العثور على أكثر من 112 قطعة سلاح مختلفة الأنواع في أماكن مختلفة من الإقليم خلال أسبوع واحد. أما الحملات التي شنت في دادو وثانابولاخان فقد ضبطت81 قطعة سلاح من بينها 51 بندقية طراز AK - 47، وعثر في منطقة سكور على 17 بندقية. ولا يمكن القول إن تلك الحملات قد حققت النتائج المرجوة منها، لأن تقديرات الشرطة تقول إن عدد البنادق طراز AK - 47 في كراتشي وحدها، بلغ في عهد بي نظير بوتو خمسين ألفاً.

ذكر القاضي حسين أحمد، أمير الجماعة الإسلامية، أن عملية الجيش في السند قد فشلت فشلاً ذريعاً. إذ لم تستطع الشرطة أن تجمع سوى 99 بندقية كلاشنكوف من كراتشي، بينما تشير التقديرات إلى وجود 100,000 بندقية فيها [67]. وبينما أصدرت حكومة جام ما بين 30-40 ألف ترخيص بحيازة سلاح، تقدر الشرطة أن عدد الأسلحة غير المرخصة يبلغ عشرة أضعاف هذا الرقم في كراتشي وحدها. وقد بلغ مجموع ما تمت مصادرته - في طول الإقليم وعرضه - حتى تموز / يوليو 1992، 437 قطعة

سلاح، منها 193 بندقية AK - 47 ، واثنتين من قاذفات الصواريخ، وأربعة رشاشات آلية خفيفة [68] .

أما في المناطق الحضرية فقد كان على الجيش أن يخوض في حقل ألغام من المشكلات السياسية، حيث اختلطت العمليات المضادة للعرف الاجتماعي بسيطرة حركة المهاجرين القومية على المناطق الحضرية. ودخلت قوات الجيش في مواجهة مع أعضاء الترويكا (أي التحالف الثلاثي القائم بين المؤسسة الحاكمة، وحركة المهاجرين، والقوميين السنديين المناوئين لحزب الشعب الباكستاني) الذين كانوا يحاولون تغيير المسرح السياسي لإقليم السند وفق أهوائهم. وكانت حركة المهاجرين القومية طرفاً أساسياً في هذا التجمع الذي يهدف في المقام الأول إلى مناهضة حزب الشعب، وإبقائه ضعيفاً في عقر داره. وكانت المؤسسة الحاكمة تدفع بقواتها لدحر كوادر حزب الشعب كلما سنحت الفرصة.

عندما قرر الجيش التدخل في السند لوقف التدهور، كان واضحاً أنه لا ينطلق من فراغ سياسي. فقد كان الجنرالات - لوقت طويل - هم العناصر الفاعلة المهيمنة على السياسة السندية، ولابد أنهم قد أدركوا أن القيام بعملية محدودة لاستعادة النظام والقانون في هذا الإقليم المضطرب، لن يكتب لها النجاح على المدى البعيد، إذا لم يرافقها تغيرات اجتماعية وسياسية. ولكن الحصول على تفويض لتغيير الخريطة السياسية كان أمراً عسيراً، لأن العديد من المصالح الخاصة داخل المؤسسة الحاكمة سوف تمتد إليها يد التغيير.

كان السبب الرئيسي لهذا الاختلاف في وجهات النظر - حول عملية السند - هو افتقار جميع أعضاء الترويكا للمصارحة. صحيح أن إقليم السند كان مباحاً للمؤسسة الحاكمة التي يسيطر عليها البنجابيون، لكنه أصبح ساحة حرب للصراعات الداخلية البنجابية. وبينما استغل الجيش مسألة تدهور النظام والقانون ليدخل الإقليم، لم يكن هدفه الحقيقي إلا الضغط على حكومة نواز شريف التي خطفت منه الأضواء في أفغانستان. وفي المقابل تباطأ رئيس الوزراء في وضع خطة سياسية اجتماعية مُحْكمة لحل الأزمة، لأنه أراد أن تغوص أقدام الجيش في وحل مشكلات السند. أما الرئيس

غلام إسحق خان فقد نأى بنفسه عن المشاكل، لكنه أبدى اهتماماً كبيراً بأمور السند - مجاملة لزوج ابنته عرفان الله مروات - الأمر الذي أتاح له دعم موقفه في الترويكا سعياً لفترة رئاسة ثانية. وبينما أيد غلام إسحاق خان ضرب الجيش لحزب الشعب والقوميين السنديين في المناطق الداخلية، فقد كان متردداً في السماح للجيش بتدمير التحالف المعادي لبي نظير بوتو. وبعد وفاة الجلاد الأول، رئيس الوزراء جام صديق علي، آلت المسؤولية عن استمرار هذا التحالف إلى مروات، الذي كان الجيش يبحث عنه، دون جدوى، كي يودعه السجن إزاء ما نسب إليه من مخالفات.

وترجع حالة التوتر الداخلي بين أعضاء الترويكا إلى أمرين، أولهما محاولة الجيش تحسين صورته بعد تنفيذ الأعمال القذرة التي يأمر بها الساسة. وكثيراً ما ردد المتحدثون العسكريون أن الجيش - باعتباره مؤسسة وطنية - يجب أن يكون عادلاً، الأمر الذي يعني إلقاء القبض على كل لص أو مجرم، بغض النظر عن وزنه السياسي أو الاجتماعي. ولكن المساواة والعدل - بالنسبة لأعضاء الترويكا - كانت تعني ملاحقة عدوهم "المشترك" ، أي حزب الشعب. وعندما وجه الجيش أسلحته إلى المناطق الحضرية، تغير مفهوم العدل والمساواة لدى المؤسسة الحاكمة، ليعني أن اعتقال أحد كوادر المؤسسة الحاكمة، يجب أن يقابله اعتقال - ولو تعسفي - لأحد كوادر حزب الشعب. وبهذا الفهم لمعنى العدل والمساواة، أصبحت عمليات الاقتحام التي تقوم بها قوات الجيش، تجري في ظروف غير مواتية. إذ وُضعت قوائم طويلة بلغت مائة من المطلوب القبض عليهم من الساسة ذوي النفوذ والإقطاعيين وكبار موظفي الحكومة. وضمت هذه القوائم - من حركة المهاجرين - كلاً من ألطاف حسين وعظيم طارق وسالم شاهزاد وجاويد لنقرا، ومن حزب الشعب ستّار باتشاني وسيد برويز علي شاه، كما ضمت عدداً من مسؤولي الحكومة. ولكن عمليات الاعتقال كانت انتقائية لأن رجال الجيش لم يتمكنوا من مواجهة الضغوط، التي مورست عليهم من قبل رجال نواز شريف ورجال غلام إسحاق خان، الذين ساورتهم المخاوف من عودة حزب الشعب إلى السلطة، لا سيما في هذه الأحوال.

واجه الجيش ضغطاً من المؤسسة الحاكمة ليستبعد كبار رجال السياسة والنفوذ من عمليات البحث والاعتقال، فكان عليه أن يتحمل العبء الأكبر من غضب الرأي

العام، الذي كان يزداد إعراضاً عن الجيش. وفي المناطق الحضرية استغلت حركة المهاجرين القومية نفوذها الطاغي، لتصور المآسي الصغيرة بشكل مثير للعواطف إلى أقصى الدرجات. أما في المناطق الداخلية من الإقليم، حيث كانت العمليات أكثر فظاظة وقسوة، وشهدت قدراً أكبر من التجاوزات والأعمال الوحشية، فقد بدأ التحول نحو القوميين يزداد باطّراد. وكلما عجز الجيش عن تحقيق التغييرات السياسية الاجتماعية، ازداد خطر انفجار الموقف ضده. ورغم حملة الجيش القوية على حركة المهاجرين القومية، لم يستطع إحراز النجاح المتوقع في إخضاعها.

في أعقاب وفاة الجنرال جانجوا، قائد عملية التطهير، حاول اللواء ناصر أختار، قائد فيلق كراتشي، أن يقضي على أي تحول وشيك في السياسة التي وضعها رئيس الأركان الراحل. ووجه ناصر أختار رجاله للقيام بواجباتهم بنفس القوة، حتى لا يجرؤ أحد على خرق القانون"[69]. وأيد رئيس الأركان الجديد، الجنرال كاكار، وجهة نظر قائد فيلق كراتشي، خلال زيارة قصيرة قام بها إلى إقليم السند. وفي أول بيان له بعد توليه هذا المنصب أثنى الجنرال كاكار على دور الجيش في "استعادة النظام والسلوك" في إقليم السند. وبعد ذلك تلقى الجنرال تقارير مفصلة من قائدي فيلق حيدر آباد وفيلق بنوعقيل، اللذين طالبا بإيقاف عملية التطهير بعد أن حققت أهدافها[70].

كان لأسلوب العمليات عسكرية في السند بُعد عسكري وآخر سياسي، فقد سعى الجيش لإظهار توحده وعدم انقسامه، وإثبات أن سياسته في السند لم تكن نتيجة نزوة أو أطماع شخصية للجنرال جانجوا. بيد أن رجال السياسة أفشوا أمر اللعبة خلال تنافسهم المحموم في إسلام آباد. فبعد وفاة جانجوا بقليل، قام وزير الداخلية تشودري شجاعت حسين - أحد منتقدي سياسية الجنرال في السند - بإثارة بوادر الشكوك لدى الجماهير، من خلال تصريحه بأن بقاء الجيش لا يمكن أن يستمر "إلا إذا طلبت حكومة الإقليم ذلك". وأضاف أن تفويض الحكومة الاتحادية للجيش "بفرض النظام والقانون في إقليم السند قد انتهى"[71].

بعد هذا التصريح عن التغيير المتوقع في سياسة إسلام آباد تجاه السند، ذهب بعض ساسة السند إلى العاصمة. فالتقى عظيم طارق، الرئيس الجديد لحركة المهاجرين

القومية، بالرئيس غلام إسحاق خان، فيما مثَّل مرحلة جديدة، شهدت استعادة قيادة حركة المهاجرين لزعامتها في المناطق الحضرية من إقليم السند. وكما هو متوقع، مارس عظيم طارق ضغطاً من أجل وقف عمليات الجيش في المدن[72]. واعترف طارق بأن العمليات العسكرية قد جعلت حركة المهاجرين القومية "عديمة الفائدة"، وحاول حفظ ماء وجه المنظمة بالموافقة على حصر عملها داخل الساحة السياسية، إذا توقفت العمليات العسكرية على الفور[73]. ومعروف أن العمليات العسكرية - بالنسبة لأي جماعة عرقية - تؤمِّن حياة الناس كأفراد، لكنها تهدد كيانهم الجماعي - وهو ما يفسر لماذا احتفظ ألطاف بهذا الحجم الكبير من التأييد، رغم كل ما قيل عن غرف التعذيب التي كان يستخدمها. كما يفسر سبب عجز أنصار "حقيقي" المنشقين عن تشويه صورة ألطاف، رغم مؤازرة الجيش القوية لهم. أما بالنسبة إلى عظيم، فقط اضطر أن يتعايش مع وضعين شائكين، إما معالجة كرامة المهاجرين المجروحة أو الوفاء بمتطلبات الجيش، كي يضمن وجوده السياسي دون وجود ألطاف إلى جواره.

كما ذهب سيد مظفر حسين شاه - رئيس وزراء السند - إلى إسلام آباد، والتقى بأعضاء الترويكا محاولاً إقناعهم بأن إيجاد البديل السياسي عن حزب الشعب سوف يفشل إذا انسحب الجيش من الإقليم[74]. ولكن هذه المقولة لم تجد آذاناً صاغية من الجنرال جانجوا، الذي تردد أنه كان يحبذ إنشاء هيئة سياسية جديدة تشمل حزب الشعب. وبخروج حركة المهاجرين القومية من الائتلاف الحاكم ألح مظفر شاه على إسلام آباد كي تتدخل مباشرة لحماية آخر قواعدها في السند، أي الإقطاعيين المعارضين لبي نظير بوتو.

ظل إقليم السند حلبة سياسية تشتعل فيها الصراعات على السلطة لفترة طويلة. ورغم رحيل الجنرال جانجوا لم يشعر السنديون بالارتياح إلا في المناطق الحضرية من الإقليم، حيث ضربت القوات المسلحة بيد من حديد. لدرجة أن الكوادر الموالية لجناح ألطاف حسين وزعت الحلوى عند سماع الأخبار[75]. وكان هذا أمراً متوقعاً، لأن جانجوا مارس ضغطاً هائلاً - قبل بدء حملته العسكرية - لشق صفوف الحركة وعزل عناصرها المتطرفة، فحرّض آفاق أحمد وأمير خان على الابتعاد بفصيل "حقيقي" عن

حركة المهاجرين القومية، التي يسيطر عليها ألطاف حسين. وأقنعهما بالمشاركة الفعالة في تعقب مؤيدي ألطاف. ثم ضغط على عظيم طارق - بواسطة عاصف نواز قبل بضعة أسابيع من وفاته - ليتمرد على ألطاف، مما أجبر "قائد التحريك" على اعتزال السياسة، ولو بصفة مؤقتة. وبذل الجنرال جانجوا جهوده لجمع رجال حقيقي ورجال طارق تحت مظلة واحدة، وسعى للتوصل إلى وقف إلى وقف لإطلاق النار بين الفصيلين المتحاربين من أجل السيطرة على إقطاعية ألطاف[76]. لكن مثل هذه الاتفاقات كانت تنهار على الفور. فقد وقعت حرب رهيبة بين الجماعتين من أجل السيطرة على باك كولوني في كراتشي، أسفرت عن مقتل خمسة أشخاص وإصابة أربعة آخرين إصابات بالغة [77].

جذور الشقاق في حركة المهاجرين القومية

ظهرت أول بوادر الشقاق في هذا الحزب - ذي التنظيم الصارم - عام 1990، عندما أعلن ثلاثة من الزعماء المحليين تمردهم بسبب عدم رضاهم عن الزعيم الأكبر، لكن بذور الشقاق تعود إلى ما قبل ذلك بكثير، عندما انفصل عن الحزب أختار رضوي، المفكر المهاجري الكبير، وتبعته قشوار زهراء، زعيمة الجناح النسائي[78]. وأجبر بدر إقبال وأمير خان وآفاق أحمد على الفرار من البلاد خوفاً من الانتقام، بعد تحديهم سلطة ألطاف علانية. ولم يقف التمرد عند ذلك الحد، بل بدأ التمرد يتضاعف سريعاً، حتى وصل إلى معدلات مخيفة. ويمكن أن نجد جذور هذا الصراع في فلسفة وتنظيم الحزب نفسه، إذ سمحت قيادة حركة المهاجرين القومية بانضمام قُطّاع الطرق المتمردين على المجتمع، وذلك من أجل غايات مؤقتة، كإلحاق الهزيمة بخصومها. وأسفر هذا الأمر عن خلق مجموعات مسلحة ومدربة على أعمال العنف، إلى أن انتهى الأمر بانقلاب هذه العناصر ضد قيادتها. وحاول بدر إقبال أن يضفي على اختلافه مع ألطاف صبغة عقائدية، بقوله إن السبب الأول للخلاف يعود إلى مسألة المشاركة في الانتخابات البلدية، التي أجريت في كراتشي عام 1990. والسبب الثاني هو مسألة فساد القيادات العليا للحزب. أما السبب الثالث فهو اعتراضه على فكرة ألطاف بجعل

كراتشي "هونج كونج" أخرى، مما يعني بطبيعة الحال محنة تفتيت أخرى تتعرض لها باكستان[79].

وفي نهاية عام 1991 أجرت الاستخبارات العسكرية اتصالات مع المنشقين، ولكن أولى محاولاتهم لإحداث الانشقاق العلني باءت بالفشل، عندما هاجمت حركة المهاجرين القومية مؤتمرهم الصحفي. وخلال هذه الحادثة تم اعتقال الرائد كليم، وقيل إنه تعرض للتعذيب. وعندما اتسعت هوة الشقاق بين الحركة والجيش، قام الجيش بتأمين المأوى والمواصلات والعون المادي للمنشقين. وأدى هذا التطور إلى إصابة ألطاف بالوساوس والشكوك، وتوجه إلى لندن بعد وفاة جام. واتبعت جماعته استراتيجية مزدوجة من أجل البقاء. فمن ناحية ظلت مشاركة في التشكيل الحكومي، حتى تستطيع حل مشاكلها مع الجيش. ومن ناحية أخرى راح ألطاف يردد في حيدر آباد وكراتشي أن الجيش يخطط لقتله[80].

أظهر اندلاع أعمال العنف – داخل حركة المهاجرين القومية – أن الصراع بين ألطاف وجماعة حقيقي أصبح على الملأ، مما جعل قائد التحريك (كما يحب أن يدعوه الناس) يشعر بتهديد خطير لأول مرة منذ نشأة المنظمة. كما كشف عن استخدام الجيش للمنشقين، لاختراق صفوف هذه المنظمة السياسية العسكرية. وبدأت أمارات الشقاق في الظهور مع امتناع الجيش عن ملاحقة القوات الخاصة التابعة للحركة. وكان الانقسام على مستوى الكوادر والقيادة، وهذا ما كان يتمناه الجيش. وفقد كل من ألطاف حسين وعظيم طارق ثقة الناس بهما، واتُهما "بالنوايا غير الوطنية"، وهو تعبير مهذب يعني أنهما عملاء للاستخبارات. أما جماعة حقيقي فقد زج بها الجيش لتصيد رجال حركة المهاجرين القومية، لكنها لم تحقق نجاحاً كبيراً.

كان من الصعب على جانجوا أن يتعامل مع حركة المهاجرين القومية دون المساس بالإطار الاقتصادي-الاجتماعي، أو الإطار السياسي للإقليم. فقد كان إقليم السند يغص بالممارسات الإقطاعية، حيث ملاك الأراضي وزعماء القرى هم الآمرون الناهون. وكان الإقطاعيون يؤيدون المؤسسة الحاكمة في إسلام آباد، ما دامت تتجاهل

مطالب الفلاحين. ولم يكن باستطاعة قوات الجيش النيل من حركة المهاجرين القومية دون المساس بالمجتمع السندي القروي، وإلا فقدت عملياتها صفة "العدل".

استتب النظام والقانون في السند إلى حد كبير، مع تمركز 60,000 من قوات الجيش. وطبقاً لتقديرات الجيش تم جمع ما يقرب من 2000 قطعة سلاح، من بينها 244 بندقية طراز AK - 47، وهي كمية تافهة إذا ما قورنت بنصف مليون بندقية كانت موجودة في السند قبل ذلك ببضعة أشهر. وتم إلقاء القبض على 200,000 شخص من قطاع الطرق. وأجريت امتحانات جامعة جام شورو دون أن تحدث حالات الغش الجماعي. واجتمع مجلس الجامعة لأول مرة خلال خمسة عشر عاماً [81]. وفي المناطق الحضرية لم تحقق العمليات العسكرية نجاحاً يذكر فيما يتعلق بجمع الأسلحة، وإن كشفت عمليات الجيش عن وجود ما يزيد على نصف مليون من المهاجرين غير الشرعيين، منهم 378 ألفاً من بنجلاديش وحدها [82].

يبدو أن الجيش كان مغالياً في تقديراته، حين ظن أنه تخلص من اللصوص وتجار الأسلحة والمليشيات السياسية بعد أن فروا إلى الأرياف. فقد وقع عدد من حوادث العنف، أثبت أن الاستقرار أمر بعيد المنال. فعند ترحيل 323 من البهرة من بنجلاديش، وقع انفجار شديد في منطقة كوتري بمدينة كراتشي أودى بحياة مجموعة من المهاجرين. ثم وقع انفجار آخر في حيدر آباد – أثناء رحلة الجنرال كاكار إلى السند – قتل 24 شخصاً وجرح خمسين آخرين [83].

كان من الطبيعي أن يقاوم الساسة بشدة العمليات العسكرية في إقليم السند، حتى يضمنوا عدم تعرضهم للاعتقال، واعتمدوا في ذلك على علاقاتهم السياسية برئيس الجمهورية ورئيس الوزراء نواز شريف، حيث ساندوهم قبل ذلك في مواجهة بي نظير بوتو، ومن ثم كانوا ينتظرون من الرئيس ورئيس الوزراء أن يؤمنوا لهم الحماية، حتى يضمنا مؤازرتهم مرة أخرى، ويتمكنا من الفوز بفترة ثانية. ولم يكن أحد من رجال السياسة في إقليم السند مستعداً لمواجهة الأسباب التي أدت إلى ظهور العنف والفراغ السياسي، لأن هذه الأسباب – أي الفقر والجهل والبطالة – هي نفسها التي أوصلتهم

إلى النفوذ، ومن ثم قاوموا خطة الجنرال جانجوا، التي ترمي للقضاء على أنصارهم من قطاع الطرق. وبعد ستة أشهر من الحكم العسكري انغمس الجيش تدريجيا في الأنشطة السياسية، مثل إعادة تنظيم الهياكل السياسية. وكان يمكن أن يتحول - عاجلاً أو آجلاً - إلى حزب سياسي في نفس النظام السياسي الذي سعى للقضاء عليه. أما في عهد الجنرال كاكار، فإن الجيش - في رأي السياسيين - افتقر إلى الحافز، وفضل العودة إلى ثكناته قبل أن تشوه صورة رجاله مرة أخرى. وكانت الفائدة الوحيدة التي تحققت من وجود الجيش، هي إقامة ستة كانتونات في بنو عقيل، ونواب شاه، وسكراند، وباتورز، وبولاري، وبادين، وتشوري[84].

عندما كان جام صادق، - الشهير بالجلاد - رئيساً للوزراء، جعل شغله الشاغل ملاحقة سيدات حزب بوتو، وسخَّر أجهزة الدولة من أجل استئصال حزب الشعب الباكستاني من جذوره. وهذا الأمر خلق العديد من الآثار السلبية التي ورثها من بعده سيد شاه. واتسع الشرخ العرقي كثيراً في عهد جام صادق، وانهارت آخر ركيزة للبنية المؤسساتية في السند. وكان خير مثل على غياب القانون هو تصرفات موظفي وكالة التحقيقات المركزية - الذين اختارهم عرفان الله مروات بنفسه - إذ اتُهموا بالعديد من حالات الاغتصاب والتعذيب والابتزاز. وسمح جام صادق لأفراد هذه الوكالة بملاحقة مؤيدي حزب الشعب، حيث ألصقت بهم تهمة الانتساب إلى تنظيم ذو الفقار المحظور. وأسفر حكم جام صادق عن تأثير مدمر في سياسة السند. فكثرت النشاطات الضارة بالمجتمع بشكل خطير، لدرجة أن عمليات الخطف شملت رجال الأعمال والأجانب، ثم امتدت إلى ضباط الجيش.

ظهر إصرار الجيش على جمع زمام الأمور في يديه لمعالجة مشكلة السند. واضطر الرئيس ورئيس الوزراء للرضوخ لهذا التوجه. وحاول نواز شريف أن يكون له دور، فقابل ألطاف حسين في لندن، وأرسل وفداً من الاتحاد الجمهوري الإسلامي إلى كراتشي، لطمأنة قيادة حركة المهاجرين القومية بأن حملات ملاحقتهم قد انتهت. لكن استراتيجية الجيش المزدوجة كانت لا تزال معتمدة رسمياً وسارية المفعول. فمن ناحية استغل الجيش اكتشاف زنزانات التعذيب كي يصف حركة المهاجرين القومية بأنها منظمة

بلا جذور. وفي الوقت نفسه أطلق يد المنشقين لمهاجمة فصيل ألطاف، في محاولة "لتحرير المستضعفين" من نير الحركة. وانتشر الشعور بين المهاجرين بأن الهجمات التي شنها فصيل "حقيقي" على فصيل "ألطاف حسين" كانت من تدبير الجيش وبمساعدته. وأدلى الجنرال عاصف نواز جانجوا - رغم تحفظه المعتاد - بتصريحات جاء فيها أن الناس في كراتشي وحيدر آباد قد "سئموا حركة المهاجرين"، وأنه "ينبغي على كلا الفصيلين أن يقبلا بالوجود معاً". وقد أظهرت هذه التصريحات أن مشاعر رجل الشارع كانت في محلها[85]. ومن ناحية أخرى حاول جانجوا أن يستغل انشغال الصحافة بأحداث كراتشي كي يشن هجوماً جديداً على المناطق الريفية، فجمع الإقطاعيين وزعماء المنظمات القومية السندية، وألمح لهم الجنرال بأنه سيصدر قانوناً لمحاكمة قطاع الطرق المتمتعين بالدعم السياسي، وذلك لتحقيق العدالة السريعة (وإن كانت منقوصة). ولإضفاء الشرعية على ممارسات الجيش، قام في تموز / يوليو 1992 بإجبار الحكومة المدنية على إضافة بند خاص إلى قانون العقوبات (تحت رقم 131 - أ) يخول الجيش حق التفتيش عن الأسلحة الهجومية ومصادرتها، ويضمن الحصانة ضد الملاحقة القانونية للجنود القائمين بهذه المهمة [86].

اكتسبت الحملة التي قام بها الجيش على حركة المهاجرين القومية أهمية خاصة، باعتبارها أول عملية يقوم بها الجيش ضد شريك رئيسي في الائتلاف الحاكم، وتم توجيه تهم القتل الجماعي والخطف والابتزاز لزعماء الحركة. وتابع الجيش تنفيذ هذه الخطة رغم تحفظات حكومة نواز شريف، مما أدى إلى حدوث توتر داخل الترويكا. بل إن الجيش بدأ عملياته ضد الحركة عندما كان نواز شريف يلتقي ألطاف في لندن. وكانت هذه العمليات مخططة قبل ما يزيد على السنة، وتأخر تنفيذها لأن الشاغل الأول للجيش كان هو إبعاد حزب الشعب عن السلطة[87]. كما اعترف الجيش بعجزه عن اتخاذ إجراءات سريعة في كراتشي - بسبب اعتبارات سياسية معينة - مما أعطى الوقت الكافي للإرهابيين - الذين يعيشون في المدن - كي يغيروا أماكن مخابئ الأسلحة[88].

شكل تدهور النظام والقانون في السند غطاء مثالياً، استطاع الجيش من خلاله أن يحقق أهدافه في القيام بحملته، دون الظهور أمام الرأي العام الباكستاني بمظهر

المعتدي. وبعد أن وطئت أقدامه المستنقع السياسي تغير موقفه تماماً، وتصرف كقوة محايدة مهمتها تطبيق القانون، واتخذ السند حقلاً للتجارب، ومثالاً يتبعه بعد ذلك لفرض النظام في سائر أقاليم باكستان، بعد أن أرهقتها المشاكل العرقية والطائفية، وغاب عنها النظام والقانون. ولكن ألطاف لم يستسغ ادعاءات الجيش، ووصفها بأنها "مجموعة أكاذيب"، وأن هدفها الأساسي القضاء على المهاجرين[89]. وصرح عظيم طارق - من مخبئه - بأن الدولة "تستخدم قواتها لضرب حركة المهاجرين القومية، وزعزعة الأمن"[90]. وفنَّد ألطاف تصريحات المتحدث العسكري - المقدم عاصف هارون - التي زعم فيها "أن القيادة العليا للحركة تهتدي بخطى محمد علي جناح، وتطمح لتأسيس دولة ناطقة بالأوردو"[91]. والعجيب أن هذه المزاعم صدرت بعد أشهر قليلة من تصريح رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء بأن حركة المهاجرين القومية هي منظمة وطنية[92].

بعد قيام الجيش بأعمال تعسفية في المناطق الريفية، وبدء التحقيق في حادثة تاندا هاوال، اضطر لتوجيه فوهات بنادقه إلى المناطق الحضرية، للقضاء على "الإرهابيين" في المدن. وبالطبع اختلط الأمر بين "الإرهابيين" وبين الزعماء السياسيين لحركة المهاجرين القومية، واكتسبت العملية بعداً سياسياً. وتردد أن الاستخبارات العسكرية كانت وراء الانشقاق الذي حدث في حركة المهاجرين القومية، تلك الحركة المعروفة بتنظيمها الهرمي المنضبط، والتي كانت هي القانون في مدن السند.

لم يكن لدى الجيش التدريب الكافي لاقتحام المدن، فاضطر للاستعانة بالمنشقين المنضوين تحت لواء "حقيقي" لكي يرشدوا الجيش إلى مكاتب ومخابئ الخلايا الحزبية على كافة المستويات. وحققت هذه العملية السياسية-العسكرية نتائج مدهشة. ولكن سرعان ما تباطأت وتيرة العملية إلى درجة الشلل، وبدأ المدنيون في الترويكا يضعون العثرات في طريق الجيش، بعد أن كانوا - في السنوات القليلة الماضية - يجنون المكاسب ويرسخون مصالحهم من خلال المناخ السياسي السائد. وبدأ المدنيون يضغطون للتوصل إلى تسوية سياسية، يكون من ضمن شروطها عدم المساس بالأشخاص المطلوبين من ذوي النفوذ. وبدأت تحركات الجيش تثير الشكوك في أذهان المؤسسة المدنية الحاكمة، حول النوايا الحقيقية للجنرال عاصف نواز جانجوا.

بعد مضي قرابة 18 شهراً على محاولة الجيش إخضاع حركة المهاجرين القومية ، ووصول كراتشي إلى حالة من الفوضى، وافقت حكومة بي نظير بوتو - بعد مشاورات داخل المؤسسة الحاكمة - على المبادرة بإجراء محادثات مع زعماء التنظيمات العرقية، دون وضع شروط مسبقة. وكان قبول الحكومة الفيدرالية بإجراء محادثات مع حركة المهاجرين القومية، اعترافاً ضمنياً بالضغوط التي تعرضت لها بي نظير من الجيش. ولم يكن من المتوقع بالطبع أن يجلس ألطاف مقابل بي نظير، أو أن يتم التوصل إلى حل بين عشية وضحاها، ولكن هذه المباحثات كانت أول اتصال مباشر بين الطرفين. وكإشارة على المصالحة أعلنت الحركة وقف الإضرابات، ولكنها أبقت على قرارها السابق بالقيام بمسيرات أيام الجمعة والسبت.

عزز الجيش الموقف المتشدد لبي نظير بوتو، في تعاملها مع حركة المهاجرين القومية طوال ستة أشهر، ولكن يبدو أنه سحب هذا الدعم، الأمر الذي يعني عدم الاستمرار في هذه السياسة. ومع انهيار الأوضاع في كراتشي عاد الجيش مرة أخرى لمؤازرة بي نظير بوتو، من أجل السيطرة على الوضع. ورغم وجود القوات شبه العسكرية مثل قوات حفظ النظام (رينجرز)، وما تتمتع به من سلطات مطلقة، استمر الوضع في كراتشي بالتدهور، ونجم عن ذلك مقتل أكثر من 1000 شخص في أحداث عنف لامبرر لها، خلال النصف الأول من عام 1995. واكتفت الحكومة المحلية للمقاطعة بموقف المتفرج، رغم المواجهة الشرسة بين فصيل ألطاف وقوات الأمن، التي ضربت طوقاً جماعياً حول عناصر الحركة، وقامت بعمليات تفتيش، أشرف عليها شخصاً وزير الداخلية الفيدرالية نصر الله بابار.

ومع ازدياد سوء الأوضاع في كراتشي بدأ شبح حملة التطهير - التي حدثت عام 1971 - يلوح في الأفق من جديد. وازداد الخطر عندما سعى ألطاف حسين إلى تدويل القضية، وطالب بتدخل الأمم المتحدة، ووساطة الرئيس الأفغاني برهان الدين رباني. واعترف قائد التحريك صراحةً - في مقابلة مع الصحافة الهندية - بفشل نظرية "الدولة ذات الأمتين"، وطلب إقامة وطـن للمهاجرين، مما أثار غضب المؤسسة الحاكمة[93].

لكن ألطاف حسين - عند مطالبته بمقاطعة مستقلة - حرص على إبقائها ضمن إطار دولة باكستان.

ذكرت تقارير صحفية باكستانية أن رئيس هيئة الأركان المشتركة نصح رئيسة الوزراء، بإجراء حوار سياسي مع حركة المهاجرين القومية. واجتمعت بي نظير بعدوها اللدود - الجنرال حامد جول - الذي قدم لها خطة عمل من خمس نقاط لحل الأزمة في كراتشي، وكان هذا اللقاء يمثل نذير شؤم لما ستؤول إليه الأمور. ووافقت بي نظير على إجراء المحادثات الأولية، من أجل تهدئة الأوضاع داخل المؤسسة الحاكمة. ولكن لم تحدث تغيرات كبيرة في حقيقة الأمر. فقد استمرت الحملة ضد الحركة ونشطائها، وأدى تعذيب أسلم سبزواري في سجن الشرطة إلى موته، مما زاد الشكوك حول جدوى محادثات السلام. ولخص الناطق الرسمي باسم الحركة - شعيب بخاري - موقف حزبه بقوله "نحن مستعدون تماماً للمحادثات مع الحكومة، ولكن كيف نبرر لشعبنا مثل هذه المفاوضات وهم يتعرضون يومياً للقتل؟ [94].

بدأت المواجهة العلنية بين الحكومة وحركة المهاجرين القومية، عندما ألقت بي نظير خطاباً وصفت فيه الحركة بأنها "إرهابية تضم عناصر تخريبية". وأثار هذا التصريح رداً فورياً من جانب ألطاف حسين، وطلب منها تقديم اعتذار للمهاجرين، وإلا "سيستخدم المهاجرون حقوقهم الإنسانية والدستورية والقانونية في شن حملة شعواء ضد الحكومة" [95]. فاضطرت بي نظير لإبداء أسفها وتقديم اعتذارها "إذا كانت كلماتها السابقة قد مست أحداً"، وقالت إنها لم تكن تقصد المهاجرين أنفسهم، وإنما زعماء حركة المهاجرين القومية[96]. ثم صعّدت بي نظير المواجهة، واتخذت إجراءات هستيرية، إذ أعلنت عن كشف مؤامرة لاغتيالها، وتم اعتقال بعض المسؤولين السنديين[97]، في محاولة لإلصاق تهمة الإرهاب بالحركة[98]. ثم امتدت هذه الاعتقالات إلى رجال الصحافة أيضاً[99]. وتمهيداً لهذه الإجراءات الصارمة أعادت بي نظير استخدام المادة القانونية - التي تدين الشخص بناء على اعترافاته المسجلة أمام الشرطة - وهي المادة التي ناضل حزب الشعب لإلغائها، بعدما أقرتها حكومة نواز شريف في قانون عام 1992[100]. وقد أثبتت كل هذه التصرفات مدى الإحباط الذي أصيبت به بي نظير، لفشلها في إخضاع حركة المهاجرين القومية.

ولكي تتملص بي نظير بوتو من مسؤولية هذا الوضع الشاذ، حاولت إلقاء التبعة على القنصلية الهندية العامة في باكستان. وعندما فشلت هذه التهمة، عللت الحكومة الأمر بالتدهور الاقتصادي في العاصمة القديمة كراتشي، ورصدت على عجل 1.2 مليار روبية باكستانية لعلاجها. وبينما كانت بي نظير تبحث عن مبررات مختلفة، ظلت تستخدم فصيل "حقيقي" لتقليص سيطرة ألطاف على معاقل المهاجرين في كراتشي. ولكن هذه السياسة المزدوجة أثبتت فشلها، إذ استمر ألطاف في توجيه الحركة عن بعد، وأصبح زعيم الحركة أكثر ضراوة في انتقاده لحزب الشعب وبي نظير بوتو والقوات المسلحة على وجه الخصوص. فقال في مقابلة مع مجلة نيوزلاين "كل إنسان يعلم أن الجيش وراء ذلك، ولكن لا يجرؤ أحد على الاعتراف بهذه الحقيقة علناً، إلا ألطاف حسين"[101]. وأرسل ألطاف رسالة مفتوحة إلى قائد الجيش ورئيس الجمهورية يطالبهما بالتدخل "لإيقاف المخططات البشعة التي وضعت لقتل المدنيين الأبرياء"[102]. وفي هذه الأثناء وضعت الحكومة خطة تقضي "بسحق الإرهابيين والخارجين على القانون"[103]. وصرح وزير الداخلية - نصرالله بابار - أنه سيتم القيام" بعملية ضخمة" في كراتشي بعد شهر محرم[104].

قامت الحكومة بعدة خطوات لتبرير "العملية الضخمة"، واكتساب التأييد اللازم لها. وبدأ ذلك الأمر باختلاق بعض التهم وإلصاقها بحركة المهاجرين. فزعمت الاستخبارات أنها اكتشفت منظمتين مسلحتين تابعتين لحركة المهاجرين القومية، وهما جبهة الدفاع عن حقوق المهاجرين (واتهمتها بتفجير القنابل في كراتشي)، ومنظمة تحرير المهاجرين (واتهمتها بتصفية السياسيين ونشر أعوانها في البنجاب). وقال نصر الله بابار إن الإرهابيين - الذين ترعاهم حركة المهاجرين القومية - قد تغلغلوا في لاهور وإسلام آباد وبيشاور[105]. وضخمت الحكومة هذه التهم، فزعمت وجود صلات للحركة ببعض الجماعات الإرهابية، بهدف خلق الاضطرابات في البنجاب ومقاطعة الحدود الشمالية الغربية[106]. وهكذا سيطرت عقدة الخوف على بي نظير بوتو والمؤسسة الحاكمة، فراحت تكيل التهم جزافاً، مثلما كان يفعل ذو الفقار علي بوتو من قبل، حين اتهم كل خصم من خصومه السياسيين بأنه خائن وعدو للوطن. وأخيراً اتهم الرئيس فاروق ليجاري كلاً من جبهة الدفاع عن حقوق المهاجرين ومنظمة تحرير

المهاجرين بالتواطؤ مع منظمة آل ذو الفقار، والجماعة المنشقة عنها بزعامة مرتضى بوتو، ورمى الجميع بتهمة الإرهاب[107].

وأسفرت الحملة التي شنتها الحكومة عن تجدد القتال في كراتشي ومقتل العشرات في الأيام الأولى من شهر حزيران/ يونيو. وانتشر العنف في كل أنحاء المدينة، مثل لياقت آباد وناظم آباد وهيدري وبيرنز رود وسدار وجول بهار وجولبرج وكورانجي وجوليمار وماليـر وأورانجـي، واستهدفت أعمال العنف السيارات والمحلات والمباني الحكومية[108]. وأظهرت حركة المهاجرين القومية في حينها مقاومة عنيفة رغم انتشار 22,000 رجل من قوات الشرطة و 8000 جندي من قوات الصاعقة (رينجرز)، وسرعان ما استجابت المدن الأخرى كحيدر آباد وسكور، فتعطلت الحركة التجارية وسقط الضحايا بالمئات[109]. واشتعلت المواجهة السياسية بين ألطاف حسين وبي نظير بوتو، وأصبحت كراتشي على حافة الحرب الأهلية.

ظل العرض الذي تقدم به حزب الشعب للحوار مع حركة المهاجرين القومية مشروطاً، إذ رفض التعامل مع قيادة الحركة المتهمة بأعمال إجرامية[110]. وصرح وزير الداخلية نصرالله بابار، في مقابلة أجريت معه مؤخراً، بأنه "ينبغي على جماعة ألطاف حسين الاستسلام أولاً، إذا أرادوا إجراء مفاوضات مع الحكومة للتوصل إلى حل سياسي"[111]. وفي الوقت نفسه أعلن ألطاف حسين من لندن، أنه لا يمكن إجراء محادثات مع الحكومة، مادام العمال المنتمون إلى الحركة يتعرضون للاضطهاد. وكانت حكومة بي نظير بوتو تحاول – آنذاك – تصوير نفسها على أنها حكومة إسلامية تقدمية ليبرالية، ولكن تصريحات ألطاف حسين سببت لها حرجاً كبيراً، حيث أعلن استعداد الحركة للجوء إلى محكمة العدل الدولية، لا سيما أن حكومة بي نظير متهمة – من قبل لجنة العفو الدولية – برعاية المجرمين والإرهابيين[112]. وتواجه السياسة الحالية لحكومة حزب الشعب – بشأن كراتشي – معارضة داخل باكستان. ففي اجتماع حاشد في لاهور، كان نواب زادة نصرالله خان – وهو رئيس لجنة القضية الكشميرية في الجمعية الوطنية – يُلقي خطاباً، وقاطعه الجمهور، مطالبين إياه بالحديث عن الوضع في كراتشي بدلاً من قضية البوسنة[113]. ولم يكن يخفى على أحد أن الوضع المتردي يقلق بي

نظير، فقد تعددت لقاءاتها بالرئيس لبحث المأزق في كراتشي، ومناقشة تفاصيل الهجوم الذي خططت له[114].

وازدادت آمال المعارضة في إسقاط حكومة بي نظير. فقد ذكر بيان للجامعة الإسلامية صدر مؤخراً، أن استمرار تدهور الوضع في كراتشي، يشكل تهديداً لسلامة الدولة وسيادتها[115]. وحاول نواز شريف ضم ألطاف حسين إلى التيار السياسي السائد، فوجه الانتقاد إلى بي نظير بأنها تقود البلاد إلى كارثة. وقام كل من أجمل ختاك رئيس حزب عوامي الوطني، و نواب أكبر خان بوجتي زعيم حزب الوطن الجمهوري، بتحريض أحزاب المعارضة على انتهاز الفرصة وإسقاط حكومة حزب الشعب[116].

اعتبرت حكومة حزب الشعب أن الصراع الدائر "معركة حياة أو موت" شنتها حركة المهاجرين القومية بواسطة "جناحها الإرهابي"، بينما كانت الحركة تخطط لاستراتيجية بديلة ضد أي هجوم تشنه حكومة بوتو عليها. ومنذ فترة قصيرة أجرت صحيفة نيوز لاين مقابلة مع ألطاف حسين، ألمح فيها إلى أن إقامة مقاطعة مستقلة أصبح أمراً لامفر منه، ما دامت المؤسسة الحاكمة تتعمد إهمال مطالبهم، وأكد أن الحركة ستواصل مسعاها لتحقيق هذا الهدف رغم كل المعوقات.

المحادثات بين حزب الشعب وحركة المهاجرين القومية

فشلت محادثات السلام بين حكومة بي نظير بوتو وحركة المهاجرين القومية فشلاً ذريعاً، إذ رفض مندوبو المهاجرين حضور الجولة الرابعة من المحادثات المقرر إجراؤها في إسلام آباد. وكان السبب الرسمي المعلن الذي قدمه أجمل دهلاوي كبير مفاوضي الحركة، هو إصرار حكومة حزب الشعب على تسمية جماعته بفصيل ألطاف، مما يعني ضمنياً أنه ليس الفصيل الوحيد الممثل للمهاجرين. وأثبت قرار المقاطعة أن ما سبقه من جولات لم ينجح في تجاوز فجوة عدم الثقة، أو إيقاف تبادل الاتهامات بين الطرفين. ومن ثم بدأت الهيئات السياسية وغير السياسية بتقديم تصوراتها لحل معضلة كراتشي، لكن اقترانها بالمصالح الخاصة جعلها غير صالحة للتطبيق.

حين أبلغ الجيش توجيهاته للحكومة، بأن علاج الأزمة العرقية يجب أن يتم عن طريق الحلول السياسية، كان هـذا إيذانـاً من الجيش بتغيير موقفه حول مسألة كراتشي[117]. فلم يبق أمام بي نظير بوتو خياراً آخر، سوى الانتقال من موقفها المتشدد والمتطرف، المتمثل بعدم إجراء مفاوضات مع قيادة حركة المهاجرين القومية، إلى موقف وسط أقرب إلي المرونة، بدعوة حركة المهاجرين القومية إلى مائدة المفاوضات. وقالت بي نظير في مقابلة مع هيئة الإذاعة البريطانية: " إن جناح ألطاف في حركة المهاجرين القومية يتلقى ضغوطاً كبيرة من داخله، لإجراء محادثات مع الحكومة بهدف حل مشكلة كراتشي، وأن الحكومة لا تزال تحترم العرض الذي قدمته بإجراء المفاوضات "[118]. وأسفر هذا العرض - غير المشروط - من جانب رئيسة الوزراء عن قبول جماعة ألطاف بإرسال فريق للمحادثات الثنائية. وفي مؤتمر صحفي آخر قالت بي نظير بوتو: " حفاظاً على المصالح العليا للدولة، نحن على استعداد لإجراء محادثات مع أي حزب، شريطة أن يمتلك الإرادة السياسية للتفاوض وإسكات البنادق "[119].

ولكن قبل بدء الجولة الأولى من المحادثات بين الطرفين - في حزيران / يونيو الماضي - قدمت حركة المهاجرين القومية لائحة تضم 18 مطلباً، وطلبت تنفيذ ستة منها على الفور. منها: إطلاق سراح مسؤولي فروع الحركة في منطقة ميربورخاس والمناطق الأخرى، وإعادة المعتقلين الذين نقلوا من كراتشي إلى المناطق الداخلية، واعتقال المتورطين في جرائم القتل والاغتصاب الجماعي[120]. وتضمنت اللائحة مطالب أخرى تتعلق بإلغاء الدعاوى الجنائية المقامة ضد قيادة حركة المهاجرين القومية، والاعتراف بفصيل ألطاف حسين على أنه الممثل الوحيد للحركة، وإيقاف العمليات التي تقوم بها الحكومة الفيدرالية والحكومة المحلية ضد المهاجرين في كراتشي. وفي الوقت نفسه أنكرت الحركة وجود أي دور للهند في أحداث كراتشي[121]. وطالبت بإجراء إحصاء شامل، وإعادة التفاوض بشأن حصص التوظيف والتعليم، كي تعكس بصورة فعلية وجود 22 مليون مهاجر. فمثل هذا العدد من المهاجرين يتطلب وجوداً أكبر لهم في الدوائر الحكومية، وعلى وجه الخصوص جهاز الشرطة والإدارات العامة.

والخلاصة أن مطالب حركة المهاجرين القومية - هذه المرة - أظهرت إصراراً أكبر على تنفيذ "اتفاقية الـ 59 بنداً" لعام 1989، الموقعة بين الحركة وحزب الشعب الباكستاني.

أما حكومة بي نظير بوتو فقد تضمنت لائحة مطالبها 21 نقطة. ووصفتها الحركة بأنها مجرد "لائحة اتهامات"[122]. ومن بين هذه المطالب أن تقوم جماعة ألطاف - علانية - بإدانة العنف، وأن تسلم أعضاءها المتهمين بارتكاب جرائم بشعة، وأن تتخلى جماعة ألطاف عن سياسة "التطهير العرقي"، بالتوقف عن قتل البنجابيين والبتان والسنديين والبلوش، وأن تقطع حركة المهاجرين القومية "صلاتها بالهند"، وأن تتخلى عن المطالبة بإقامة دولة مستقلة للمهاجرين، وتتوقف عن مقارنة كراتشي بكشمير. كما طلبت الحكومة من الحركة الترحيب والقبول بالمخصصات التي أعلنتها بي نظير لدعم اقتصاد كراتشي[123].

وعندما بدأ الطرفان التحضير لأول محادثات مباشرة، بدأت الهيئات السياسية وغير السياسية الأخرى في البلاد بتقديم مقترحاتها لحل المشكلة العرقية المعقدة. فقدم حزب المعارضة الرئيسي - بزعامة نواز شريف - خطة من سبع نقاط، أهمها ألا تستغرق المفاوضات فترة زمنية طويلة، حتى لا يستفيد أي طرف من الوقت ويستغله لمصلحته، وإيقاف العمليات التي تنفذها الحكومة في كراتشي أثناء المحادثات، ومعالجة الشعور بالحرمان بين أهالي كراتشي، وإطلاق سراح ممثلي الحركة المنتخبين، ووضع حد لتصفية المعارضة بشكل عام[124]. وقدم الجنرال حامد جول خطة من خمس نقاط، أهمها وجود مراقبين عند إجراء المحادثات، حتى يمكن تحديد المسؤول عن فشلها[125]، وتشكيل إدارة محايدة مخولة بكامل الصلاحيات في كراتشي، وإجراء انتخابات للهيئات المحلية[126]. وقد ذكر أن بي نظير وافقت على مقترحات حامد جول، في حين ترددت حركة المهاجرين القومية. وقال أجمل دهلاوي رداً على خطة جول "إن الشخصيات أمثال جول وأسلم بيك وعمران خان يفتقرون إلى المؤهلات الديمقراطية التي تجعلهم ممثلي دولة. قد يمتلكون الطموح السياسي، ولكن يجب ألا يتطاولوا على حساب السياسيين أو الأحزاب السياسية"[127]. وقال بير بجرا إنه لا يمكن تحقيق السلام في كراتشي إلا بمحاسبة الجميع، وبلا تمييز[128]. واقترح جاتوي مشروعا من

أربع نقاط، تتضمن إجراء انتخابات الهيئات المحلية في كل إقليم السند بما في ذلك كراتشي، وإعادة النظر في حصص التوظيف لأبناء الريف والمدينة، وتشكيل هيئة قضائية بكامل الصلاحيات، وتأمين العدالة الفورية والبسيطة للإنسان العادي[129]. وقال إن المؤتمر الوطني الذي سيضم جميع الأحزاب بقيادة الجامعة الإسلامية، يجب أن يتم دون شروط مسبقة[130]. وعرض حزب عوامي بدوره التوسط بين الحكومة وحركة المهاجرين القومية، وقدم خطة من خمس نقاط إلى حكومة بوتو، تضمنت ضرورة وقف أعمال العنف ضد المعارضة، ووقف استخدام القوة في كراتشي، وانتهاج ثقافة ديمقراطية، ووضع نهاية للحكم الاستبدادي، وخلق مناخ مريح في البلاد يؤدي إلى المصالحة الوطنية[131]. وانضم مرتضى بوتو إلى المؤتمر وطالب بالحوار السياسي[132].

ومن خارج الأوساط السياسية عبرت عدة منظمات - مثل مجلس ملي ياكجهتي، ولجنة حقوق الإنسان الباكستانية - عن قلقها جراء تدهور الوضع في كراتشي، واقترحت إجراءات معينة لمعالجة الوضع. فطالب مجلس ملي ياكجهتي بتشكيل لجنة ثنائية من قضاة المحكمة العليا، لبحث الدعاوى المقامة ضد حركة المهاجرين القومية[133]. وطالبت لجنة حقوق الإنسان أن يتم بحث التهم الجنائية ضد قيادة حركة المهاجرين القومية، مع تقديم تعهد من الحكومة بعدم مضايقة أعضاء الحركة. وأكدت لجنة حقوق الإنسان على عدم وضع شروط مسبقة للمحادثات، ولكنها استبعدت إمكانية منح المهاجرين مقاطعة مستقلة كسبيل للخروج من الأزمة الحالية. وانتقد تقرير لجنة حقوق الإنسان غياب القانون والنظام، وادعى أن مشكلة السند هي مجرد "تمرد محدود"[134].

وأدلت القوات المسلحة بدلوها في هذه المعزوفة المتنافرة، مطالبةً بإحلال السلام في كراتشي. وقال قائد القوات البحرية الأدميرال منصور الحق، في كلمة ألقاها أثناء تخريج إحدى الدفعات من الأكاديمية البحرية "إن كراتشي قطعة من باكستان، وكلنا نشعر بعميق القلق حول وحدة أراضي وطننا. ونسأل الله أن يهب السلام إلى كراتشي"[135]. وصرحت الهيئة المشتركة لرئاسة الأركان - بعد اجتماعها في 31 تموز/ يوليو - عن تفضيلها إجراء محادثات بين الحكومة وحركة المهاجرين القومية، وقالت إنه تم استبعاد جميع الخيارات الأخرى، ولا بد من إيجاد حل سياسي لمشاكل كراتشي"[136].

استراتيجية بي نظير الحالية

أصبح الوضع العام هو تشبث كل من الطرفين بموقفه، مما أوصل المباحثات إلى طريق مسدود. فقد أصر ألطاف حسين على أن تشير الحكومة إلى جماعته باسم حركة المهاجرين القومية، بما يشكل اعترافاً ضمنياً بقبول جماعته كممثل وحيد للمهاجرين، وبدورها أصرت حكومة بوتو على ضرورة أن يوضح ألطاف حسين موقفه من نظرية "الدولة ذات الأمتين"، وأن يفسر ما نُقل عنه بأنه يفضل إقامة كونفيدرالية مع الهند، وذلك كشرط مسبق لقبول الحكومة بمطلب الحركة[137]. ومع تجمد المحادثات استمر العنف في كراتشي، وازدادت المخاوف من الانتشار الكثيف لقوات الكوماندوز والقوات الخاصة "رينجرز"، وما يمكن أن ينجم عنها من عمليات مكثفة ضد كوادر حركة المهاجرين القومية.

وصل عدد القتلى في كراتشي - خلال شهر آب / أغسطس 1995 - إلى 450 قتيلاً. وزعمت الحكومة في الأسابيع الأخيرة، أنها نجحت في تصفية فاروق دادي، وهو زعيم عصابة خطير، يعتقد بأنه المسؤول عن قتل عدة ضباط شرطة في كراتشي[138]. كما اعتقلت الفدائي فهيم وثلاثة شركاء له، وعرضت صورهم مرات عديدة من خلال وسائل الإعلام "لدحض الادعاءات الكاذبة التي رددها ألطاف حسين". وحسب أقوال نصر الله بابار - وزير الداخلية الفيدرالي - بدأت العمليات الجديدة المكثفة تؤتي ثمارها، حيث تم اعتقال 100 إرهابي من الإرهابيين الخطرين في كراتشي[139]. واستدعت الحكومة 7000 جندي متقاعد من قوات الكوماندوز إلى المدينة[140]، فأصبح عدد القوات الفيدرالية شبه العسكرية يقدر بما يزيد على 50,000 مقاتل، وهذا ما دفع بابار إلى القول بأن الإرهابيين في كراتشي "سيتم سحقهم" خلال أربعة أشهر.

حاولت حكومة بوتو إحداث شرخ في حركة المهاجرين القومية، فاستقطبت عمران فاروق - الرجل الثاني في الحركة - الذي كان يقود العمل السري في كراتشي أثناء "عملية التطهير" الحكومية، بعد نفي ألطاف حسين إلى لندن. وقد ذكرت الصحافة

الباكستانية أنباء عن اعتقاله[141]، وذكرت أن الاستخبارات نقلته من المستشفى إلى إسلام آباد[142]. وكانت الحكومة قد أصدرت قراراً بمنع استخدام الهاتف الخلوي في كراتشي، لإضعاف التنسيق بين قيادات وأفرع حركة المهاجرين القومية[143]، وقد يكون هذا هو السبب في انقطاع الاتصال بين ألطاف وعمران[144]، لا سيما أن ألطاف اعترف في لندن بأن الاتصال مقطوع بينه وبين الرجل الثاني. وفورحدوث الانشقاق في حركة المهاجرين القومية - في حزيران / يونيو 1992 -عند تشكيل فصيل "حقيقي"، استخدمت المؤسسة الحاكمة أسلوباً مشابهاً لإخراج فصيل عظيم طارق إلى النور لمناهضة ألطاف، ولكن تم اغتيال عظيم طارق، وفشلت المؤسسة الحاكمة في مسعاها. وفي الوقت نفسه وعى فصيل "حقيقي" الدرس، وعرف الثمن الذي يدفعه من يتعاون علناً مع المؤسسة الحاكمة. ومن ثم حاول آفاق حسين إعادة ثقة المهاجرين في فصيل "حقيقي"، فأعد خطة من 12 نقطة شبيهة بلائحة ألطاف، وكان من ضمنها المطالبة بتأسيس مقاطعة خاصة للمهاجرين[145].

رغم تعرض حكومة بي نظير بوتو لضغوط من الرئيس[146]، ومن القوات المسلحة، لمتابعة الحوار مع حركة المهاجرين القومية، فقد كانت تتشدد في مواقفها تجاه الحركة. فوضعت أسماء الوفد المفاوض من الحركة على قوائم الممنوعين من السفر، لتعيق اتصالهم الشخصي بألطاف حسين في منفاه الاختياري بلندن[147]. كما رفضت الحكومة السماح بالسفر لشعيب بخاري[148]. وكان أقطاب حكومة بوتو يأملون أن تؤدي العمليات العسكرية إلى إضعاف حركة المهاجرين القومية، من خلال الملاحقة المستمرة لنشطاء الحركة، ومهاجمة معاقلهم في أحياء كراتشي، مثل أورانجي وباك كولوني وجول بهار ولياقت آباد وعزيز آباد[149]. وتقدمت الحكومة بطلب رسمي إلى الإنتربول لتسليم ألطاف من المملكة المتحدة إلى حكومته، في محاولة لممارسة الضغط على ألطاف[150]. ولكن حركة المهاجرين أثبتت أنها مصدر إحراج لإسلام آباد في المحافل الدولية، فقد أنكر ألطاف تورط الحركة في أعمال العنف[151]، ووجه أجمل دهلاوي - كبير مفاوضي الحركة - تحذيراً لنصر الله بابار بعدم مضايقة حركة المهاجرين[152].

من وجهة نظر الحكومة في إسلام أباد، كان الخيار العسكري هو الأفضل، لأن المفاوضات تستغرق زمناً طويلاً، كما أن محاولات حركة المهاجرين تدويل قضية كراتشي كان يضر بمناورة الحكومة بشأن كشمير. ولم يكتف المهاجرون بتنظيم المظاهرات أمام سفارة باكستان في لندن وواشنطن، بل نقل ألطاف القضية إلى جنيف، ووجه سلسلة من الرسائل إلى رؤساء حكومات مختلفة، بمن فيهم الرئيس كلنتون والأمين العام للأمم المتحدة. ومع ذلك استمرت حكومة إسلام آباد تتجاهل عن عمد مطالب المهاجرين وتحذيراتهم، وارتكبت بي نظير نفس الخطأ الذي ارتكبه من قبل يحيى خان وذو الفقار علي بوتو.

أصابع الهند الخفية

طوال الثمانينيات كانت إسلام آباد تتهم الهند بالتدخل في إقليم السند، كمحاولة للضغط على باكستان من أجل تقليص دعمها للانفصاليين الكشميريين والسيخ. وهناك نظرة متطرفة في إسلام آباد ترى أن استخدام نيودلهي "لورقة السند" هو جزء من استراتيجية مرسومة بعناية لتقسيم باكستان مرة أخرى، بفصل المقاطعتين الجنوبيتين - السند وبلوشستان - عن جسم باكستان، من خلال القيام بعملية جراحية عسكرية، تمتد من راجاستان في الهند، مروراً بصحراء تهار إلى قناة إتشوجل، ومن هناك تسير بخط مستقيم إلى ممر بولان على الحدود الغربية لبلوشستان. وزعم المدير السابق لمعهد الدراسات الدولية - العميد المتقاعد محمد يوسف - أن 80 ٪ من الأسلحة المحظورة (غير المرخصة) المستعملة في السند، تم تهريبها إلى المنطقة عن طريق الاستخبارات الهندية. واتهم الهند بإثارة أعمال العنف في البنجاب والسند[153].

بينما انشغل السياسيون من كل جانب بإلقاء التهم على بعضهم البعض، تبين الوقائع الملموسة في السند أن سبب نشوء هذه المعضلة، هو عملية التسييس المكثفة لجميع الهياكل المؤسساتية في المقاطعة. ولم يحدث هذا الأمر على الساحة السياسية السندية بين عشية وضحاها، ولم ينتج من المحاولات السرية لزعزعة استقرار السند. وإنما المشكلة الكبرى في السند - من وجهة نظر هندية - هي فساد النظام السياسي

بكامله وانغماسه بالعنف، وابتلائه بالعناصر المخربة للمجتمع، التي تحول دون تشكيل دولة موحدة متجانسة.

وزعم اعتزاز أحسن – وزير الداخلية السابق – أنه تم اعتقال ما يزيد على 1000 مخرِّب في إقليم السند، وكان معظمهم عملاء للهند. ومثل هذا الادعاء كان جزءاً من المفاهيم الخاطئة التي يتم تلقينها للباكستانيين عن الهند ونواياها، وقد بلغت درجة منافية للعقل، لدرجة يصعب معها تصديق المزاعم الباكستانية بالنسبة لأي مراقب محايد. وبعد أن أصبحت ورقة "الأصابع الهندية" غير كافية لإقناع الشعب، استبدل بها "الأصابع الأفغانية". وزعم المسؤولون الباكستانيون أن وراء الأعمال التخريبية وكالة الأبحاث والتحليل الهندية، ووكالة الاستخبارات الخارجية الهندية، وجهاز الشرطة السرية لنجيب الله أمين، وأن هذه الأجهزة تتعاون لخلق حالة من الذعر في السند، بهدف تحويل الضغط الشعبي عن قضية كشمير. فمن جهته، ردد حزب الشعب – في صحيفة باكستان تايمز الحكومية – أن ألطاف كان عميلاً للاستخبارات الهندية. ومن الناحية الأخرى، اتهمت حركة المهاجرين القومية حزب الشعب بالارتباط بشبكات تجسس هندية وأفغانية، من خلال منظمة آل ذو الفقار، وهي منظمة متطرفة أسسها إخوة بي نظير بهدف الانتقام لإعدام والدهم، ذو الفقار علي بوتو.

وهكذا أصبح كل المتعاملين في السياسة الباكستانية يتهمون الساسة الآخرين بأنهم مرتبطون بالاستخبارات الأجنبية. ورددت معظم الأحزاب السياسية نفس النغمة، وهي أن الاضطرابات في السند جزء من مخطط استراتيجي من تدبير وتوجيه الهند، بدأ تنفيذه منذ سقوط دكا عام 1971. ويدعي هؤلاء السياسيون أن هناك زعماء ونشطاء من مختلف التنظيمات العرقية، في ريف السند ومدنها، مرتبطون بوكالة الأبحاث والتحليل الهندية، وأن الوكالة المذكورة تمكنت من زرع عملائها في السند من خلال المثقفين والصناعيين ورجال الأعمال، من أتباع الأب الروحي لبنجلاديش الشيخ مجيب الرحمن، زعيم حزب عوامي الوطني، قبل انقسام الحزب وقيام بنجلاديش. والمفارقة أن الشيخ مجيب الرحمن كان هو الآخر متهماً بالتجسس لصالح الهند، أثناء التحقيق في قضية مؤامرة آجارتالا عام 1965.

وتدعي الأحزاب السياسية أن حركة سند هودش (وهي الحركة الانفصالية المطالبة بقيام دولة السند، والموجودة على المسرح السياسي منذ قيام باكستان) بزعامة غلام مرتضى سيد، كانت أيضاً تربة خصبة، لتجنيد العملاء لوكالة الأبحاث والتحليل الهندية. كما تزعم أن دعم ضياء الحق لغلام سيد دفع الأحزاب المعارضة في الساحة السياسية للوقوع في براثن الاستخبارات الهندية. ومن أجل إضفاء شيء من الحقيقة على هذه الروايات المضللة، لجأ السياسيون إلى أدلة مبالغ فيها، فزعموا أن وكالة الأبحاث والتحليل الهندية، أقامت مركزاً للتدريب داخل باكستان في منطقة تانو بولا خان - التي تبعد 50 كيلو متراً عن جامعة السند - وأن قوات الأمن الباكستانية لم تحرك ساكناً. ومن أمثلة هذه الأدلة - التي تفتقر للصحة - قولهم إن عملاء الهند هيأوا الرأي العام في السند لبدء الاضطرابات، في منطقتي نواب شاه ولاركانا، وكان ذلك بمثابة تحذير لعائلة بوتو الحاكمة - آنذاك - التي تنحدر من هاتين البلدتين في مناطق السند الداخلية.

ونظرت نيودلهي، من جهتها إلى مزاعم وتهم إسلام آباد - عن تدخلها في السند - بوصفها استراتيجية متعمدة، تهدف إلى صرف الاهتمام الدولي عن محاولات باكستان لزعزعة الاستقرار في كشمير والبنجاب. ورأت أن توقيت الحملة الإعلامية التي شنتها إسلام آباد هدفه تضليل الدول الغربية، ومحاولة صرف الأنظار عن الممارسات البشعة للحكومة الباكستانية في السند، كما في كشمير والبنجاب.

وفي باكستان دأبت الحكومتان - الفيدرالية والمحلية - على اتخاذ وكالة الأبحاث والتحليل الهندية كبش فداء، لإخفاقهما في الحد من العنف المتصاعد في كراتشي. وخلال وجود الجيش في كراتشي - من حزيران/ يونيو 1992 إلى كانون الأول/ ديسمبر 1994 - كانت التهمة بتورط الهند مستمرة، دون وجود أي دليل مادي ملموس. ووعدت رئيسة الوزراء بي نظير بوتو خلال زيارتها الأخيرة لكراتشي، بعقد مؤتمر صحفي تفضح فيه مخططات الاستخبارات الهندية. وقد أثار ذلك تعليقاً ساخراً في صحيفة الأمة (ذا نيشن) رغم أنها موالية للحكومة، فكتبت تقول: "كانت بي نظير مقتنعة أن الصراع يجري بتمويل وتدريب وتحريض من قوى خارجية متورطة في

الصراع. ولكن الحقيقة الثابتة أنه لا يمكن لهذه القوى الخارجية العمل إلا من خلال عملاء محليين، ولا يمكن لها الاستمرار في مخططاتها إلا باستمرار القلاقل "[154].

ولكن الحكومة الباكستانية ظلت تزعم وجود ارتباط بين حركة المهاجرين القومية ووكالة الاستخبارات الهندية. ففي البداية اتهمت القنصلية الهندية بالتخطيط للعنف وتوجيهه، وبعد إغلاق القنصلية ابتدعت تهمة جديدة خلاصتها أن كل المهاجرين عملاء للهند. ودست مؤخراً تقريراً يزعم أن أحد نشطاء حركة المهاجرين – محمد طافي – قد اعترف بزيارة الهند عدة مرات للتدرب على أعمال العنف. ولكنها لم تقدم دليلاً مقنعاً إلى رجال الصحافة الذين حضروا المؤتمر الصحفي "المقتضب" يثبت صحة هذه المزاعم[155].

إن اتهام الهند بالتدخل في كراتشي وإغراقها في بحر من الفوضى والصراع العرقي، أصبح معزوفة تزداد صخباً يوماً بعد يوم. فقد صرح الجنرال نصر الله خان بابار، وزير الداخلية الفيدرالي، والمعروف في إسلام آباد بلقب "جنرال المصائب"[156]، بأنه سيجتث أسباب العنف من أكبر مدن باكستان خلال ستة أشهر، كما أدلى بمعلومة جديدة، وهي أن القناة التلفزيونية الفضائية (Zee T. V.) – التي يمكلها روبرت مردوخ – قد تم استغلالها من قبل وكالة الاستخبارات الهندية لتمرير معلومات سرية إلى الإرهابيين في كراتشي[157]. ويبدو أن هذا التصريح من شطحات خيال الجنرال بابار. وربما يكون الجنرال المخضرم قد استوحى هذه الفكرة من قصص البطولات في الحرب العالمية الثانية، حيث كانت الحكومة البريطانية تستخدم هيئة الإذاعة البريطانية، لتمرير رسائل إلى زعماء المقاومة في فرنسا ومناطق أخرى من أوربا. ولكن المشكلة أن هذا النمط من التفكير قد أصبح جزءاً من طبيعة السياسيين الباكستانيين، فهم على استعداد لاستخدام "الورقة الهندية" وتحميلها مسؤولية كل ما يحدث داخل باكستان. وسواء كانت الأحداث نتيجة الاقتتال الطائفي، أو الانتفاضات القبلية في كراتشي أو مالاكاند، يتم تصوير وكالة الأبحاث والتحليل الهندية على أنها الجهة الوحيدة المتورطة في زعزعة الاستقرار.

لم يكن استخدام قناة Zee T. V. هو التهمة الوحيدة التي صدرت عن المؤسسة الباكستانية الحاكمة، فيما يتعلق بتورط الهند في كراتشي. فقد زعم وزير الداخلية

الفيدرالي أن جاويد لنقرا، وهو أحد كبار قادة حركة المهاجرين القومية، قد مُنح حق اللجوء إلى الهند، وشوهد في صحبة وزير الداخلية الهندي راجيش بيلوت في مدينة بومباي[158]. واستندت هذه التهمة إلى اعترافات مزعومة لأشخاص من حركة المهاجرين تم اعتقالهم، أمثال خالد تقي وهاشم ظفار، وعرضت صورهم على شاشة التلفزيون الباكستاني[159]. جدير بالذكر أن اللائحة التي وضعتها حكومة بي نظير بوتو المؤلفة من 21 مطلباً، والتي سُلمت إلى حركة المهاجرين في جولات المفاوضات الثلاث الفاشلة، زعمت أيضاً أن نشطاء الحركة كانوا يتلقون التدريب على ضفاف نهر جومتي قرب مدينة لوكناو، ثم يُرسَلون إلى كراتشي لخلق الاضطرابات.

في السنوات القليلة الماضية تغيرت النظرة إلى حركة المهاجرين القومية بصورة جذرية داخل الموسسة الباكستانية الحاكمة. فبعد أن كانت تعتبر الحركة تنظيماً "يمكن استغلاله" لتصفية حزب الشعب الباكستاني وهزيمته على أرضه في إقليم السند، تحول عداء المؤسسة الحاكمة إلى ألطاف حسين وكبار معاونيه، أثناء المعركة الأخيرة التي خاضتها حركة المهاجرين القومية، للمحافظة على وجودها بعيداً عن دعم المؤسسة الحاكمة. ونقلت الصحافة الباكستانية قصصاً مفادها أن المخابرات الباكستانية مقتنعة بأن أعضاء حركة المهاجرين قد تم اختراقهم من قبل وكالة الأبحاث والتحليل الهندية، وأن ألطاف حسين ذاته "يشجعهم على ذلك"[160]. ولم تكن الشبهات المزعومة حول ألطاف حسين هي المرة الأولى التي توجه فيها الاتهامات إلى مسؤول باكستاني رفيع المستوى بكونه عميلاً للهند، فقد سبق أن اتُّهم ثلاثة أفراد من عائلة بوتو – وهم ذو الفقار وبي نظير ومير مرتضى – بالعمالة لدى الاستخبارات الهندية. وقد طالت التهم بالعمالة للهند سياسيين آخرين، أمثال رئيس وزراء إقليم السند السابق جام صادق علي، وغلام مصطفى خان – الذي يتولى حقيبة وزارية في حكومة بي نظير الحالية – وزعيم حزب عوامي الوطني خان عبدالوالي خان، كل هؤلاء وأمثالهم كانت تطالهم التهمة كلما أبدوا معارضة للمؤسسة الحاكمة. ولم تقتصر تهمة التعامل مع الهند على السياسيين، فقد طالت أيضاً الصحفي المشهور، والعضو الفعال في لجنة حقوق الإنسان، زفارياب أحمد، الذي كان يعمل بالتعاون مع إحسان الله خان، رئيس جبهة تحرير العمال المستعبدين، من أجل تحرير الأطفال المستعبدين للعمل في صناعة

السجاد. وقد سُجن زفارياب مؤخراً بتهمة العمالة لوكالة الأبحاث والتحليل الهندية، وبأنه يعمل على زعزعة اقتصاد باكستان[161]. وقد أثارت حادثة زفارياب الغريبة تعليق صحيفة فرايدي تايمز الهندية فكتبت تقول "ينبغي على حكومة إسلام آباد أن تنظر في مسألة تحرير العمال المستعبدين، وأن تقتلع من ذهنها المنغلق "مرض" وكالة الأبحاث والتحليل الهندية"[162].

ويقودنا هذا الأمر إلى سؤال جوهري هو: ماذا ستجني الهند من زعزعة استقرار كراتشي في هذا الوقت بالذات؟ أولاً، ليست الهند كباكستان، لأن باكستان أعطت لنفسها حق انتقاد أوضاع المسلمين في شبه القارة الهندية بكاملها، أما الهند فقد فضلت أن تقيم العلاقات مع باكستان بناء على الأسس المتبعة في علاقات الدول فيما بينها. لذلك كانت تعليقات الزعماء الهنود على الوضع في كراتشي قليلة ومتباعدة زمنياً. ثانياً، يرى قسم من الصحافة الباكستانية أن تدخل الهند في كراتشي يأتي مقابل تدخل باكستان في كشمير، في محاولة لتوازن القوى. وقد غطت وسائل الإعلام الهندية أنباء الأسلحة والذخائر المصادرة من المتطرفين، وكانت تحمل علامات باكستانية، وهو دليل قاطع على تورط باكستان في كشمير. وهناك عملاء ومتطرفون باكستانيون أُلقي القبض عليهم في الهند، واعترفوا بتلقي التدريب في معهد الدراسات الدولية بكشمير ووكالات الاستخبارات الأخرى، وتأكدت وسائل الإعلام المحلية والدولية من وجودهم. ولكن إسلام آباد عندما تتحدث عن وجود أيد خارجية في كراتشي لا تدعم زعمها بدليل قاطع. ثالثاً، إذا كانت نيودلهي متورطة في أعمال عنف في كراتشي بصورة سرية – وبالطريقة ذاتها التي يتبعها معهد الدراسات الدولية في كشمير – لاستمر الوضع الشاذ في كراتشي لفترة طويلة. ولكن الوضع في كراتشي ليس كذلك، لأن نقاط الخلاف في مجتمع كراتشي كثيرة. فأحياناً، تندلع أحداث العنف بسبب التوتر الطائفي، الذي يحدث بصورة دائمة كرد فعل على أحداث عنف طائفية وقعت في مناطق أخرى من الدولة. فإذا اندلعت الاضطرابات الشيعية-السنية بين مناطق الشمال، تصل انعكاساتها إلى كراتشي فتصبح المساجد وأئمتها هدفاً للعنف. وفي أحيان أخرى، تندلع أعمال العنف نتيجة صراعات داخلية ضمن حركة المهاجرين القومية نفسها، وقد برز هذا النمط الأخير من الصراعات في السنتين الماضيتين، لأن

المؤسسة الحاكمة تحاول شق الحركة، فقامت بتشكيل فصيل "حقيقي"، واستخدمت عناصره لخوض قتال الشوارع ضد كوادر فصيل ألطاف. والوضع في كراتشي يختلف عن كشمير، ففي كشمير أصبح العنف مرضاً مستوطناً، وهو موجه أساساً ضد الدولة، بينما في كراتشي تتمثل المعاناة في قتل الناس العاديين لبعضهم البعض، نتيجة اختلافات سياسية أو طائفية أو مذهبية.

لقد انتشر الاقتتال بين عامة الناس في شوارع كراتشي والمدن الأخرى، وهذا له دلالات خطيرة بالنسبة لإقليم السند. وأصبح حزب الشعب والمعارضة يتهم كل منهما الآخر بالمسؤولية عن إشعال الفتنة، ويتهم كل منهما الآخر بالتعاون مع مخربين هنود وأفغان، وغيرهم من المناوئين للدولة لتحقيق أهدافهم. ولقد أصبح تبادل الاتهامات خبزاً يومياً في الحياة السياسية الباكستانية. فالمخابرات الباكستانية بدأت الآن "تلقن" وسائل الإعلام معلومات، مفادها أن "الأصابع الخارجية" القوية تتحرك لتمزيق باكستان مرة أخرى. واتهمت حركة المهاجرين القومية حزب الشعب بتشكيل قوات خاصة مؤلفة من 1200 جندي بهدف سحق الحركة، وردَّ حزب الشعب بتهمة مماثلة، فقال إن الحركة شكلت ما يسمى "قوة نمور المهاجرين"، وحمل هذه القوة مسؤولية الاضطرابات العرقية الأخيرة.

تصاعد التوترات الطائفية في باكستان

بدأت ظاهرة العنف الطائفي في باكستان إبان الثمانينيات، كرد فعل على سياسة الرئيس الراحل ضياء الحق، وتوجهه الإسلامي من أجل ترسيخ سلطته. وسرعان ما تسيدت ثقافة الكلاشنكوف الساحة السياسية الباكستانية، بما فيها من نزاعات طائفية وعرقية. كما كان لقانون الأحكام العرفية - الذي فرضه ضياء الحق - دور في نشوء هذه الصراعات بين الطوائف، بعد أن أتاح الفرصة لرجال الدين والأحزاب اليمينية للتأثير في سياسة باكستان. وبدأت الأزمات في البنجاب مع تشكيل أول حركة للناطقين باللغة السيرايكية، ورغم عدم هيمنتها السياسية، فقد استطاعت غرس جذورها في الهيكل السياسي للبلاد. وبدأت تطالب بالانفصال بالتعاون مع قبيلة الحزارا المنجولية الأصل في شمال الإقليم. وفي المناطق الشمالية، طالب الكاراكوراميون - من الطائفتين الشيعية والسنية - بمزيد من التنمية الاقتصادية لمنطقتهم، وبإنشاء المؤسسات الديمقراطية، والاعتراف بهويتهم العرقية. وفي الجزء الباكستاني من كشمير لم يختلف الوضع عن بقية المناطق، إذ فضل السياسيون الكشميريون الابتعاد عن إسلام آباد، حفاظاً على الكيان الكشميري.

أخذت فئات متعددة ضمن الطائفة السنية تطالب بإقرار أحكامها الشرعية واعتمادها كأحكام رسمية. وبدأت هذا الاتجاه جماعة أنجوماني "أتباع الصحابة" التي تأسست عام 1985، في ا لمناطق الريفية من البنجاب. وكان طبيعياً أن تظهر ردود أفعال من الطوائف الأخرى وأفراد الأقليات. فتجمع الشيعة تحت راية تنظيم "الجماعة الجعفرية" عام 1987 ودخلوا المسرح السياسي. بينما فضلت بعض الطوائف الأخرى - نظراً لأعدادها الصغيرة - البقاء خارج المسرح السياسي، في مجتمع كان على الدوام متحفزاً لالتهامها.

انتشرت النزاعات الطائفية الملتهبة على هيئة بقع كبيرة، في مناطق متعددة من باكستان، مما أشعل العنف في جميع أنحاء البلاد. وهناك أربع بقع رسَّخ فيها الوعي الطائفي جذوراً عميقة، وهي كراتشي وحيدر آباد في السند، وبارا شينار في مقاطعة

الحدود الشمالية الغربية، وجلجيت وبالتيستان في المناطق الشمالية، ثم شريط مولتان - جهانج - ميانوالي - فيصل آباد، الذي تبين أنه بؤرة لجميع أنواع المشاكل الطائفية. وأصبح العنف الطائفي مرضاً مستوطناً في هذه المناطق، أدى إلى انهيار النظام والقانون، واضطر الجيش للتدخل والبقاء فيها بصورة دائمة. وبعد قيام الأحزاب الطائفية بحقن فيروس الأصولية في بوتقة السياسة الباكستانية، بدأت قوة هذه الأحزاب تنمو بعد موت ضياء الحق، واكتسبت نفوذاً هائلاً في التسعينيات. ودخل تنظيم أنجوماني "أتباع الصحابة" مسرح السياسة المحلية، وبلغ من القوة مرحلة جعلته يتحكم في نجاح أو فشل أي حزب تقليدي، في ثلاث من مناطق البنجاب على الأقل.

ويتمتع تنظيم الجماعة الجعفرية بنفس التأثير الحاسم في منطقة ريفية واحدة من البنجاب، هي لاهور. ومعروف أن هذا التنظيم قد انخرط في سياسة الدولة بهدف حماية الأقلية الشيعية. وقطاع لاهور هو القطاع البنجابي الوحيد الذي يحقق حزب الشعب الفوز فيه، إذ يشكل الشيعة أغلبيته. ويوحي الاستقطاب الحاد في العلاقات الطائفية - الذي عم كل أنحاء باكستان - أن السنيين يسعون لإخراج الشيعة عن ساحة الإسلام.

وداخل الحرم الجامعي، كان يدور صراع آخر من أجل السيطرة، قامت به الأجنحة الطلابية المنبثقة عن الطوائف المختلفة، مثل الجماعة الجعفرية، وجمعية أنجوماني أتباع الصحابة، والجمعية الطلابية الإسلامية، ومنظمة طلاب الإمامية. وبسبب سهولة الحصول على الأسلحة المتطورة - لا سيما الكلاشنكوف - تحولت الجامعات إلى ساحات دموية. وحاولت الحكومة في إسلام آباد - مرة أخرى - أن ترجع أسباب العنف الطائفي في الجامعات إلى "الأصابع الخارجية". لكن لجنة حقوق الإنسان أرجعت أسباب تصاعد العنف إلى القوانين غير العادلة. وألقت اللوم على جماعة أتباع الصحابة، ووصفتها بأنها "قوة مقاتلة تتبنى طرقاً مشروعة وغير مشروعة للوصول إلى أهدافها، التي تقوم بالدرجة الأولى على كراهية المذهب الشيعي"[163].

بينما اتسم العقد الماضي بنمو هائل للمشاعر العرقية بين السنديين والمهاجرين والبلوش والناطقين باللغة السيرايكية في جنوب البنجاب، يحمل العقد الحالي معه خطراً جديداً، على هيئة توتر طائفي مصحوب باندلاع العنف. وعندما أطلق نواز شريف العنان للأحزاب الأصولية اليمينية المتطرفة، مثل حزب جمعية علماء باكستان والحزب الجمهوري الإسلامي، وميزها سياسياً عن الأحزاب الأخرى، زحف شعور بالخطر وانعدام الأمن إلى أوساط الأقليات الطائفية ضمن التركيبة الإسلامية للمجتمع، مثل الشيعة الذين يشكلون 20٪ من سكان باكستان، ويتمتعون بنفوذ لا بأس به نظراً لكثافة عددهم في شريط جهانج - ميانوالي - فيصل آباد في جنوب البنجاب. وقد كان إقليم البنجاب – ولا يزال – البؤرة الحقيقية لكل نشاط طائفي. وفي السنتين الماضيتين امتد العنف الطائفي إلى مدن كراتشي وحيدر آباد، ثم بيشاور. وتسربت الأحقاد الطائفية إلى سائر مناطق باكستان، لوجود أقلية شيعية صغيرة في المناطق الشمالية حول بلدة جلجيت، وتجمعات شيعية أخرى في باراشينار في المقاطعة الحدودية. وتزعم هذه الأقليات الشيعية أن الدولة كانت ضالعة فيما تعرضت له من أعمال عنف. وانتشرت الطائفية نتيجة المطالب المتزايدة لرجال الدين السنة (من مدرسة ديوباند)، الذين يرون أن المجتمع الباكستاني يجب أن لا يحكمه إلا المذهب الحنفي. وهذا بدوره جعل الشيعة – الذين ينتمون إلى المذهب الجعفري – يتوجسون خوفاً من سيطرة السنيين. واستغلوا فرصة انتشار ثقافة الكلاشنكوف – التي تأصلت في الثمانينيات – فنظموا أنفسهم سياسياً من خلال منظمة متطرفة، أسموها الجماعة الجعفرية للتحريك والتنفيذ، ليبدأوا منافسة مريرة في القتل والثأر، الأمر الذي أوصل العنف الطائفي إلى وضع أسوأ وأكثر دموية. ومع ازدياد التطرف في مواقف كلا الطرفين، هددّت بعض الجماعات السنية "بنزع صفة الإسلام" عن الشيعة في باكستان، واعتبارهم كفاراً.

بعد موت ضياء الحق وانتشار فيروس الطائفية، استشرت قوة الأحزاب الطائفية في الساحة السياسية الباكستانية، فسيطرت جماعة أنجوامي أتباع الصحابة (السنية) على الشريط الجنوبي في البنجاب، وأصبح دعمها ضرورياً للأحزاب التي تريد الفوز في

الانتخابات . واكتسبت الجماعة الجعفرية (الشيعية) نفس هذه القوة. ومع أن محاولات هذه الجماعات الطائفية للتحول إلى أحزاب سياسية لم تكلل بالنجاح، فإنها تمارس ضغطاً كبير على أعضاء المجالس المنتخبة، لعرض جدول أعمالها ومطالبها في الجمعية الوطنية والمجالس المحلية.

تقدم أحد أعضاء الجمعية الوطنية بما سُمي "مشروع ناموس الصحابة"، بإيحاء من أعظم طارق زعيم حزب أتباع الصحابة، ونال موافقة 70 عضواً في الجمعية الوطنية من المنتمين إلى الأحزاب السياسية المعارضة للحكومة، ويشكل هذا المشروع حالياً محور التوتر الطائفي. وتكمن أهمية المشروع في كونه يستهدف الشيعة بصورة مباشرة [164]. مستغلاً مناخ عدم التسامح الديني، الذي أفرزته أحكام التجديف (التكفير) المعمول بها حالياً في المحاكم، ويطالب المشروع بتوسيع نطاق هذه القوانين "لتشمل صحابة الرسول صلى الله عليه وسلم". ومضاعفات مشروع القانون المقترح خطيرة لأنها ستحول الخلافات الأساسية بين مؤرخي الشيعة والسنة إلى صراعات دموية في الشوارع، ودعاوى لانهاية لها في محاكم الدولة [165].

يرى المراقبون السياسيون أن عرض مشروع القانون هذا على الجمعية الوطنية، هو حلقة من جهد منسق لضمان إبقاء أحكام التجديف على شكلها الحالي. ويستشهدون بقرار المجلس المحلي لإقليم البنجاب الذي طالب بعدم المساس بقوانين التجديف الحالية. فيما يرى آخرون أن إدخال اقتراحات أكثر راديكالية سيجعل حكومة حزب الشعب تغير القوانين الحالية، التي تبدو معتدلة بالمقارنة مع مشروع ناموس الصحابة [166]. والرأي الثالث في المشروع رأي سياسي بحت. إذ يرى أن الهزيمة الساحقة التي لحقت بالأحزاب اليمينية في الانتخابات – عام 1993 – أفقدت التنظيمات المتطرفة زخمها. وبدأ المسرح السياسي الباكستاني يسلط الضوء على شخصيتين فقط، هما نواز شريف وبي نظير بوتو.

كاد التوتر الطائفي يتحول إلى أعمال عنف في جهانج وسارجودا وفيهاري وخانيوال ومظفرجار وأليبور [167]. فقد وقع هجوم بالقنابل اليدوية – عام 1994 – على أحد

مساجد فيهاري، أدى إلى إصابة الشيخ غلام محمد نائب رئيس تنظيم الجماعة الجعفرية[168]. واتخذت الحكومة إجراءاً صارماً بمنع تحرك رجال الدين من البنجاب وإليها، الأمر الذي منع حدوث حمام دم خلال شهر محرم. وحظرت حكومة السند دخول 34 عالماً إسلامياً بنجابياً إلى إقليم السند لمدة 90 يوماً[169]. كما تم تقييد حركة العلماء داخل البنجاب ذاتها، وحظرت السلطات الإدارية في منطقة جهانج دخول 29 عالماً إليها[170]. وفي نهاية شهر محرم أعلنت الحكومة الفيدرالية ثمانية مدن في البنجاب بأنها "مناطق حساسة"، واقترحت زيادة دوريات الجيش في هذه المناطق، وهذه المدن هي جهانج، ولاهور، وملتان، ومظفرجار، وسارجودا، وبهاكار، وبهاوالبور، وروالبندي[171].

حاولت بي نظير تبرئة حكومتها من المسؤولية عن اندلاع العنف، بإلقاء الخطابات الجماهيرية، لتصرح من خلالها أن هناك قوى أجنبية وراء العنف الطائفي في باكستان. وفي خطابها أمام مؤتمر الحسينية السنوي الرابع عشر، ألقت المسؤولية على وكالة الأبحاث والتحليل الهندية وعلى وكالة الاستخبارات العراقية، واتهمتهما "باستئجار بعض المخربين لزعزعة القانون وخلق المشاكل، من خلال تغذية المشاعر الطائفية البغيضة"[172]. ولكن الحقيقة أن التوتر الذي يعيشه المجتمع الباكستاني اليوم، هو انعكاس للسياسة الهدامة التي مارسها ساسة البلاد والقادة الروحيين، الذين نشروا في ربوع باكستان ثقافة العنف والكلاشنكوف.

دأبت إسلام آباد على السخرية من تقارير منظمة العفو الدولية، لا سيما بشأن كشمير وبعض مناطق الهند. وفي أحد التقارير أدانت منظمة العفو الدولية قيام حكومة باكستان باستخدام أحكام التجديف، لمساهمتها في زيادة التوتر الطائفي من خلال توجيه تهمة التجديف (أو التكفير، أو اتهام الشخص بالطعن في المقدسات) لأغراض شخصية، وبخاصة ضد الشخصيات الهامة من طوائف الأقليات[173]. وتساءلت العناصر العقلانية في المجتمع الباكستاني حول الانتقال الخفي للسلطة إلى رجال الدين. وكتب العقيد المتقاعد مسعود شيخ في صحيفة ذا نيوز "لقد أزهقت أرواح العديد من

الأبريـــاء على مـذبــح التعـصب الديني، وكـان وراء ذلك الشيـوخ الذين يحـملون تعـاليم خـاطئـة، ولا يجـرؤ أحـد أن يمسـهم، وإلا انطلقـــت صيحـــات (الدين في خطر)[174].

إن عملية التوجه الإسلامي لم تكن بعيدة عن التسييس، فقد أقر تطبيق الحدود الخاصة بالزنا والسرقة وشرب الخمر، ولكن التطبيق الفعلي كان انتقائياً ولأغراض سياسية. فمثلاً جُلد نشطـاء من حـزب الشعـب في المقاطعة الحدودية، واحتُجز مـفتي حزب الشعب - الشيخ مظهـــر الحـــق - وفق هذه الأحكـــام، لعـدم مساندته للحكومة المناوئة لبوتو في السند. ولم يؤد الشنق في الساحات العامة إلى تخفيف معدل الجريـــة، بل بالعكـــس. وهنـــاك 2000 شخـص محتجـــزون لتطبيق الحدود عليـهم، وأقل من ثلث هذا العـدد فـقط هم الذين ارتكبـوا جـرائم خطيرة.

تحملت الأقليات عبء عملية التوجه الإسلامي المذكورة. حيث يتعرض الهندوس والمسيحيون للتمييز، على أساس ديني محض. وتشير التقارير السنوية حول حقوق الإنسان ،الصادرة عن وزارة الخارجية الأمريكية، إلى أن باكستان هي الدولة الوحيدة التي تحرم الأقليات من الحقوق الأساسية، كالحريات والفرص العادلة في مجالات التنمية والتوظيف والتعليم، كما تحرمهم من حق الترشيح في الانتخابات العامة على أساس الانتماء الدينـــي. بل أيضـــاً لا يحق لهم التصويت للمرشحين المسلمين، ولم يخصص لهم إلا عشرة مقاعد فقط في الجمعية الوطنيـــة المكونـــة من 237 عضواً.

لكن أقسى أنواع التمييز التي تعانيها الأقليات، هي استعمالها "ككبش فداء"، وتحميلها مسؤولية ما يحدث للمسلمين في أي مكان في العالم، وخاصة في المناطق الحدودية، إذ تعرض الهندوس - الذين يتركزون في السند - إلى العديد من الهجمات منذ قيام دولة باكستان، استهدفت أماكن عبادتهم وممتلكاتهم، نتيجة أعمال العنف القائمة على أسس دينية.

أزمة مالاكاند

اندلعت أعمال العنف في محافظة مالاكاند، وفي منطقتي سوات Swat وباجاور التابعتين لمقاطعة الحدود الشمالية الغربية في تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1994، على أيدي مؤيدي "التنظيم المحمدي لتطبيق الشريعة" المطالبين بتطبيق أحكام الشريعة في المنطقة، وتم سحق تلك الحركة بقوة مشتركة من التنظيمات شبه العسكرية، ونجم عن ذلك عدد من القتلى وتدمير المرافق الحكومية. ومع أن أعمال العنف هدأت موقتاً في تلك المنطقة، إلا أن مؤيدي "التنظيم المحمدي لتطبيق الشريعة" نظموا تظاهرة في سوات مطالبين بإطلاق سراح زعمائهم المعتقلين، وأطلقت القنابل المسيلة للدموع على المتظاهرين في منطقتي منجورا وسيدو شريف. ورغم إطلاق سراح زعماء التنظيم المعتقلين، فإن هذه المسألة خلقت مشاكل مستعصية للحكومة الفيدرالية، وبدأت بي نظير بوتو تواجه تبعات سياسة التوجه الإسلامي التي بدأها ضياء الحق.

تعود نشأة التنظيم المحمدي لتطبيق الشريعة إلى 28 حزيران / يونيو 1989، وكان منحصراً في البداية في ناحية تسمى "ميدان" - التابعة لمنطقة "دير" المعروفة بزراعة الأفيون - وكان يقود هذا التنظيم الشيخ صوفي محمد، وهو أحد صغار رجال الدين في لالا كيلا، كما كان أمير المنطقة وفق تصنيفات الحزب الجمهوري الإسلامي. ولم تلق حركة التنظيم المحمدي التأييد من الأحزاب اليمينية الباكستانية، ولم ينشئ الشيخ صوفي محمد هذا التنظيم المحمدي، إلا بعد حدوث خلافات بينه وبين قيادة الحزب الجمهوري الإسلامي.

قبل جولة العنف الأولى - في أيار/ مايو 1994 - كان التنظيم المحمدي مغموراً إلى حد كبير، وربما يعود هذا إلى عدم ارتباطه بأي من الأحزاب السياسية في دائرة مالاكاند. وفي عام 1995 قام التنظيم المحمدي بمقاطعة ناجحة للانتخابات في "ميدان" و "دير"، ولكنه ظل خارج دائرة اهتمام الناس، فقد كانت البلاد منشغلة آنذاك بالمعارك السياسية بين نواز شريف وبي نظير بوتو وغلام إسحق خان، فاستمر التنظيم المحمدي يعمل بهدوء لتوسيع قاعدته الشعبية، في دير ومالاكاند وسوات وباجاور.

من الناحية الأيديولوجية، كان التنظيم المحمدي رائداً في مطالبته بتطبيق الشريعة، إلى جانب "جماعة إشاعة التوحيد والسنة"، والأخيرة تزعم أنها هي القوة الفعلية وراء إطلاق حركة "إما الشريعة وإما الشهادة"، وهي الجماعة التي تمثل سلطة رجال الدين في باكستان، الذين تخرج معظمهم من "المدرسة" الدينية في مالاكاند، وهي موجودة لفترة تزيد على 50 سنة وكان يرأسها مولانا طاهر. وكانت المدرسة فريدة من نوعها، حيث كان يقصدها العلماء المسلمون من كل أنحاء شبه القارة الهندية، لتلقي علوم الدين. وهذه "المدرسة" لها صلاتها مع مدرسة ديوباند في الهند، ومن خريجيها قلب الدين حكمتيار، مما يفسر جزئياً احتمال اشتراك الأفغانيين في أحداث العنف خلال تشرين الثاني/ نوفمبر، وما تبعها من جهود السلام عبر المجالس القبلية لمختلف قبائل الباشتون. ونقلت "ذا نيوز"، وهي كبرى الصحف الباكستانية، أن مولوي رحمت خان، وهو عضو الحكومة المحلية لإقليم كونار في أفغانستان، اشترك في المحادثات، بالإضافة إلى ممثلين عن الحزب الإسلامي الذي يرأسه حكمتيار، بعد أن فشلت جهود الشيخ صوفي محمد في إقناع مؤيدي التنظيم المحمدي بتهدئة الأوضاع. ويتضح مدى نفوذ "المدرسة" من كون الرائد عامر - ابن مولانا طاهر - عضواً في وكالة التحقيقات الفيدرالية، وكان طرفاً أساسياً في مؤامرة الإطاحة ببي نظير التي قادها نواز شريف عام 1990، وهو يقيم في "المدرسة"، ولا تستطيع قوات الشرطة الوصول إليه رغم أنه مطلوب.

اندلعت الشرارة التي أشعلت الاضطرابات من قرار المحكمة العليا - في 12 شباط/ فبراير 1994 - باعتبار القوانين القبلية الخاصة FATA التي تحكم مالاكاند غير شرعية، وهذا بدوره شكل فراغاً قانونياً. واستغل التنظيم المحمدي القرار للمطالبة بتنفيذ أحكام الشريعة الإسلامية. وقام التنظيم بإغلاق ممر مالاكاند لمدة أسبوع، في أيار/ مايو 1994. ولم يرفع الحصار إلا بعد موافقة حكومة شيرباو المحلية على التفاوض بشأن مطالب التنظيم المحمدي.

ثم أطلق الشيخ صوفي تحذيراً لحكومة بي نظير بوتو، للاختيار بين تأسيس محاكم إسلامية أو مواجهة الصراع المسلح. وفي أوائل أكتوبر بدأ أنصار التنظيم المحمدي

بتنظيم أنفسهم لخوض هذا الصراع. وأجريت "تدريبات على الرماية" في منطقة سوات، تحضيراً "لخوض الجولة الأخيرة من الجهاد". وقد أدى تكديس الأسلحة لدى أنصار التنظيم إلى نقص الأسلحة من سوق منجورا. ورفضت حكومة شيرباو الاهتمام بهذه التطورات التي تنذر بالخطر. وبنهاية تشرين الأول/ أكتوبر خلقت حكومة حزب الشعب ورطة أخرى لنفسها، بإلغائها للقرار الذي اتخذه ضياء في الثمانينيات، وكان يقضي بضم دائرة باجاور إلى مالاكاند.

أراد حزب الشعب – من قراره الجديد – أن يضم باجاور إلى منطقة بيشاور بدلاً من مالاكاند، الأمر الذي أشعل الفتيل لحملة العنف التي أعد لها التنظيم المحمدي، فانطلقت أحداث العنف في وقت واحد، في مالاكاند وسوات وباجاور وكوهستان (في منطقة حزارا). وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 1994، لجأ التنظيم المحمدي إلى السلاح، بعد أن أطلق عدة تحذيرات لحكومة بي نظير بوتو لتطبيق الشريعة الإسلامية في مالاكاند وباجاور، ولكن التحذيرات لم تلق آذاناً صاغية. وفقدت الحكومة والقوات المسلحة رشدها إزاء الانتفاضة التي قادها الشيخ صوفي محمد. فقط ظلت الإدارات الحكومية في ماتا وسوات معزولة عن بقية البلاد فترة تزيد على أسبوعين، وقُتل بديع الزمان عضو حزب الشعب في المجلس المحلي، على أيدي مؤيدي التنظيم المحمدي[175]. وأطبق مسلحو التنظيم على الطريق الواصلة بين مطار سيدوشريف والبلدة الرئيسية منجورا، ثم خاض هؤلاء المسلحون معارك ضارية، ضد وحدات من الجيش والقوات شبه النظامية. ودامت المعارك حوالي أسبوع حتى تم إخضاع المليشيات القبلية التي يبلغ تعداد أفرادها أكثر من 2000 مقاتل، وقُتل ما يزيد على 200 شخص في معارك بلدتي منجورا وماتا وحدهما.

قد تكون الأسباب الظاهرية لاندلاع العنف هي المطالبة بتطبيق الشريعة، لأن حملة التنظيم المحمدي كان من أهدافها أن تُلغى بعض تقاليد الزواج الهندية السائدة في ميدان وباجاور، "حيث تدفع عائلة العروس المهر لعائلة العريس". وكان التيار الفكري لمدرسة بونجبوري يجاهد لإلغاء هذه العادة المتبعة منذ قرون عديدة، وكان يعتبرها شراً ومرضاً من أمراض المجتمع. ولذلك ترى "المدرسة" أن تطبيق أحكام الشريعة سيضع

حداً لهذه العادة. وهناك سبب ثان يقول إن الحركة كانت تهدف بالتحديد إلى التخلص من نظام الامتيازات التي منحها البريطانيون لقلة مختارة، وجاءت الحكومة الباكستانية لتكرس لهم هذه الامتيازات.

هناك وجهة نظر أخرى تحاول تتبع الجذور التاريخية للاضطرابات في مالاكاند. إذ يقول الدكتور طارق رحمان، إن الناس في هذه المنطقة يتجاوبون مع الشخصيات القيادية الكاريزمية ومع الرمز المعنوي للشريعة. ففي عام 1887 نشبت ثورة مشابهة ضد البريطانيين، قام بها الأفريديون والأوراكزييون للتخلص من الحكم البريطاني في المنطقة. وقاد تلك الثورة رجال الدين من مانكي وبالام وآدا. أما أكبر أحمد – عالم الأنثروبولوجيا الباكستاني المعروف – فيصف مثل هذه الثورات "بالأحداث الألفية" (التي تقع كل ألف سنة)، وفيها "ينتظر الناس الأعمال الخارقة لتغيير حياتهم". ولكن هذه الحركات في الحقيقة كانت ضد البريطانيين وضد المؤسسة الحاكمة. بينما أصبحت الشريعة الآن هي البديل الوحيد، نظراً للافتقار إلى مُثُل أخرى. وبدراسة تاريخ المنطقة نجد أن المشاكل الحالية – في مقاطعة الحدود الشمالية الغربية – ناجمة عن السياسات الخاطئة التي طبقتها الحكومة الباكستانية، من أجل تغيير اتجاه التفكير القبلي في هذه المنطقة، حتى أصبح أهل هذه المنطقة لا يؤمنون بغير العنف وسيلة لحل مشاكلهم.

سببت الاضطرابات التي قام بها التنظيم المحمدي مخاوف لحكومة بي نظير بوتو، وفي محاولة من الحكومة لإرضاء التنظيم المحمدي – ولتقليص نفوذه – قررت الحكومة تطبيق الشريعة في المنطقة. وفي الوقت ذاته قررت الحكومة أن تزيد من وجودها في المنطقة، فزادت عدد قوات الاقتحام الخاصة – التابعة لشرطة مقاطعة الحدود الشمالية الغربية – لتقوم بدوريات في المنطقة، ونقلت قوات الشرطة الحدودية الاحتياطية إلى منطقة مالاكاند. كما وضعت قوات إضافية في المناطق المجاورة مثل دير، وسوات وبونير، وتم تزويد هذه القوات بأسلحة حديثة[176].

شعر الجيش – الذي استُدعي لقمع الانتفاضة – بخطورة الوضع نتيجة نقص التدابير الأمنية في منطقة حساسة كهذه، فأجبر الحكومة المحلية على اتخاذ خطوات تهدف إلى

تقليص التأييد الشعبي للتنظيم المحمدي، وأجبر الحكومة المحلية على تلبية معظم مطالب الناس من أجل تحقيق هذا الهدف. وزعم وزير الداخلية نصر الله خان بابار أنه سحق حركة التنظيم المحمدي لتطبيق الشريعة، وأن التنظيم ذهب إلى غير رجعة.

ولكن يبدو أن حكومة بي نظير بوتو أخطأت في تقديراتها. فقد طالب زعيم التنظيم المحمدي - صوفي محمد - بتعيين أعضاء التنظيم "قضاة" في محاكم الشريعة بدلاً من القضاة التي عينتهم الحكومة، وأن يظل القاضي غير خاضع للإقالة أو النقل لأغراض سياسية. كما طالب الحكومة بالتوقف عن فرض ضرائب على الأراضي الزراعية لأن نظام الضرائب غير إسلامي[177]. وبعد ذلك طالب بإقالة السكرتير العام لمقاطعة الحدود الشمالية الغربية لأنه "أحمدي". أما الاضطرابات الحالية فقد اندلعت شرارتها بعد القبض على أحد أعضاء التنظيم المحمدي، لرفضه دفع مبلغ 57 روبية باكستانية رسوماً للحكومة[178]، فتوقفت المفاوضات بين التنظيم ورئيس وزراء مقاطعة الحدود الشمالية الغربية أفتاب شيرباو. وبينما كانت الحكومة تتناول المشكلة من وجهة نظر النظام والقانون، كان التنظيم المحمدي يستخدم الشعارات الدينية لتعميق جذوره في المنطقة وخلق حركة جماهيرية ضخمة[179]. واستطاع التنظيم بالفعل أن يحشد أنصاره - ومنهم الطلاب والنساء - للقيام بالمظاهرات، التي تسببت في إغلاق طريق مالاكاند - سوات[180].

وأدى تصاعد الاحتجاجات إلى إثارة الجهاز الإداري المتحفز في حكومة أفتاب شيرباو، ليبدأ باتخاذ الإجراءات واعتقال كبار قادة التنظيم المحمدي، بمن فيهم صوفي محمد والشيخ حمد الله. وزادت وزارة الداخلية عدد قوات الأمن في المنطقة، واستدعت القوات الحدودية وقوات منطقة "دير" وقوات المجندين من منطقة مالاكاند، وبدأت عمليات الانتشار والاعتقال واسعة النطاق. وكانت إسلام آباد تأمل أن يؤدي اعتقال قيادة التنظيم وأغلبية مؤيديه إلى إيقاف الاضطرابات. ولكن إسلام آباد أخطأت - كما في المرات السابقة - بتقدير قوة التنظيم المحمدي. ومع أن الاعتقالات شملت مناطق عديدة، تمتد من سوات إلى تايمر جراها وميدان ودير وهاريبور وديرة إسماعيل خان، واعتُقل ما يزيد على 5000 شخص، فإن الاضطرابات لم تهدأ. وأسفر استخدام

القوات بصورة مكثفة وعنيفة – في سوات ومالاكاند – إلى سقوط أكثر من 20 قتيلاً. ومن خلال القبض على مثيري الشغب، كانت وزارة الداخليـــة – بقيادة نصر الله بابار – تأمـــل أن تحتوي التطرف الديني في مقاطعة الحدود الغربية الشمالية، وتمنعه من الانتشار. ودافع بابار عن تجاوزات قوات الأمن في استخدام القوة، انطلاقاً من أن الحكومة لن تسمح بانتشار الفوضى باسم الشريعة[181].

أدى الإفراط في استخدام القوة إلى الانشقاق في الساحة السياسية. فقد أدانت المعارضة أعمال الحكومة ووصفتها بأنها "دموية"[182]. وانسحب من الجمعية الوطنية أعضاء المعارضة المنتمين إلى رابطة مسلمي باكستان (جناح نواز شريف)، والحزب الجمهوري الإسلامي، وحزب عوامي الوطني، وأتباع الصحابة، وحزب الجبهة الدينية المتحدة، وحزب عوامي ملي باشتون خوا (الحزب الشعبي الموحد للإخوة الباشتون). وقال الزعيم أسفاندار يا رخان والي – وهو زعيم إحدى القبائل في المنطقة – إذا كانت حكومة إسلام آباد تمد الأفغانيين بالسلاح لإقامة حكومة إسلامية في أفغانستان، فلماذا تسحق مثل هذه الحركات في باكستان[183]؟ وكان من الواضح تماماً أن إمداد الأفغانيين والكشميريين بالأسلحة والدعم، يتناقض تماماً مع الخط السياسي الذي تسلكه إسلام آباد في مالاكاند. ولذلك قالت البيجوم نسيم والي خان، زعيمة حزب عوامي الوطني "إن كراتشي تلقى كل الاهتمام من وسائل الإعلام الحكومية، بينما يتم التعتيم بشكل كامل على الأحداث في مالاكاند"[184].

فضلت حكومة بي نظير بوتو التهرب من معالجة القضايا الخاصة بالمنطقة، فنتج عن ذلك التجاهل قضايا سياسية شائكة عصفت بالمنطقة كلها، وفرت للتنظيم المحمدي التربة الخصبة، كي يوسع قاعدته الشعبية في المجتمع القبلي "الذي يشعر أفراده بالاستقلالية المطلقة في تصرفاتهم"[185]. ومن القضايا البارزة في تلك المنطقة الغياب الفعلي للتعليم والرعاية الصحية والوعي الصحي، وعدم توفر مياه الشرب، والطرق، وغياب الصناعة، وسهولة الكسب عن طريق المخدرات. ومن تلك القضايا أيضاً نظام "مالك"، الذي أوجده البريطانيون للسيطرة على القبائل في المنطقة، وهو أبعد ما يكون عن الديمقراطية. وكذلك حرمان "المالكين" من التصويت وعدم تمثيلهم في الجمعية الوطنية[186].

وكان هناك عامل آخر ساهم في زيادة شعبية التنظيم المحمدي لتطبيق الشريعة، هو إعادة توزيع المناطق القبلية لتصبح خاضعة للإدارتين المحلية والاتحادية (الفيدرالية). فمنطقة مالاكاند - التي تشمل نواحي كوهستان وسوات وبونير وشترال ودير - نُقلت من الإدارة الفيدرالية إلى الإدارة المحلية عام 1969. ولكن سوء الإدارة وانعدام العدالة خلق كثيراً من الاستياء لأبناء القبائل، وزاد مخاوفهم من الذوبان في التيار الرئيسي للمجتمع (أي المجتمع الباكستاني)، وهذا أمر ترفضه القبائل وتقاومه منذ قرون. لذلك لم تكن الحركة المطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية هي نتاج التوجه الإسلامي للمجتمع القبلي وحسب، بل حملت معها بذور السعي للمحافظة على استقلالهم[187].

ولم تستطع حكومة بي نظير بوتو احتواء حركة التنظيم المحمدي لتطبيق الشريعة، إلا عن طريق العنف، وهو ما خلق لإسلام آباد مشكلة مزمنة. إذ يكاد وضع أبناء القبائل في مالاكاند يشابه ما هو حاصل في كراتشي الآن، وما حدث في باكستان الشرقية أواخر الستينيات، من حيث اندلاع أعمال العنف وإراقة الدماء.

أزمـــة بـــارا

في أعقاب الاضطرابات التي قام بها التنظيم المحمدي لتطبيق الشريعة في دائرتي مالاكاند وباجاور، امتدت مشاعر الاستياء إلى المناطق الحساسة من باكستان، في الإقليم الشمالي الغربي. فقد طالب أبناء قبيلة أفريدي بإلغاء قانون الجمارك في منطقتهم، ورفع الحظر على تجارة الترانزيت مع أفغانستان، وتعيد العناصر المسلحة التابعة لقوات شرطة الحدود، التي تعمل على مراقبة نقاط التفتيش الحدودية، إلى ثكناتهم[188].

وتزعَّم "تنظيم علماء القبائل" الحملة ضد إسلام آباد، لما اعتبروه اعتداءً على حقوقهم في المناطق الحدودية الخاضعة للإدارة الفيدرالية، واصطدم مع القوات الحكومية في بارا، وأسفر ذلك عن مقتل ما يزيد على 20 شخصاً وجرح ما يزيد على 50، وتسبب في تدمير مسجدين في البلدة. وقد استخدمت حكومة بي نظير قوات ضخمة لإخضاع المعارضة في مالاكاند ثم في بارا، مما يعكس تخوفها الشديد إزاء

الاضطرابات ذات الطابع القبلي الانقسامي شبه القومي الحاصلة في المنطقة. ولم تستطع السيطرة على منطقة القبائل – في الشريط الحدودي بين أفغانستان وباكستان – إلا من خلال استمالة زعماء القبائل[189].

بدأ رجال الدين يركزون على الهويتين الدينية والقبلية، من خلال التنظيم المحمدي لتطبيق الشريعة وتنظيم علماء القبائل، واستطاعوا نشر نفوذهم في المنطقة. وتمكن تنظيم علماء القبائل من تشكيل هياكل إدارية، شن من خلالها حملات ضد عصابات قطاع الطرق واللصوص والمقامرين ولصوص السيارات والمختطفين. كما فرض حظراً على تجارة الهيروويين و الكحول في المنطقة، وحدد عقوبات لكل أنواع الآثام، بدءاً من الجُنح البسيطة وانتهاءً بجرائم القتل[190]. جدير بالذكر أن تنظيم علماء القبائل تشكل عام1993، على أنقاض الجمعية الإصلاحية، التي تشكلت في عام 1990. واكتسب التنظيم شهرة بفضل قائده المتحمس – الشيخ عبدالهادي – ومجلس الشورى المؤلف من 30 عضواً.

ثم حدثت في بارا نفس الأزمة التي حدثت في مالاكاند، إذ قامت المظاهرات ودُمرت المباني الحكومية للتعبير عن مطالب تنظيم علماء القبائل. واتبعت حكومة بي نظير بوتو نفس أسلوبها المعتاد، فنشرت قوات الجيش والقوات شبه النظامية لتفريق المظاهرات، بينما حشدت القبائل 5000 من مقاتليها الأشداء. وأسفرت المعارك الضارية عن تدمير 400 محل تجاري و 100 منزل و 3 مساجد وقُتل 47 شخصاً، وأصيب 689 آخرون[191]. وبعد سحق مثيري الشغب بوابل من النيران، تم احتجاز الشيخ عبدالهادي قائد التنظيم ومساعديه الأساسيين، وقام آلاف من تنظيم علماءالقبائل بمهاجمة مكتب المندوب السياسي مطالبين بإطلاق سراح الشيخ عبدالهادي.

رفضت حكومة بي نظير إطلاق سراح زعماء التنظيم قبل تنفيذ شروطها، وتتلخص هذه الشروط فيما يلي: حل تنظيم زعماء القبائل، وتقديم ضمانات بعدم إيواء المجرمين، وإطلاق سراح ضابطين من الجيش برتبة نقيب تم اختطافهما على أيدي

التنظيم، واعتذار زعماء التنظيم أمام مجلس القبيلة (الجيرجا)[192]. ولكن التنظيم رفض الانصياع، ولم يقبل إلا شرطاً واحداً هو عدم إيواء المجرمين. وازدادت الأوضاع توتراً لأن قبائل دائرة خيبر قاطعت احتفالات عيد الاستقلال الباكستاني في 14 آب/ أغسطس[193]، ومارس زعماء المعارضة ضغوطهم السياسية على حكومة بي نظير بوتو، فاضطرت لإطلاق سراح الشيخ عبدالهادي ومعاونيه[194]. ولدى إطلاق سراحه أنكر الشيخ عبدالهادي علانية أن يكون التنظيم قد رضخ لمطالب الحكومة مقابل إطلاق سراحه[195].

دارت مناقشات حول الوضع في بارا داخل الجمعية الوطنية، واجهت خلالها بي نظير، ووزير خارجيتها نصر الله بابار، لحظات عصيبة. إذ أعلن ممثلو القبائل معارضتهم لتجاوزات الحكومة في استخدام القوة. ولكن الجنرال بابار لم يُبد أي ندم على ذلك، وقال "إن المهربين هم الذين يخلقون المشاكل، ويستغلون الناس كأدوات للتظاهر ضد الحكومة، والحكومة تأسف لقتل الأبرياء، ولكن لابد من معاقبة المخطئين"[196]. وكان من ضمن الانتقادات الموجهة إلى حكومة بي نظير، إقرارها قانوناً يسمح باعتقال المشتبه بهم بتجارة المخدرات، دون الحاجة إلى مذكرة اعتقال[197]. وأسفر تشديد الرقابة على التجارة الحدودية وفرض الأنظمة الجمركية عن حدوث قلاقل جديدة، قام باستغلالها كل من الملالي وتجار المخدرات والأسلحة على حد سواء. وأخيراً أصبحت الحكومة تواجه أبناء القبائل، الذين عاشوا قروناً عديدة يرفضون أن يُحكموا من خارجهم، وينظرون بارتياب إلى محاولات حكومة بي نظير بوتو فرض قيود عليهم، ويعتبرون ذلك تعدياً على خصوصيتهم ونمط حياتهم القبلية، ويرون أن من واجبهم مقاومة هذا التعدي باللجوء إلى السلاح. وإذا كانت اضطرابات تنظيم علماء القبائل قد هدأت في الوقت الحاضر - بعد إطلاق سراح زعماء التنظيم - فإن شبح الثأر والانتقام الذي تقتضيه أخلاقيات القبائل، سيظل يطارد الحكومة - التي استخدمت العنف - ويقض مضاجعها.

الخاتمــــة

أسفرت سياسة التمييز العرقي إبان الحكم العسكري، وما تبع ذلك من الإحساس بالظلم، عن الوضع المتفجر الذي تعيشه باكستان اليوم. وعلى سبيل المثال يذكر تقرير حكومي عن الجريمة عام 1990 ما يلي: 1200 حادثة اختطاف، و 18,723 سرقة بالإكراه، و 88 سرقة بنك، و 57 سرقة لوكالات سفريات، و 89 سرقة محل مجوهرات، و 67 سرقة محطة بترول. كما سُرقت 10,000 سيارة، ودُفع 300 مليون روبية باكستانية فدية لعصابات اللصوص، وكل هذا في إقليم السند وحده. وبلغ تدهور النظام والقانون مبلغاً، أجبر الرئيس إسحق خان على إقالة حكومة بي نظير بوتو، في آب/ أغسطس عام 1990، وقال يومئذ "ليس في إقليم السند قانون سوى قانون الغاب".

ولم تنشأ ظاهرة العنف وانعدام القانون بين عشية وضحاها. فقد أصبح السلاح الوسيلة الوحيدة التي يثأر بها الشباب من حرمانهم وإحباطاتهم، وأصبح السلاح والعنف هما السبيل الوحيد لتحقيق طموحاتهم، وشعورهم بالأمن. واستشرت الانقسامات الطائفية والعرقية في مدن كراتشي وحيدر آباد وقيطا وماردان وجهانج وميانوالي، وغذت هذه الانقسامات أعمال العنف، لا سيما في أوساط الشباب.

إذا كانت الجامعات والمعاهد - في بعض دول العالم - هي مراكز للعمل السياسي. فإنها في باكستان مستودعات للذخيرة والأسلحة. فبيع الأسلحة أصبح تجارة محترمة بجوار الجامعة، ويسيطر عليها الطلاب والنشطاء السياسيون من المستويات الدنيا. وهناك سجل حافل لأنشطة من هذا القبيل، تمارسها في الحرم الجامعي اتحادات الطلاب الرئيسية، مثل اتحاد طلاب الجماعة الإسلامية، واتحاد طلاب السند، ومنظمة الطلاب المسلمين لعموم باكستان.

وفشلت الحكومة الباكستانية في معالجة الوضع، لأنها لم تحاول امتصاص القوى العرقية والإقليمية عن طريق المفاوضات والتنازلات السياسية، بل تم تصعيد الموقف بسبب المصالح الشخصية والإهمال وانعدام التنمية. وكان هناك عوامل أخرى في

تصعيد الأزمات العرقية، أولها بالطبع وجود أربع قوميات من الأصل في باكستان، ثم قدوم المهاجرين الهنود. وبعد ذلك جاءت سياسة ضياء الحق لتضيف عنصراً جديداً إلى الأزمة، عن طريق اللاجئين من إيران وأفغانستان.

ليس هناك أدنى شك أن آلة فرض النظام والقانون قد تعطلت في كل أنحاء باكستان، بعد أن قامت الأحزاب العرقية بتقسيم الدولة إلى مناطق محددة، تفرض عليها إرادتها دون معارض. وقد زعم القائد السابق للجيش - الجنرال بيك - أن القوات المسلحة تستطيع "التخلص من هذه الفوضى في زمن قصير جداً". ولكن الحقيقة التي لا مراء فيها أن الحواجز النفسية والعاطفية التي نشأت في العقد الماضي تعقد حل هذه الأزمة. لأن احتواء العنف أمر صعب على القوات المسلحة، في دولة اشتهرت بأنها أكبر سوق للأسلحة في العالم، وحيث أصبح استخدام السلاح جزءاً من تفاصيل الحياة اليومية.

الهوامش

1. Soedjatmoko, "Violence in the Third World," in Raimo Varyrynen, ed., *The Quest for Peace* (London: SAGE Publications, 1987), p. 290.
2. Ibid.
3. Ibid., p. 293.
4. Johan Galtung, "Military formations and social formations: A structural analysis," in Peter Wallensteen, Johan Galtung and Carlos Portales, eds., *Global Militarisation* (Boulder, Colorado: Westview Special Studies on Peace, Conflict, and Conflict Resolution), p. 1. The world military expenditures between 1985-95 have gone up considerably.
5. R. L. Sivard, *World Military and Social Expenditures 1983* (Washington, DC: 1983), p. 2.
6. Giri Deshingkar, "Arms, technology, violence and the global military order," in Varyrynen, p. 263.
7. Ibid.
8. Thomas Hylland Eriksen, "Ethnicity versus nationalism", *Journal of Peace Research* 28 (Oslo), no. 3, 1991, p. 263.
9. الفرق الأساسي بين الهند وباكستان – بصورة عامة – أن القومية في الهند عامل لحفظ السلام والثقافة، يمكن أن يحافظ على وحدة الدولة ـ الأمة.
10. Aftab Kazi, "Ethnic nationalism and superpowers in South Asia: Sindhis and Baluchis", *Journal of Asian and African Affairs* 1, no. 1, July 1989, p. 4.
11. *Dawn*, July 20, 1992.
12. Erikson, p. 264.
13. Alexis Heraclides, "Conflict resolution, ethnonationalism and the Middle East impasse", *Journal of Peace Research* 26, no. 2, 1989, p. 197.
14. Fredrik Barth, ed., *Ethnic Groups and Boundaries* (Boston: Little Brown), p. 9.
15. Rounaq Jahan, *Pakistan: Failure in National Integration* (New York: Columbia University Press, 1972), p. 6.
16. Pakistan, Ministry of Home and Kashmir Affairs, Home Affairs Division, *Population Census of Pakistan*, 1961, Vol. 1, pt. ii, statements 2.3, 2.11, 2.14; pt. iv statements 4.1, 4.4.
17. A particularly graphic account of West Pakistani prejudices about East Pakistanis or "Bingos" is given in the book *Witness To Surrender* by Siddiq Salik, who later rose to be chief of the Inter-Services Public Relations (ISPR) division of the Pakistan Armed Forces.

18. Donald Wilber, *Pakistan: Its People, Its Society, Its Culture* (New Haven: Human Relations Area Files, 1964), p. 71.

19. Jahan, p. 13.

20. Talukdar Maniruzzaman, "Crises in political development and the collapse of the Ayub regime", *The Journal of Developing Areas* 5 (1971), p. 221.

21. Jahan, p. 24-25.

22. Khalid B. Sayeed, "The role of the military in Pakistan", in Jacques Van Doorn, ed., *Armed Forces and Society* (The Hague, Paris: Mouton, 1968).

23. Its main rival, the Muslim League, secured 37.43 per cent.

24. فرونتير غاندي، قال في حديث له، في دورة عام 1947 للجنة أعمال الكونجرس: "نحن الباشتون وقفنا إلى جانبكم وقدمنا الكثير من التضحيات من أجل الحرية، ولكنكم تخليتم الآن عنا، ورميتمونا إلى الذئاب. لن نقبل بإجراء اقتراع، لأنه سبق لنا الفوز عام 1946 في الاقتراع حول مسألة هندوستان مقابل باكستان، وأعلنا رأي الباشتون فيها. لماذا نجري اقتراعاً مرة أخرى بين هندوستان وباكستان، ليكن بين باشتونستان وباكستان.

25. زعم البعض أن هذا كان مطالبة حقيقية للاستقلال، وهناك من الباحثين الباكستانيين المحدثين من يسعى لإعادة تعريف هذا المفهوم، ويقولون إن فرونتير غاندي كان يريد الحكم الذاتي لمقاطعة الحدود الشمالية الغربية.

26. Thair Amin, *Ethno-National Movements of Pakistan*, (Islamabad: Institute of Policy Studies, 1988), p. 86.

27. Ibid., p. 71.

28. Khalid B. Sayeed.

29. *4th Triennial Census of Central Government Employees* (Islamabad: Government of Pakistan, 1973).

30. Zahoor Ahmed, "Baluchistan Par Kia Guzri", *Weekly Zindagi* (Lahor) July 1970, p. 11.

31. *The News*, July 11, 1995.

32. Feroz Ahmad, "The rise of Muhajir separatism in Pakistan", *Journal of Asian and African Affairs* 1, no. 2, December 1989, p. 99.

33. كان السنديون الأصليون يطلقون تسمية "المشردين" على اللاجئين من الهند ازدراءً لهم، بينما كان يطلق عليهم البنجابيون والباشتون اسم "هندوستانيون". وفضل المهاجرون أن يطلقوا على أنفسهم اسم "المهاجرين" تيمناً بهجرة الرسول (ص) من مكة إلى المدينة، هرباً من بطش أعداء الإسلام.

34. Feroz Ahmed, p. 99.

35. *Asian Age*, August 10, 1995.

36. The Zardari family, which now claims Sindhi ethnicity, has Baluch origin.

37. Feroz Ahmad, p. 99.

38. هذه النظرة تعني الدولة الإسلامية مع سيطرة لغة الأوردو، وإعطاء مزايا خاصة للطبقة الوسطى التي تضم أصحاب المهن. وكان ينظر إلى أي تطور في البلاد على أنه انحراف عن "مفهوم" دولة باكستان، بدلاً من اعتباره تأقلماً مع الواقع.

39. Imtiazuddin Hussan, et. al. *Social Characteristics of the People of Karachi* (Karachi: Pakistan Institute for Development Economics, 1965).

40. في مقابلة مع بي نظير بوتو عام 1989 قالت إن ثقافة الكلاشنكوف "هي من ثمار الصراع الأفغاني وسياسة الحكومة السابقة". كما نقل عن رئيس الوزراء الراحل محمد خان جونيجو - في عهد ضياء الحق - أن العنف يجر البلاد بخطى سريعة إلى التقسيم.

41 . في عام 1995 زعم ألطاف حسين وجود 22 مليون مهاجر في باكستان .
42 . نتيجة مباشرة لنزوح المهاجرين من البلدة ، بسبب العنف العرقي .
43 . تزعم رابطة الخريجين السنديين أنها العمود الفقري لحركة جيي سند (تحيا السند) .
44 . Abu Ayesha, "Operation Blu Fox can't heal Sind's wounded psyche", *Saudi Gazette*, June 6, 1992.
45 . *Muslim*, December 10, 1990.
46 . *Muslim*, December 11, 1992.
47 . *Frontier Post*, July 7, 1992.
48 . اعتقل غلام مرتضى سيد بعد أن ألقى كلمة في كراتشي عام 1989 . ثم ظل قيد الإقامة الإجبارية في منزله حتى توفي عام 1995 .
49 . *Dawn*, September 29, 1989.
50 . *Newsline*, July 1992, pp. 37-38.
51 . كانت القيادة العليا لحركة المهاجرين القومية شديدة الحرص على كوادرها من الطلاب ، ففي عملية التطهير (حزيران/ يونيو 1992 - كانون الأول/ ديسمبر 1994) عندما بدأ الجيش بالهجوم على المدن ، اعتقل طالب قيادي اسمه شهود ، مما أثار غضب قيادة الحركة ، فظلت تمارس الضغط السياسي المتواصل على حكومة نواز شريف لإطلاق سراحه .
52 . *Newsline*, July 1992, pp. 37-38.
53 . أسند اغتيال صلاح الدين - محرر المجلة الأسبوعية "تكبير" - إلى حركة المهاجرين القومية عام 1995 .
54 . *The Friday Times*, June 25-July 1, 1992, p. 3.
55 . Ibid.
56 . *Nation*, November 29, 1992.
57 . *The News*, December 7, 1992.
58 . *Frontier Post*, November 29, 1992.
59 . *The News*, November 29, 1992.
60 . Ibid.
61 . Ibid.
62 . *The News*, December, 1992.
63 . *Dawn*, November 29, 1992.
64 . *Frontier Post*, November 29, 1992.
65 . *News*, November 26, 1992.
66 . *Dawn*, November 30, 1992.
67 . *Frontier Post*, July 8, 1992.
68 . *Nation*, July 5, 1992.
69 . *Nation*, January 11, 1993.
70 . *Nation*, January 24, 1993; *Dawn*, January, 1993.
71 . *Dawn*, January 8, 1993.
72 . *Dawn*, January 21, 1993.
73 . *Nation*, January 21, 1993.
74 . *Nation*, January 15, 1993.
75 . *The Friday Times*, January 14-20, 1993.
76 . *Muslim*, January 7, 1993.
77 . *The News*, January 5, 1993.
78 . Ibid.

The Herald, July 1992, p. 44. .79
Newsline, July 1992, p. 30. .80
The Friday Times, December 31 - January 6, 1993. .81
Dawn, December 25, 1992. .82
Frontier Post, January 24, 1993. .83
The News, January 2, 1993. .84
Frontier Post, July 31, 1992. .85
The News, July 20, 1992. .86
Newsline, August 1992, p. 23. .87
Frontier Post, July 10, 1992. .88
Frontier Post, July 31, 1992. .89
Muslim, July 19, 1992. .90
The News, July 18, 1992. .91
Nation, July 19, 1992. .92
Dawn, June 27, 1995. .93
Times of India, July 9, 1995. .94
Nation, June 4, 1995. .95
The News, June 4, 1995. .96
Muslim, June 4, 1995. .97
The Pakistan Observer, June 4, 1995. .98
Ibid. .99
The Friday Times, May 3, 1995, p. 7. .100
Newsline, March 1995, p. 56. .101
The News, June 8, 1995. .102
Ibid. .103
Ibid. .104
Ibid. .105
Muslim, June 4, 1995. .106
Dawn, May 31, 1995. .107
Nation, June 4, 1995. .108
Ibid. .109
Ibid. .110
Nation, June 8, 1995. .111
Nation, June 4, 1995. .112
The News, June 4, 1995. .113
Ibid. .114
Ibid. .115
Nation, June 4, 1995. .116
The Pakistan Observer, July 10, 1995. .117
Nation, July 10, 1995. .118
Frontier Post, June 8, 1995. .119
Dawn, June 25, 1995. .120
Muslim, July 14, 1995. .121

Dawn, July 20, 1995. . 122
Dawn, July 14, 1995. . 123
Muslim, July 10, 1995. . 124
Nation, July 2, 1995. . 125
Frontier Post, July 21, 1995. . 126
Muslim, July 10, 1995. . 127
Dawn, June 27, 1995. . 128
Pakistan, July 8, 1995. . 129
Dawn, June 21, 1995. . 130
Pakistan, June 21, 1995. . 131
Nation, July 3, 1995. . 132
Dawn, June 27, 1995. . 133
Ibid. . 134
The News, July 3, 1995. . 135
Dawn, July 4, 1995. . 136
Dawn, August 4, 1995. . 137
Ibid. . 138
Ibid. . 139
The News, August 9, 1995. . 140
The News, August 8, 1995. . 141
The Nation, August 10, 1995. . 142
Indian Express, August 16, 1995. . 143
Asian Age, August 10, 1995. . 144
Muslim, August 6, 1995. . 145
Dawn, August 7, 1995. . 146
Nation, August 4, 1995. . 147
Nation, August 6, 1995. . 148
The News, August 9, 1995. . 149
Dawn, August 2, 1995. . 150
The Nation, August 10, 1995. . 151
The News, August 13, 1995. . 152
Nation, January 19, 1991. . 153
Nation, June 26, 1995. . 154
The News, June 26, 1995. . 155
The Herald, July 1995, p. 34. . 156
Asian Age, August 5, 1995. . 157
Asian Age, August 5, 1995. . 158
The Herald, July 1995, p. 33. . 159
Ibid. . 160
The Friday Times, August 2, 1995, p. 9. . 161
Ibid. . 162
Muslim, May 21, 1995. . 163
The Friday Times, June 16-22, 1994, p. 7. . 164

The Herald, May 1994, p. 45.	. 165
Ibid.	. 166
The Friday Times, June 16-22, 1994, p. 7.	. 167
The News, May 7, 1995.	. 168
Pakistan Times, June 9, 1994.	. 169
Pakistan Times, June 7, 1994.	. 170
Dawn, June 19, 1994.	. 171
The News, June 9, 1994.	. 172
Muslim, July 2, 1994.	. 173
The News, June 17, 1994.	. 174
Newsline, November 1994.	. 175
Nation, June 21, 1995.	. 176
Pakistan Times, June 21, 1995.	. 177
The News, June 21, 1995.	. 178
Ibid.	. 179
Ibid.	. 180
Pakistan Times, June 21, 1995.	. 181
The News, June 21, 1995.	. 182
Ibid.	. 183
Frontier Post, June 21, 1995.	. 184
Pakistan Times, June 21, 1995.	. 185
Frontier Post, June 17, 1995.	. 186
Newsline, November 1995.	. 187
The Herald, August 1995, p. 17.	. 188
The Friday Times, August 24-30, 1995, p. 3.	. 189
Ibid.	. 190
Dawn, August 23, 1995.	. 191
Nation, August 21, 1995.	. 192
The Herald, August 1995.	. 193
The News, August 27, 1995.	. 194
Ibid.	. 195
Dawn, August 23, 1995.	. 196
Nation, August 10, 1995.	. 197
Nation, August 7, 1995.	. 198

قواعد النشر

أولاً : القواعد العامة

1 - يقبل للنشر في هذه السلسلة البحوث المترجمة من اللغات الأجنبية المختلفة، وكذلك الدراسات التي يكتبها سياسيون وكتّاب عالميون.

2 - يُشترط أن يكون البحث المترجم، أو الدراسة، في موضوع يدخل ضمن اهتمامات المركز.

3 - يشترط ألا يكون قد سبق نشر الدراسة أو نشر ترجمتها في أماكن أخرى.

4 - تصبح الدراسات والبحوث المنشورة في هذه السلسلة ملكاً لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ولا يحق للمترجم أو المؤلف إعادة نشرها في مكان آخر.

5 - يتولى المركز إجراءات الحصول على موافقة الناشرين الأصليين للبحوث المترجمة.

ثانياً : إجراءات النشر

1 - تقدم الدراسة أو الترجمة مطبوعة من نسختين.

2 - يرفق مع الترجمة صورة من المقال باللغة المترجم عنها، وبيانات عن المصدر الذي أخذت منه.

3 - يرسل مع البحث أو الترجمة بيان موجز بالسيرة العلمية للمترجم أو للباحث.

4 - تقوم هيئة التحرير بتحكيم البحث أو الترجمة للتأكد من مستواها من خلال محكمين من ذوي الاختصاص.

5 - يخطر الباحث أو المترجم بنتيجة التحكيم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ استلام البحث. وفي حالة ورود ملاحظات من المحكمين يخطر الباحث أو المترجم لإجراء التعديلات اللازمة خلال شهر من تاريخ إخطاره.

6 - تتولى هيئة التحرير المراجعة اللغوية وتعديل المصطلحات بما لا يخل بمضمون البحث أو الترجمة.

صدر عن سلسلة «دراسات عالمية»

1 - نحو شرق أوسط جديد، إعادة النظر في المسألة النووية

أفنر كوهين

2 - السيطرة على الفضاء في حرب الخليج الثانية وما بعدها

ستيفن لمباكيس

3 - النزاع في طاجكستان، التفاعل بين التمزق الداخلي والمؤثرات الخارجية (1991-1994)

جوليان ثوني

4 - حرب الخليج الثانية، التكاليف والمساهمات المالية للحلفاء

ستيفن داجت، جاري جي باجليانو

5 - رأس المال الاجتماعي والاقتصاد العالمي

فرانسيس فوكوياما

6 - القدرات العسكرية الإيرانية

أنتوني كوردزمان

7 - برامج الخصخصة في العالم العربي

هارفي فيجنباوم، جفري هينج، بول ستيفنز

8 - الجزائر بين الطريق المسدود والحل الأمثل

هيو روبرتس

9 - المشاكل القومية والعرقية في باكستان

أبها دكسيت

إصدارات
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

الكتب

1 - المتناطحون : المعركة الاقتصادية القادمة بين اليابان وأوربا وأمريكا
لستر ثرو

2 - حرب اليمن 1994 : الأسباب والنتائج
إعداد : جمال سند السويدي

3 - **The Yemeni War of 1994 : Causes and Consequences**
Jamal S. Al-Suwaidi (Ed.)

4 - امتطاء النمر : تحدي الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة
فيبي مار ووليم لويس

5 - الحرس الثوري الإيراني : نشأته وتكوينه ودوره
كينيث كاتزمان

6 - **Iran and the Gulf : A Search for Stability**
Jamal S. Al-Suwaidi (Ed.)

7 - إيران والخليج : البحث عن الاستقرار
إعداد : جمال سند السويدي

8 - **Gulf Energy and the World : Challenges and Threats**

إصدارات
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

دراسات استراتيجية

1 - الحروب في العالم : الاتجاهات العالمية ومستقبل الشرق الأوسط

جيمس لي ري

2 - مستلزمات الردع : مفاتيح التحكم بسلوك الخصم

ديفيد جارنم

3 - التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي وتأثيرها في الأمن العربي

هيثم الكيلاني

4 - النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين : تفاعل بين قوى السوق والسياسة

هوشانج أمير أحمدي

5 - مستقبل الدبلوماسية في ظل الواقع الإعلامي والاتصالي الحديث : البعد العربي

حيدر بدوي صادق

6 - تركيا والعرب : دراسة في العلاقات العربية - التركية

هيثم الكيلاني

إصدارات

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

THE EMIRATES OCCASIONAL PAPERS

1 - **Inter-Arab Relations in the Post-Peace Era**

Ann M. Lesch

2 - **Israel at Peace with the Arab World**

Mark Tessler

3 - **Deterrence Essentials: Keys to Controlling an Adversary's Behavior**

David Garnham

4 - **The Iranian Revolution and Political Change in the Arab World**

Karen Feste

5 - **Oil at the Turn of the Twenty-First Century : Interplay of Market Forces and Politics**

Hooshang Amirahmadi

6 - **Beyond Dual Containment**

Kenneth Katzman

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
ص. ب.: 4567 أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة
هاتف : 722776 (2-971) ـ فاكس : 769944 (2-971)
e-mail: root @ ecssr. edu